



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 24/31

الصادر عن صندوق النقد الدولي

سلطنة عُمان مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 – البيان الصحفي، وتقرير خبراء الصندوق، ومرفق المعلومات

24 يناير 2024

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع سلطنة عُمان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يلخص آراء المجلس التنفيذي كما تم التعبير عنها أثناء نظره في 19 يناير 2024 في تقرير الموظفين الذي اختتم مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان.
 - **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في سلطنة عُمان في 19 يناير 2024 حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 15 ديسمبر 2023، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
 - **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.
 - **البيان الصادر عن المدير التنفيذي** الممثل لسلطنة عُمان. وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل.
 - **تقرير القضايا المختارة**
- طبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع سلطنة عُمان للنشر الفوري

واشنطن العاصمة – January 23, 2024 اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة¹ مع عُمان.

يواصل الاقتصاد العُماني التعافي، بينما لا يزال التضخم قيد الاحتواء، بدعم من أسعار النفط المواتية وزخم الإصلاح المستمر. وقد حقق الاقتصاد نمواً قدره 4,3% في عام 2022، مدفوعاً في الأساس بقطاع الهيدروكربونات، قبل أن يتباطأ إلى 2,1% (محسوبا على أساس سنوي) في النصف الأول من 2023 على خلفية تخفيضات إنتاج النفط المرتبطة باتفاقية أوبك+. وتسارعت وتيرة النمو غير الهيدروكربوني من 1,2% في 2022 إلى 2,7% في النصف الأول من 2023، بفضل تعافي الأنشطة في قطاعي الزراعة والإنشاءات وقوة قطاع الخدمات. وأمكن احتواء التضخم فأنحسر من 2,8% في 2022 إلى 1,2% خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2023، وذلك بفضل الدعم على البنود الغذائية الأساسية، ووضع حدود قصوى لأسعار النفط المحلية، وربط سعر صرف العملة بالدولار الأمريكي القوي.

وقد ساعدت الإدارة المالية الرشيدة وأسعار النفط المرتفعة على تحقيق فوائض في رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي في عام 2022، فتشير التقديرات إلى بلوغ رصيد المالية العامة الكلي 5,5% من إجمالي الناتج المحلي ورصيد الحساب الجاري 2,8% من إجمالي الناتج المحلي في 2023. وبرغم العائدات الاستثنائية من الهيدروكربونات، فقد ظل العجز الأولي غير الهيدروكربوني على مسار تنازلي وذلك دليل على التزام السلطات بالانضباط المالي. وانخفض دين الحكومة المركزية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي 68% في 2020 إلى 38% في 2023. وُزِعَ التصنيف الائتماني السيادي لعُمان إلى دون الدرجة الاستثمارية بدرجة واحدة وأصبحت فروق العائد على السندات السيادية في نفس مستوى متوسط دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير وأقل كثيراً من متوسط الأسواق الصاعدة.

ولا يزال النظام المصرفي محتفظاً بصلابته. فقد تعافت الربحية وعادت إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة، كما أن نسب رأس المال والسيولة أعلى بكثير من الشروط التنظيمية، والقروض المتعثرة لا تزال منخفضة مع وجود مخصصات كافية لتغطيتها. وتشير اختبارات تحمل الضغوط إلى صلابة البنوك في مواجهة صدمات الائتمان والسيولة.

وتحيط بالآفاق الاقتصادية مخاطر متوازنة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، سيظل النمو مدعوماً بارتفاع أسعار النفط – ربما مدفوعاً بعدم التوازن بين العرض والطلب – وبتعجيل خطط الإصلاح في ظل "رؤية عُمان 2040" واستثمارات الشركاء الإقليميين. وإذا سارت عملية إبطاء معدل التضخم في العالم بوتيرة أسرع وترتب عليها تيسير السياسة النقدية على مستوى العالم، فذلك من شأنه أن يدعم النمو المحلي من خلال تقوية الطلب الخارجي. وعلى جانب التطورات السلبية، فإن حدوث تراجع حاد في أسعار النفط، لأسباب منها تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين على نحو أعمق من المتوقع، يمكن أن يفضي إلى كبح النمو ووقوع آثار معاكسة على حساب المالية العامة والحساب

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

الخارجي. وكذلك، فإن تباطؤ تنفيذ برنامج الإصلاح يمثل مصدر خطر رئيسي على الآفاق. وتؤدي التداعيات غير المباشرة المحتملة من الصراع الجاري في غزة وإسرائيل إلى تفاقم أجواء عدم اليقين المحيطة بالآفاق.

تقييم المجلس التنفيذي²

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق، وأثنوا على الإدارة الاقتصادية الكلية وجهود الإصلاح واسعة النطاق التي تبذلها السلطات، تدعماً أسعار النفط المواتية، والتي ساهمت في مواصلة تقوية مركز المالية العامة والمركز الخارجي، والمحافظة على الاستقرار المالي، وتخفيض الدين العام وسط تصاعد أجواء عدم اليقين والصدمات المتكررة على المستوى العالمي. وإذ أشار المديرون إلى أن الآفاق لا تزال مواتية والمخاطر متوازنة، فقد أكدوا أهمية مواصلة تنفيذ الإصلاحات من أجل ترسيخ الاستدامة المالية وضمان العدالة بين الأجيال، مع حماية الاستقرار المالي وتعجيل وتيرة تنويع النشاط الاقتصادي.

ورحب المديرون بالالتزام السلطات المتواصل بالإدارة المالية الرشيدة مع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، بسبل منها صدور قانون الحماية الاجتماعية الجديد. وأكد المديرون أهمية متابعة تنفيذ برنامج إصلاح الإدارة الضريبية الجاري والإلغاء المرهلي للدعم غير الموجه للمستحقين باعتبارها تدابير حاسمة لمواصلة تعزيز الاستدامة المالية. وكذلك ألقى المديرون الضوء على أهمية تعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل مع إضفاء الطابع المؤسسي عليه. ومن أهم الإجراءات في المرحلة القادمة تعزيز شفافية حسابات المالية العامة، وتوسيع نطاق تغطيتها، والإفصاح عن المخاطر على المالية العامة مع وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

واتفق المديرون على أن ربط سعر الصرف لا يزال يعود بالمنفعة على عُمان باعتباره إحدى ركائز السياسة النقدية، وأكدوا ضرورة مواصلة اتخاذ الإجراءات لتعزيز آلية انتقال التغييرات النقدية لضمان تمكين المؤسسات من دعم نظام للسياسة النقدية أكثر استقلالية في المستقبل. وفي هذا السياق، أكد المديرون أهمية المحافظة على التقدم في ظل "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية."

ورحب المديرون بالصلاية المستمرة في القطاع المصرفي، بينما أشاروا إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز الإطار التنظيمي بهدف تقوية الاستقرار المالي. وحث المديرون السلطات على إعادة احتياطي حماية رأس المال إلى المستويات التي كان عليها قبل الجائحة، وإعادة تقييم قائمة المؤسسات المحلية المؤثرة على النظام المالي، ومواصلة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشدد المديرون أيضاً على أهمية مواصلة تطوير القطاع المالي لزيادة إمكانات إتاحة الخدمات المالية ودعم تنويع الاقتصاد، بوسائل منها تعزيز التحول الرقمي مع مراعاة المخاطر المصاحبة.

ورحب المديرون بالتقدم في تنفيذ جدول الأعمال الطموح بشأن الإصلاحات الهيكلية في ظل "رؤية عُمان 2040" وأهدافها لتعزيز النمو المستمر والمتنوع والشامل للجميع بقيادة القطاع الخاص. وأثنى المديرون على السلطات لتميرها قانون العمل الجديد وحثها على مواصلة تعزيز المرونة في سوق العمل وتمكين المرأة. وهناك إمكانية لزيادة تنوع النشاط الاقتصادي والتمهيد للتحول في مصادر الطاقة من خلال المضي قُدماً في تحسين جودة المؤسسات، وتقليص بصمة الدولة، وتعزيز بيئة الأعمال، مع مواصلة الالتزام بتنفيذ جدول الأعمال الطموح بشأن المناخ والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع عمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهراً.

² في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات من خلال الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

الجدول 1: عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2020-2028

		توقعات							
2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	
قطاع النفط والغاز									
67.5	69.9	72.7	76.0	79.9	80.0	95.4	64.3	46.0	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)
1.132	1.110	1.088	1.050	1.021	1.048	1.064	0.971	0.951	إنتاج النفط الخام والمكثفات النفطية (بملايين البراميل يوميا)
0.883	0.866	0.849	0.819	0.791	0.814	0.848	0.782	0.760	منه: النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
168.1	167.1	162.2	159.2	155.9	146.4	137.2	132.2	121.9	إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأمتار المكعبة يوميا)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الحسابات القومية									
124.9	120.7	117.1	113.6	111.1	108.2	114.7	88.2	75.9	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
48.0	46.4	45.0	43.7	42.7	41.6	44.1	33.9	29.2	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)
3.1	3.2	3.5	2.9	1.4	1.3	4.3	3.1	3.4	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.6	2.0	3.0	2.5	0.5	0.0	9.6	5.2	3.6	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الهيدروكربوني 1/
4.0	4.0	3.9	3.2	2.5	2.1	1.2	1.9	3.3	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني
2.0	2.0	2.0	2.0	1.7	1.2	2.8	1.5	0.9	أسعار المستهلكين (متوسط)
0.3	0.1	0.4	0.7	1.3	6.8	24.6	12.7	10.8	مخفّض إجمالي الناتج المحلي
(من إجمالي الناتج المحلي)									
الاستثمار والأدخار									
26.9	26.3	25.5	25.3	24.5	24.4	23.2	22.4	27.6	إجمالي تكوين رأس المال
5.9	5.9	6.0	6.5	6.7	6.6	7.0	7.5	12.3	العام
21.0	20.4	19.5	18.8	17.8	17.8	16.2	18.2	19.3	الخاص
إجمالي المدخرات القومية									
28.7	28.1	27.8	27.7	27.3	27.2	28.2	17.0	11.5	العامة
10.8	11.5	12.4	13.0	13.6	14.3	19.8	6.8	0.1	الخاصة
17.9	16.5	15.4	14.7	13.7	12.9	8.4	10.2	11.6	
(من إجمالي الناتج المحلي)									
موارد الحكومة المركزية									
27.4	28.5	29.6	30.4	30.9	31.8	39.7	33.0	28.9	الإيرادات والمنح
18.9	20.0	21.1	22.0	22.6	23.6	32.3	25.9	21.7	الهيدروكربونات
8.4	8.5	8.5	8.3	8.3	8.2	7.4	7.1	7.2	من غير الهيدروكربونات والمنح
24.0	24.6	25.2	26.2	27.2	26.2	29.6	36.1	44.5	النفقات
22.2	22.7	23.2	23.7	24.5	23.6	26.7	32.7	36.3	الجارية
1.9	1.9	2.0	2.5	2.7	2.6	3.0	3.5	8.3	الرأسمالية
3.3	3.8	4.4	4.1	3.7	5.5	10.1	3.1	15.7	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقراض)
3.3	3.8	4.4	4.1	3.7	5.5	10.1	0.8	9.6	الرصيد الكلي (معدل) 2/
21.8	23.1	24.3	26.8	29.0	28.2	31.6	32.4	37.3	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني
(من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)									
29.4	30.5	31.9	33.7	35.7	37.7	39.9	61.3	67.9	دين الحكومة المركزية، منه:
20.1	20.8	21.6	23.3	25.5	28.0	30.1	46.0	50.4	الدين الخارجي
							69.8	102.0	الدين العام، منه:
							29.9	40.7	دين المؤسسات المملوكة للدولة
3.9	2.9	1.5	0.4	2.3	5.0	10.3	24.9	27.7	صافي الأصول المالية
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
القطاع النقدي									
11.7	13.7	9.9	19.8	6.1	2.0	0.8	31.2	28.4	صافي الأصول الأجنبية
1.7	1.0	2.4	0.3	3.6	11.1	1.0	1.4	23.4	صافي الأصول المحلية
5.1	4.9	4.3	3.7	3.4	6.3	4.2	2.3	1.1	الالتزام المقدم للقطاع الخاص
4.5	4.2	4.2	3.9	4.1	8.2	0.6	4.6	8.9	التفوق بمعناها الواسع
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
القطاع الخارجي									
67.5	66.4	65.6	64.6	64.3	60.2	66.1	44.3	33.4	الصادرات من السلع
35.8	36.5	37.4	37.9	39.1	36.5	43.1	25.9	18.2	النفط والغاز
31.8	29.9	28.2	26.7	25.2	23.7	23.0	18.5	15.3	أخرى
41.6	40.7	39.9	39.4	38.8	35.0	34.7	28.0	25.4	الواردات من السلع
2.2	2.1	2.7	2.7	3.1	3.1	5.8	4.8	12.3	رصيد الحساب الجاري
1.8	1.8	2.3	2.4	2.8	2.8	5.0	5.4	16.2	% من إجمالي الناتج المحلي
27.8	25.3	22.8	21.1	18.4	17.5	17.6	19.7	15.0	إجمالي احتياطيات البنك المركزي
6.0	5.5	5.1	4.8	4.2	4.1	4.5	5.1	4.8	بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات في العام التالي
61.6	61.6	61.5	63.1	63.5	66.6	70.0	79.8	72.8	مجموع الدين الخارجي
49.3	51.0	52.5	55.5	57.2	61.5	61.0	90.5	95.9	(% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصادر: السلطات العُمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يتضمن إنتاج النفط الخام والمكرر والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.

2/ البيانات قبل عام 2021 معدلة باستبعاد نفقات قطاع النفط والغاز التي أصبحت ضمن مسؤوليات شركة تنمية طاقة عمان في 2021.

سلطنة عُمان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

يناير ٢٠٢٤

أهم القضايا

السياق: شهد النشاط الاقتصادي تعافيا تدعمه أسعار النفط المواتية وزخم الإصلاح المستمر. أما معدل التضخم فظل منخفضا. فبعد سنوات من العجز، تحولت أرصدة المالية العامة والحساب الجاري إلى تحقيق فوائض على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة والإدارة الاحترازية للمالية العامة. وانخفض دين القطاع العام انخفاضاً كبيراً مع استخدام الوفورات الاستثنائية في السداد المبكر للديون. وأحرزت السلطات تقدماً كبيراً في تنفيذ "رؤية عُمان ٢٠٤٠"، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للحد من اعتماد سلطنة عُمان على الهيدروكربونات وتعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني.

سياسة المالية العامة: يتطلب ترسيخ استدامة المالية العامة وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال مواصلة بذل جهود على مستوى المالية العامة. وينبغي لإصلاح الإدارة الضريبية وإقرار قانون ضريبة الدخل الشخصي أن يقلص الفجوة الضريبية ويوسع القاعدة الضريبية. وينبغي أيضاً التعجيل بالإلغاء التدريجي للدعم غير الموجه لمستحقيه، مع الاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعي المطوّرة لحماية الفئات الضعيفة. وينبغي أيضاً مواصلة ترشيح فاتورة الأجور بدعم من قانون الوظيفة العامة المرتقب. ومن شأن تقوية إطار المالية العامة متوسط الأجل، والمضي قدماً في إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وإنشاء إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية أن تكون عوامل رئيسية لتعزيز مصداقية المالية العامة واستدامتها.

السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: لا يزال ربط سعر الصرف يعود بالنفع على الاقتصاد العُماني. ويتعين تعزيز إدارة السيولة لتحسين انتقال آثار السياسة النقدية. ومن شأن إعادة احتياطي رأس المال الوقائي إلى مستويات ما قبل الجائحة وإعادة تقييم قائمة المؤسسات المحلية ذات الأهمية النظامية المساعدة في ضمان استمرارية صلاية القطاع المصرفي. وينبغي لجدول أعمال تطوير القطاع المالي أن يركز مبدئياً على تطوير سوق السندات الحكومية بالعملة المحلية وسوق المال.

السياسات الهيكلية: سيكون ضمان استمرارية زخم الإصلاح في إطار "رؤية عُمان ٢٠٤٠" مطلباً رئيسياً لبناء الصلابة وتعزيز آفاق تحقيق نمو غير هيدروكربوني أكثر تنوعاً واستدامة وشمولاً للجميع بقيادة القطاع الخاص. ويتطلب هذا الأمر مواصلة بذل الجهود لتحسين جودة المؤسسات، والحد من دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز بيئة الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد على تعظيم مكاسب الإنتاجية المتحققة بفضل إصلاحات سوق العمل وتطوير القطاع المالي. وهو يستلزم أيضاً مواصلة العمل الدؤوب لتنفيذ قانوني الحماية الاجتماعية والعمل الجديدين، والاستفادة من الرقمنة، وتعجيل الاستثمار الأخضر، والمضي قدماً في وضع سياسات للوفاء بالالتزامات بشأن تغير المناخ.

عُقدت المناقشات في مسقط خلال الفترة من ١ إلى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣. وتآلف فريق البعثة من سيزار سيرافينو (رئيساً)، ومحمد بلخير، ومؤيد إسماعيل، وتوماس كروين، وهيثم الطروق (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وساهم كل من عبد الله الحسن وداليا عيطة (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في إعداد تقرير القضايا المُختارة. وقدمت السيدتان داليا عيطة وإستير جورج (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم للبعثة من مقر الصندوق الرئيسي. وشارك زين زيدان (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية. ورافق البعثة السيد فؤاد الكحلاني، مستشار المدير التنفيذي. والتقت البعثة بسعادة طاهر بن سالم العمري، الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني، ومعالي ناصر بن خميس الجشمي، أمين عام وزارة المالية، وسعادة الشيخ عبد الله السالمي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال، وغيرهم من كبار المسؤولين في القطاع العام والبنك المركزي العُماني، وأعضاء المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص.

اعتمد هذا التقرير
زين زيدان (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى)
وستيفانيا فابريوزو (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

المحتويات

٤	خلفية
٥	آخر التطورات الاقتصادية
٩	الآفاق والمخاطر
١١	المناقشات بشأن السياسات
١١	ألف- الحفاظ على انضباط المالية العامة مع إضفاء الطابع المؤسسي على أطر المالية العامة
١٧	باء- تعزيز أطر السياسة النقدية
١٨	جيم- تعزيز التطور المالي مع حماية الاستقرار المالي
٢٠	دال- تعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني بقيادة القطاع الخاص
٢٤	تقييم الخبراء
	الأشكال البيانية
٢٧	١- آخر التطورات الاقتصادية
٢٨	٢- تطورات قطاع المالية العامة
٢٩	٣- التطورات النقدية والمالية
٣٠	٤- تطورات القطاع الخارجي
٣١	٥- مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

الجدول

٣٢	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٠-٢٠٢٨
٣٣	أ٢- مالية الحكومة، ٢٠٢٠-٢٠٢٨ (بملايين الريالات العُمانية)
٣٤	ب٢- مالية الحكومة، ٢٠٢٠-٢٠٢٨ (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣٥	٣- المسح النقدي، ٢٠٢٠-٢٠٢٨
٣٦	٤- موجز ميزان المدفوعات، ٢٠٢٠-٢٠٢٨
٣٧	٥- مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٣

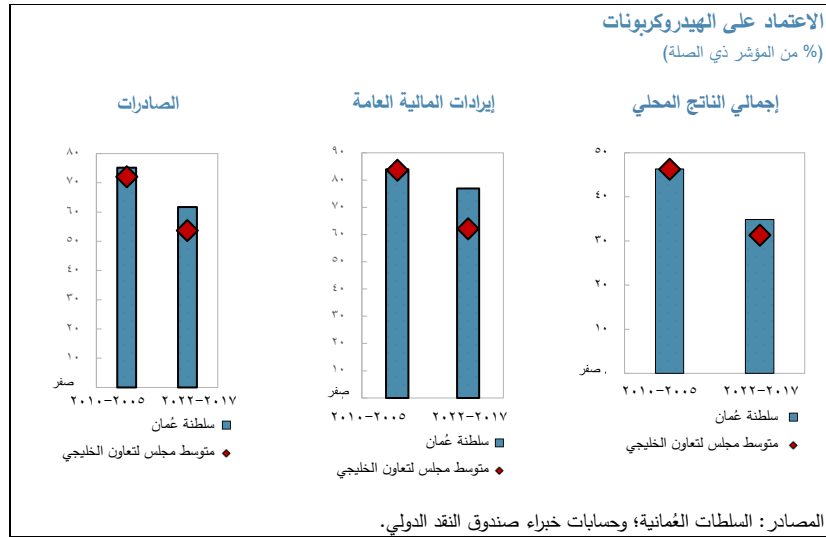
المرفقات

٣٨	١- حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢
٤٠	٢- تقييم القطاع الخارجي
٤٤	٣- تحليل المخاطر السيادية واستمرارية القدرة على تحمل الدين
٥١	٤- مصفوفة تقييم المخاطر
٥٣	٥- تقييم إنفاق الحكومة العُمانية
٥٩	٦- اختبار القدرة على تحمل الضغوط، والاستقرار المالي، والسياسات الاحترازية الكلية
٦٢	٧- التعجيل بتنويع النشاط الاقتصادي في سلطنة عُمان
٧٢	٨- قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل الجديان

خلفية

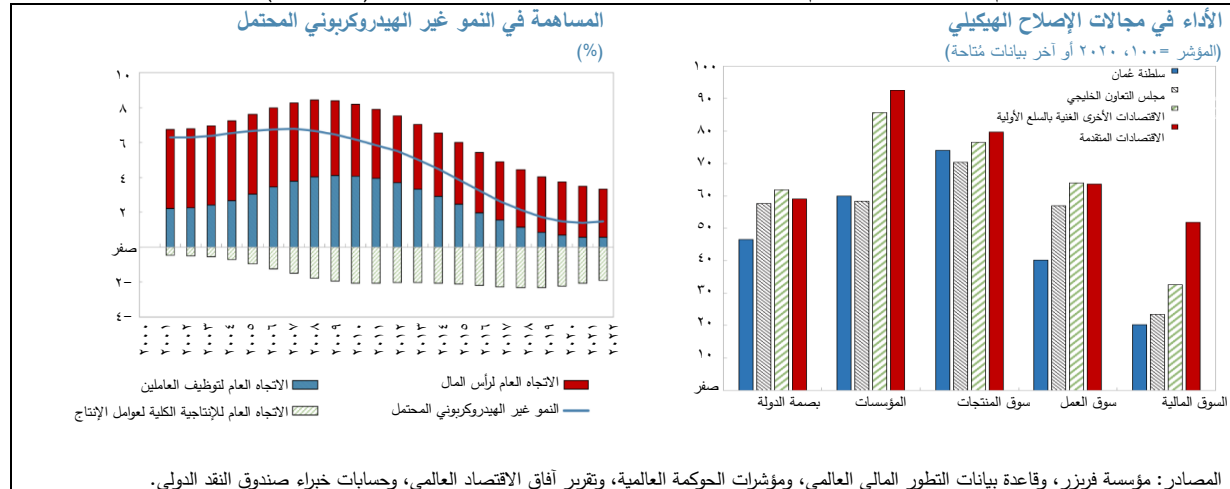
١- أحرزت سلطنة عُمان تقدما كبيرا في تعزيز مركز المالية العامة والمركز الخارجي وتنفيذ "رؤية عُمان ٢٠٤٠". ومنذ إطلاقها في عام ٢٠٢٠، فإن "خطة التوازن المالي متوسطة المدى"، التي تهدف إلى تحقيق استدامة المالية العامة عن طريق تنويع إيرادات المالية العامة ومراقبة الإنفاق والإدارة الاحترافية للوفورات الهيدروكربونية الاستثنائية، قد عادت بالنفع على الاقتصاد العُماني. وضمن انضباط المالية العامة استخدام الوفورات الاستثنائية لإعادة بناء حيز للسياسات. وتُبدل حاليا جهود تركز على "رؤية عُمان ٢٠٤٠" لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتنشيط أسواق العمل، ووضع أطر للمالية العامة، وإجراء إصلاح شامل لقطاع المؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز إطار السياسة النقدية، ومواصلة تطوير القطاع المالي. وتمضي السلطات قدما بشكل حاسم في تنفيذ جدول أعمال متعدد الأبعاد لتنويع النشاط الاقتصادي واستراتيجية وطنية للانتقال المنظم إلى صافي الانبعاث الصفري. وأدى التحسن في الآفاق المتوقعة إلى رفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى دون الدرجة الاستثمارية بدرجة واحدة.

٢- وسيصبح ضمان استمرارية زخم الإصلاح مطلباً رئيسياً لبناء الصلابة وتعزيز التوقعات بشأن تحقيق نمو أكثر تنوعاً



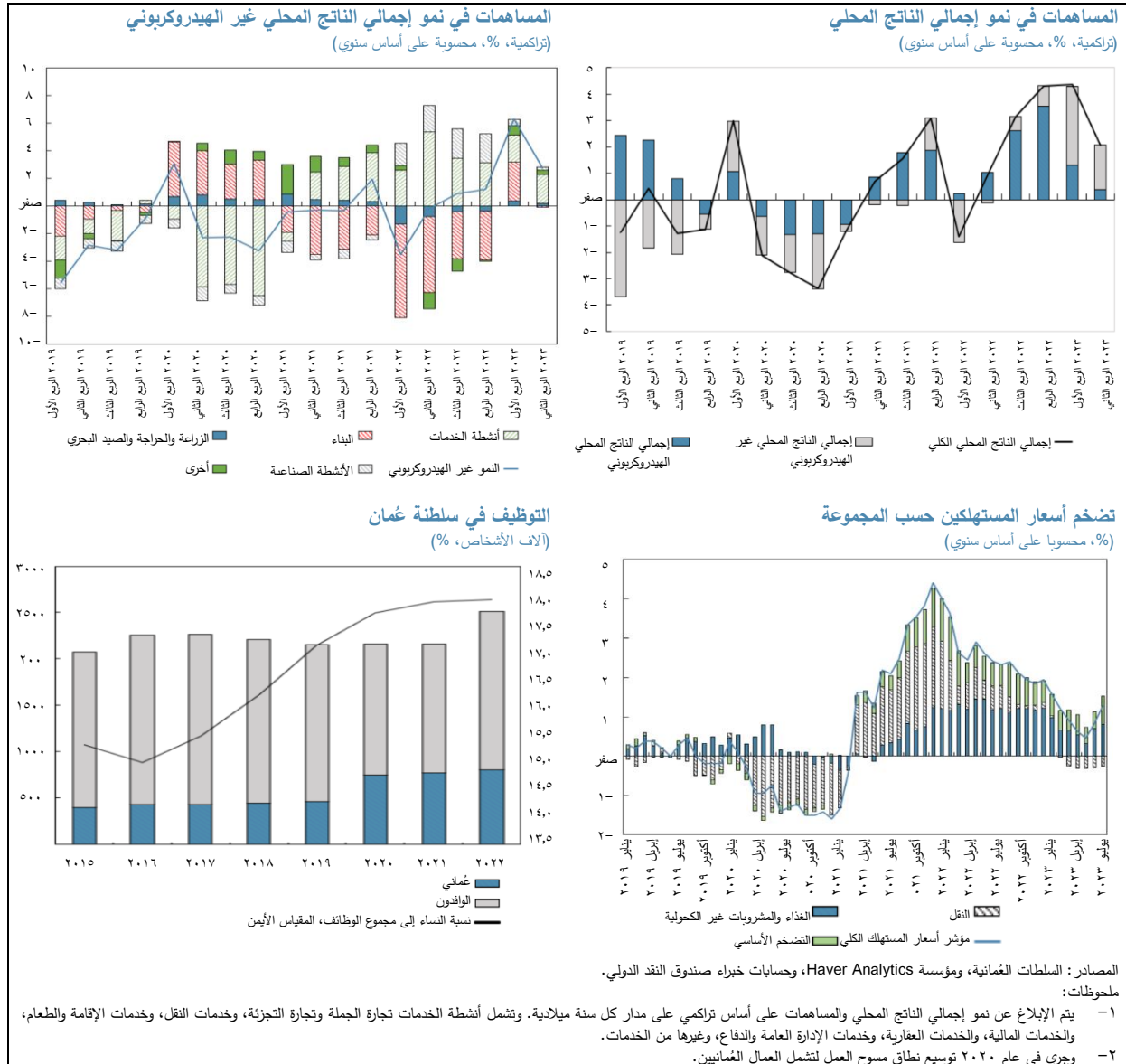
واستدامة وشمولاً للجميع. وقد أحرزت سلطنة عُمان تقدماً في تنويع النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن النمو غير الهيدروكربوني ظل محدوداً بسبب تأثير تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ومن شأن إحراز تقدم مطرد في الإصلاحات الرامية إلى تحسين جودة المؤسسات والحد من دور الدولة في الاقتصاد وتعزيز بيئة الأعمال، على النحو المتصور في "رؤية عمان ٢٠٤٠"، أن يقوي صلابة البلاد إزاء تقلب أسعار النفط، ويمكّن للقطاع الخاص،

ويزيد الاستثمار الأجنبي، وهي كلها عناصر ضرورية لزيادة الإنتاجية وتنويع النشاط الاقتصادي. ويدل التنفيذ القوي لتوصيات مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢ على التزام السلطات بالسياسات والإصلاحات السليمة (المرفق ١).



آخر التطورات الاقتصادية

٣- يستمر التعافي الاقتصادي في سلطنة عُمان في إحراز تقدم. فقد حقق الناتج نموًا من ٣,١٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢، مدفوعًا في الأساس بالتوسع الكبير في قطاع الهيدروكربونات. أما النمو غير الهيدروكربوني فقد تباطأ من ١,٩ في عام ٢٠٢١ إلى ١,٢٪ في عام ٢٠٢٢، انعكاسًا لحدوث انكماش كبير في قطاع الإنشاءات^١. وعلى الرغم من ذلك، فقد تسارعت وتيرته إلى ٢,٧٪ (على أساس سنوي مقارن) في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مدعومًا بتعافي الأنشطة في قطاعي الزراعة والإنشاءات وقوة أداء قطاع الخدمات. كما تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٢,١٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وذلك بصفة أساسية انعكاسًا لتخفيضات إنتاج النفط المرتبطة باتفاق أوبك+.

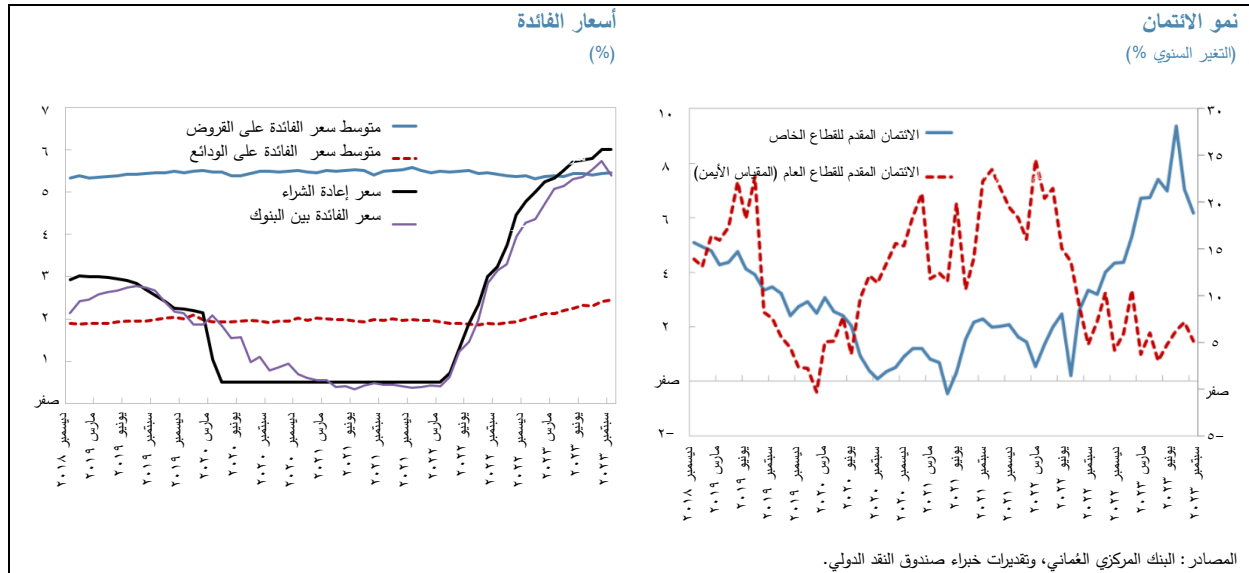


^١ انكماش قطاع الإنشاءات منذ أوائل عام ٢٠٢١ لأن شركات الإنشاءات واجهت فترة انتقالية لإعادة ضبط نماذج أعمالها للتحويل من نمو بقيادة استثمارات القطاع العام إلى نمو بقيادة استثمارات القطاع الخاص.

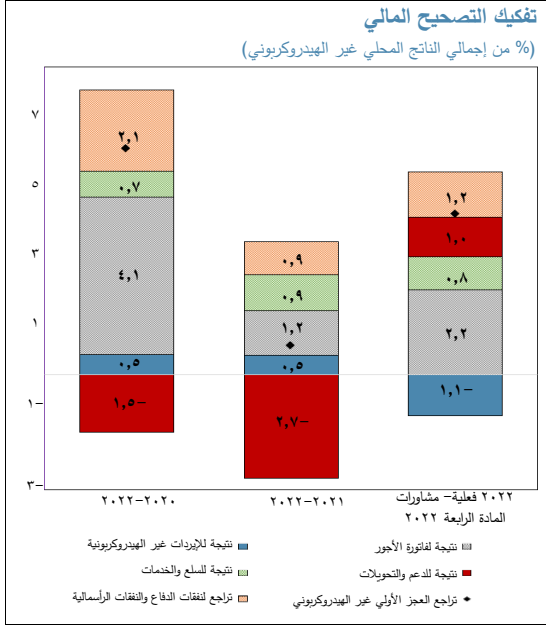
٤- وقد تجاوز التوظيف مستويات ما قبل الجائحة. فبدعم من التعافي الاقتصادي، حقق التوظيف نمواً بمقدار ١٦,٢٪ في عام ٢٠٢٢، مدفوعاً بصفة أساسية بتعافي توظيف الوافدين إلى مستويات ما قبل الجائحة. وزاد توظيف المواطنين العُمانيين بنسبة بسيطة بلغت ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٢. وتشير أحدث البيانات إلى زيادة متواصلة في توظيف الوافدين، ولكن مع تراجع توظيف العُمانيين في النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

٥- وقد تم أيضاً احتواء التضخم. فقد ارتفع متوسط التضخم من ١,٥٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٢ على خلفية ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا. وساعدت قوة الدولار الأمريكي ووضع حد أقصى لأسعار الوقود على احتواء التضخم. وقد تراجع التضخم إلى ١,٢٪ (على أساس سنوي مقارن) خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٣، انعكاساً لانخفاض تضخم أسعار النقل والغذاء بصفة أساسية.

٦- وواصل البنك المركزي العُماني زيادة سعر الفائدة الأساسي تماشياً مع ما يعلنه الاحتياطي الفيدرالي. وتم رفع سعر إعادة الشراء بمقدار ٥٥٠ نقطة أساس منذ عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من ذلك، زاد حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢ و ٦٪ حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣ (من ٤,١٪ في عام ٢٠٢١) مما يعكس ضعف انتقال تأثير سعر الفائدة الأساسي إلى الأوضاع الائتمانية المحلية. وبدعم من النشاط الاقتصادي الآخذ في التعافي، زاد نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في عام ٢٠٢٢ (حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣) ليلبغ ٤,٣٪ (٦,٢٪). وقد تباطأ الائتمان المقدم إلى القطاع العام إلى ٤,٢٪ (٥,٢٪) في عام ٢٠٢٢ (حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣) من ١٩,٤٪ في عام ٢٠٢١.



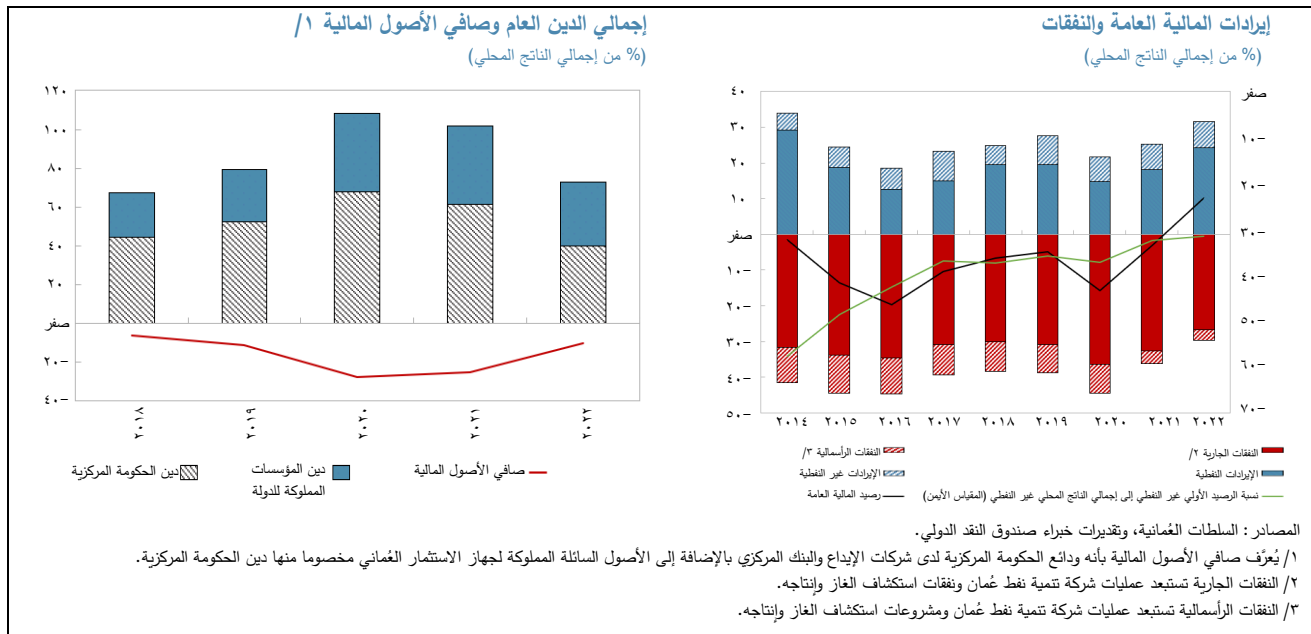
٧- وقد حولت أسعار النفط المواتية وانضباط المالية العامة رصيد المالية العامة إلى تحقيق فائض كبير. فبعد سنوات من العجز، تحول رصيد المالية العامة الكلي إلى تحقيق فائض بلغ ١٠,١٪ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ (من عجز بلغ ٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١) على خلفية ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، وإيرادات ضريبية



أكبر، ونفقات أقل^٢. وعلى الرغم من وجود زيادة كبيرة في دعم الوقود كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ (من ٠,٢% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٩% في عام ٢٠٢٢)، فإن العجز الأولي غير الهيدروكربوني كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني واصل مساره التنازلي من ٣٢,٤% في عام ٢٠٢١ إلى ٣١,٦% في عام ٢٠٢٢ مدفوعا بتخفيض الانفاق على نطاق واسع. وخلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢١، عدّلت السلطات الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني بنحو ٦ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني.

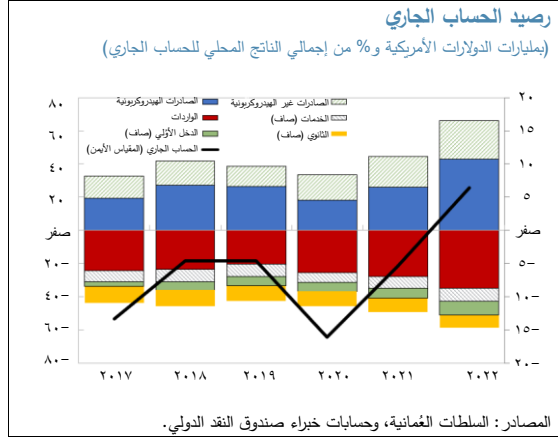
٨- **وقد انخفض دين القطاع العام انخفاضا ملموسا.** فقد شهد دين الحكومة المركزية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تراجعاً كبيراً من ٦١,٣% في عام ٢٠٢١ إلى ٣٩,٩% في عام ٢٠٢٢ نظراً لقيام السلطات باستخدام العائدات الهيدروكربونية الاستثنائية في السداد المبكر للدين

الحكومي. بالتوازي مع ذلك، انخفض دين المؤسسات المملوكة للدولة من ٤٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ إلى ٢٩,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، على خلفية تحسن الأداء وتصفية الاستثمارات في الأصول ومبادرات تخفيض التمويل بالديون، استناداً إلى الإصلاحات الجارية في إطار جهاز الاستثمار العُماني (راجع تقرير القضايا المُختارة، أولاً). ونتيجة لذلك، شهدت نسبة الأصول المالية الصافية للحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي زيادة كبيرة من -٢٤,٩% في عام ٢٠٢١ إلى -١٠,٣% في عام ٢٠٢٢.

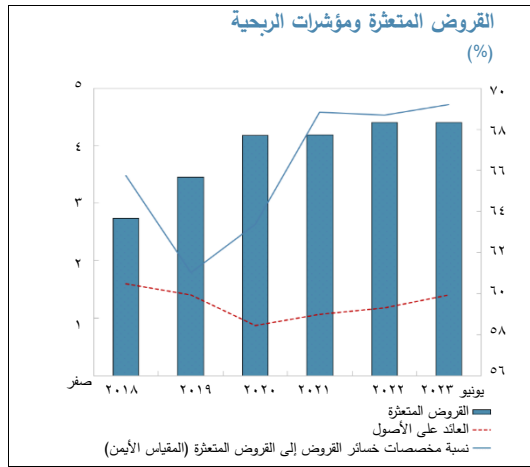


٢ الإيرادات الهيدروكربونية تُقاس على أساس إجمالي، بما في ذلك الإيرادات التي توجه إلى صناديق مخصصة (صندوق النفط، وصندوق تطوير البنية التحتية)، حيث بلغت ٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، والإيرادات المقدمة كقروض لشركة تنمية طاقة عُمان عبر تسهيل مرحلي للمساهمة (بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢).

٩- وقد شهد المركز الخارجي تحسنا كبيرا في عام ٢٠٢٢. فقد حقق الحساب الجاري أول فائض له (٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) منذ عام ٢٠١٤. وزادت الصادرات غير الهيدروكربونية بأكثر من الضعف عن مستوياتها في عام ٢٠١٩،

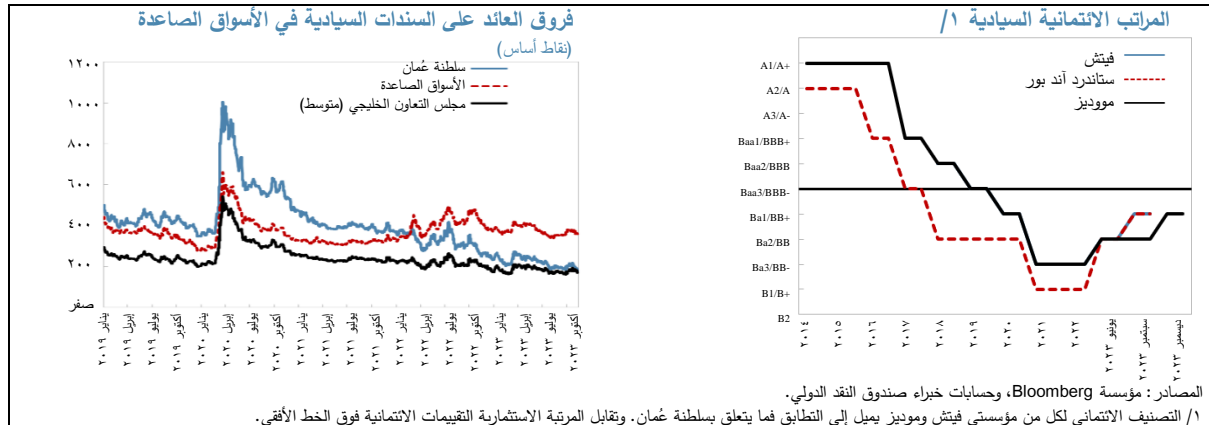


وشكلت نحو ثلث إجمالي الصادرات في عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من ذلك، تراجعت احتياطيات البنك المركزي العُماني إلى ١٧,٦ مليار دولار (تغطي ٤,٥ شهر من الواردات و٦٤٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات)، وذلك انعكاسا لمدفوعات كبيرة من القطاع العام لسداد ديونه. ولا تزال سلطنة عُمان تحتفظ باحتياطيات وقائية خارجية كبيرة، في حين تشكل أيضا الأصول الأجنبية السائلة المملوكة لجهاز الاستثمار العُماني (يبلغ إجمالي الاحتياطيات ٣٥,٧ مليار دولار و١٠٦٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات في عام ٢٠٢٢). وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي لسلطنة عُمان يتسق إلى حد كبير مع المستوى المقدر ضمن الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها (المرفق الثاني).



١٠- وقد حافظ القطاع المصرفي العُماني على صلابته. فقد تعافت الربحية وعادت إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة، وتظل نسب رأس المال والسيولة في مستويات أعلى بكثير مما تفرضه الضوابط التنظيمية. كما استمر احتواء القروض المتعثرة عند ٤,٤٪ في يونيو ٢٠٢٣، مع بلوغ رصيد مخصصات خسائر القروض نحو ٦٩٪. ولم تتأثر البنوك بحالة الاضطراب المصرفي العالمية في أوائل عام ٢٠٢٣ بفضل توخي البنك المركزي العُماني الحذر في عمله الرقابي ونموذج العمل ذي التوجه المحلي للبنوك العُمانية. وفي المجمل، مثلت الخصوم الأجنبية على البنوك حوالي ١٠٪ من إجمالي الخصوم في نهاية يونيو ٢٠٢٣، مع بلوغ نسبة صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال نحو ١٣٪.

١١- وقد تحسن تقييم الأسواق للائتمان في سلطنة عُمان. فقد ظلت فروق العائد على السندات السيادية العُمانية في مسار تنازلي، وأصبحت تقريبا في نفس مستوى متوسط دول مجلس التعاون الخليجي وأقل كثيرا من متوسط الأسواق الصاعدة. ورفِع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى دون الدرجة الاستثمارية بدرجة واحدة مع آفاق مستقبلية مستقرة.



الآفاق والمخاطر

١٢ - لا تزال الآفاق الاقتصادية مواتية. وتشير التقديرات إلى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٢٣ (من ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢)، وذلك انعكاساً لتخفيضات إنتاج النفط المرتبطة باتفاق أوبك+. ومن المتوقع أن يزيد قليلاً إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٢٤، متأثراً باستمرار العمل بتخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية عام ٢٠٢٤، ولكنه يكون مدعوماً بزيادة إنتاج الغاز وبدء تشغيل مصفاة "الدقم"^٣ وزيادة النمو غير الهيدروكربوني (٢,٥٪) وذلك انعكاساً للتعافي المستدام في قطاعات الإنشاءات والصناعة التحويلية والخدمات. ومن المتوقع أيضاً أن يزيد النمو غير الهيدروكربوني تدريجياً إلى ٤٪ على المدى المتوسط، مدعوماً بتعافي الطلب العالمي، واستمرار الإصلاحات، واستثمارات قوية من القطاع الخاص في خضم تحول في تكوينها نحو استثمارات في القطاعات غير الهيدروكربونية. وقد تراجع التضخم إلى ١,٢٪ في عام ٢٠٢٣ بسبب انخفاض تضخم أسعار النقل والغذاء، ومن المتوقع أن يقترب من ٢٪ على المدى المتوسط تماشياً مع ربط العملة بالدولار الأمريكي.

سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٢٨

توقعات

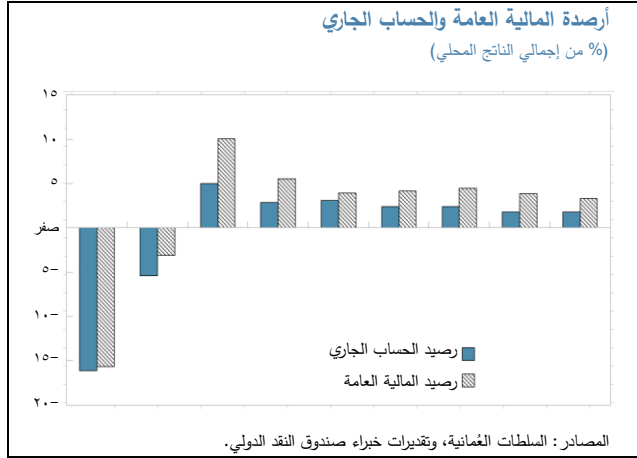
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	
٤,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٢	٢,٥	٢,١	١,٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني (%)
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٢	٢,٨	التضخم (%)
٣,٣	٣,٨	٤,٤	٤,١	٣,٧	٥,٥	١٠,١	رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي
٢١,٨-	٢٣,١-	٢٤,٣-	٢٦,٨-	٢٩,٠-	٢٨,٢-	٣١,٦-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني (%) من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
٢٩,٤	٣٠,٥	٣١,٩	٣٣,٧	٣٥,٧	٣٧,٧	٣٩,٩	دين الحكومة المركزية (%) من إجمالي الناتج المحلي
٣,٩	٢,٩	١,٥	٠,٤-	٢,٣-	٥,٠-	١٠,٣-	صافي الأصول المالية للحكومة المركزية (%) من إجمالي الناتج المحلي
١,٨	١,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٥,٠	رصيد الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي
٢٧,٨	٢٥,٤	٢٢,٨	٢١,١	١٨,٤	١٧,٥	١٧,٦	احتياطيات البنك المركزي العُماني (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٥,٩	٥,٥	٥,١	٤,٨	٤,٢	٤,١	٤,٥	بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات في العام التالي
بنود للتذكير:							
٦٧,٥	٦٩,٩	٧٢,٧	٧٦,٠	٧٩,٩	٨٠,٠	٩٥,٤	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)
١,١٣	١,١١	١,٠٩	١,٠٥	١,٠٢	١,٠٥	١,٠٦	إنتاج النفط الخام والمكثفات النفطية (بملايين البراميل يومياً)
١٦٨,١	١٦٧,١	١٦٢,٢	١٥٩,٢	١٥٥,٩	١٤٦,٤	١٣٧,٢	إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأمتار المكعبة يومياً)

المصادر: السلطات العُمانية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٣ - وستحافظ أسعار الطاقة المواتية والإصلاحات المستمرة على استمرار رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي في تحقيق فوائض.

- ومن المقدر أن يحقق رصيد المالية العامة الكلي فائضاً يبلغ ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ على خلفية أسعار النفط المواتية واستمرار انضباط المالية العامة. غير أنه من المتوقع أن ينخفض إلى ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي

^٣ مصفاة "الدقم" مشروع مشترك في المنطقة الاقتصادية الخاصة في "الدقم"، تشارك سلطنة عُمان والكويت ملكيتها بالتساوي. وقد بدأ الإنتاج بشكل تجريبي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، ويُتوقع أن تعمل المصفاة بكامل طاقتها في عام ٢٠٢٤ (٢٣٠ ألف برميل يومياً)، وأن تساهم بمقدار ٠,٣ نقاط مئوية في نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤.



في عام ٢٠٢٤، مدفوعا بصفة أساسية بزيادة الإنفاق الاجتماعي مع دخول قانون الحماية الاجتماعية الجديد حيز النفاذ. وعلى المدى المتوسط،

- من المتوقع أن يستمر رصيد المالية العامة الكلي في تحقيق فائض مريح، وأن ينخفض إلى ٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٨ تماشيا مع أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن دين الحكومة المركزية قد انخفض إلى ٣٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يبلغ نحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٨، مدعوما

بديناميكيات الدين المواتية واستمرار صافي مدفوعات السداد. وتوضح التقييمات انخفاض مخاطر تعرض سلطنة عُمان لضغوط الدين السيادي استنادا إلى مدى توافر الأصول المالية السائلة للحكومة الذي يساعد على التخفيف من المخاطر التي تهدد الملاءة والسيولة. وبالرغم من توافر احتياطات وقائية ضخمة، لا يزال مسار الدين الحكومي عرضة للمخاطر، خاصة المخاطر الناجمة عن تطورات سوق النفط (المرفق الثالث).

- ومن المتوقع أن يبلغ رصيد الحساب الجاري ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مدعوما بإيرادات الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية. ويُتوقع أيضا أن يستمر في تحقيق فائض على مدار فترة التوقع، وإن كان يميل إلى الانخفاض إلى ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٨. وتشير التوقعات إلى أن احتياطات البنك المركزي العُماني سترتفع إلى حوالي ٢٨ مليار دولار بحول عام ٢٠٢٨ (بما يغطي ٦ أشهر من الواردات).

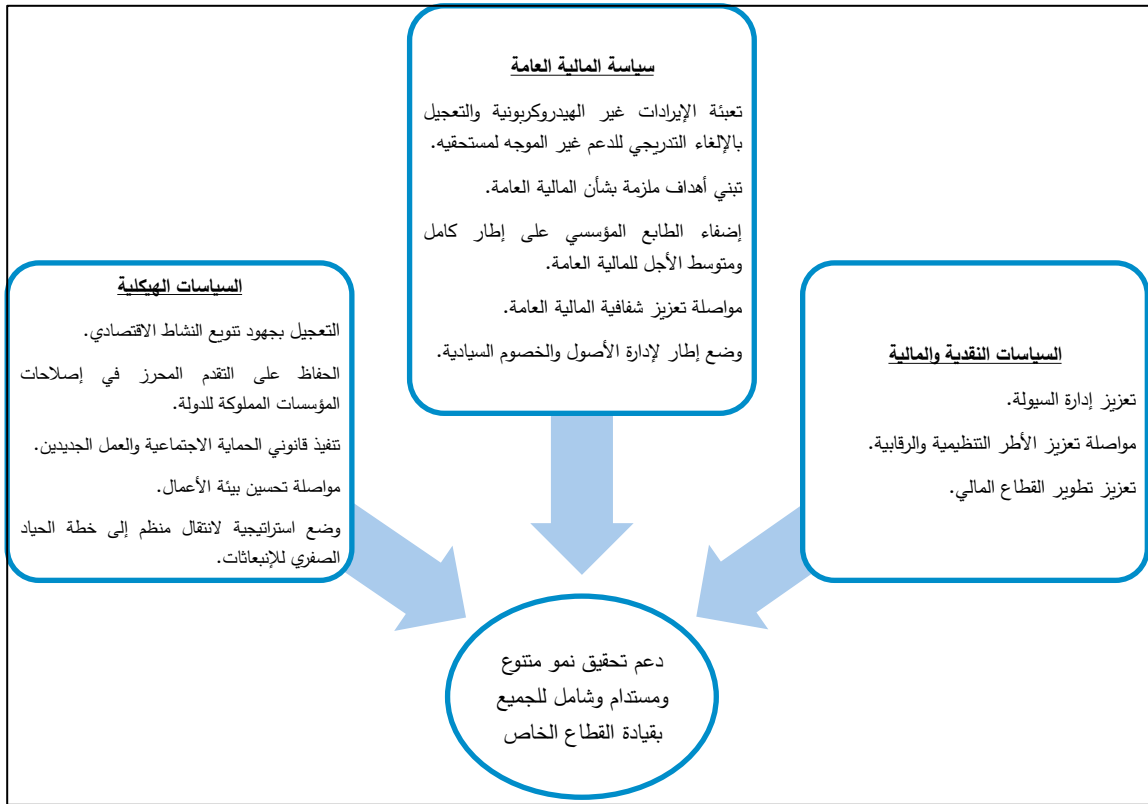
١٤- **وستساعد الإصلاحات المستمرة على مواصلة تنويع النشاط الاقتصادي.** وبحلول نهاية فترة التوقع، من المنتظر أن تؤدي الجهود الجارية لتنويع النشاط الاقتصادي إلى زيادة في نصيب الناتج غير الهيدروكربوني في إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١٣ نقطة مئوية (٥٧٪ في عام ٢٠٢٢)، ونصيب إيرادات المالية العامة غير الهيدروكربونية بمقدار ١٢ نقطة مئوية (١٩٪ في عام ٢٠٢٢)، ونصيب الصادرات غير الهيدروكربونية بمقدار ١٢ نقطة مئوية (٣٥٪ في عام ٢٠٢٢).

١٥- **وتحيط بالآفاق المتوقعة مخاطر متوازنة (المرفق الرابع).** فعلى الجانب الإيجابي، سيحظى النمو وكذلك مركز المالية العامة والمركز الخارجي بدفعة من ارتفاع أسعار النفط - التي يمكن أن تنتج عن اختلالات العرض والطلب - والتعجيل بتنفيذ خطط الإصلاح والاستثمارات في إطار "رؤية عُمان ٢٠٤٠" بالتعاون مع الشركاء الإقليميين. ويمكن أيضا لعملية أسرع لتخفيض التضخم العالمي تؤدي إلى قيام البنوك المركزية الكبرى على مستوى العالم بتيسير السياسة النقدية أن تدعم النمو المحلي عن طريق زيادة قوة الطلب الخارجي. وعلى الجانب السلبي، فإن تراجعاً حاداً في أسعار النفط، بما في ذلك بسبب حدوث تباطؤ اقتصادي أعمق من المتوقع في الصين، يمكن أن يكبح النمو وأن يحدث تأثيراً سلبياً على حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية (راجع تقرير القضايا المُختارة، أولاً). ويمثل أيضا تباطؤ تنفيذ جدول أعمال الإصلاح - بسبب الضغوط الاجتماعية لإنفاق العائدات الهيدروكربونية الاستثنائية - أحد المخاطر الكبيرة على التوقعات. وتتفاقم حالة عدم اليقين التي تكتنف التوقعات بسبب التدايعات غير المباشرة المحتملة للصراع الدائر في غزة وإسرائيل.

١٦- آراء السلطات. اتفقت السلطات بصورة عامة مع تقييم خبراء الصندوق للأفاق والمخاطر الاقتصادية. وهي ملتزمة بضمان استمرار زخم الإصلاح للتخفيف من حدة المخاطر، وتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات، ومواصلة تنويع النشاط الاقتصادي.

المناقشات بشأن السياسات

ركزت المناقشات بشأن السياسات على: (١) الحفاظ على انضباط المالية العامة وإضفاء الطابع المؤسسي على أطر المالية العامة؛ و(٢) تقوية أطر السياسة النقدية؛ و(٣) تعزيز تطوير القطاع المالي مع حماية الاستقرار المالي، و(٤) تعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني الذي يقوده القطاع الخاص.



ألف - الحفاظ على انضباط المالية العامة مع إضفاء الطابع المؤسسي على أطر المالية العامة

١٧- وقد حافظ أداء المالية العامة في عام ٢٠٢٣ على انضباط المالية العامة. وتشير التقديرات إلى أن نتائج المالية العامة غير الهيدروكربونية في عام ٢٠٢٣ تتسق إلى حد كبير مع موازنة ٢٠٢٣. وعلى الرغم من تحقيق إيرادات هيدروكربونية قوية، تحسن العجز الأولي غير الهيدروكربوني بمقدار ٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، مدفوعاً بصفة أساسية بتخفيض الدعم (١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) وتراجع النفقات الرأسمالية (١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني). ويُقدر إجمالي فائض المالية العامة بنسبة ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. في هذا السياق، واصلت السلطات تخفيض دين الحكومة المركزية بنحو ٥ مليارات دولار ليبلغ ٣٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي - بما في ذلك

عن طريق النجاح في إعادة شراء سندات يوروبوند والصكوك والسداد المبكر للقروض المشتركة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ - وتمكنت من زيادة صافي الأصول المالية للحكومة إلى -٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (من -١٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢)، مما يدل على التزامها بتسيخ استمرارية القدرة على تحمل الدين ومواصلة تكوين الاحتياطي الوقائية.

١٨ - وتواصل ميزانية ٢٠٢٤ ترشيد النفقات مع تقوية شبكات الأمان الاجتماعي. وسيدخل قانون الحماية الاجتماعية الجديد حيز النفاذ في يناير ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يضيف ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني إلى مخصصات الإنفاق الاجتماعي. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع ألا تتجاوز الزيادة في النفقات الأولية ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني مقارنة بعام ٢٠٢٣، وذلك انعكاساً للجهود المبذولة لاحتواء فاتورة الأجور. ومن المنتظر أن يؤدي ضغط النفقات وتحسن طفيف متوقع في الإيرادات غير الهيدروكربونية إلى وضع حد للزيادة في العجز الأولي غير الهيدروكربوني من ٢٨,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٩٪ في ٢٠٢٤. وبفضل استمرار أسعار النفط المواتية، من المتوقع أن يبلغ رصيد المالية العامة الكلي ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤. وتشير التقييمات إلى أن لدى سلطنة عُمان قدراً من الحيز المالي يمكن استخدامه لتوفير دعم مؤقت للاقتصاد في حالة حدوث صدمات معاكسة.

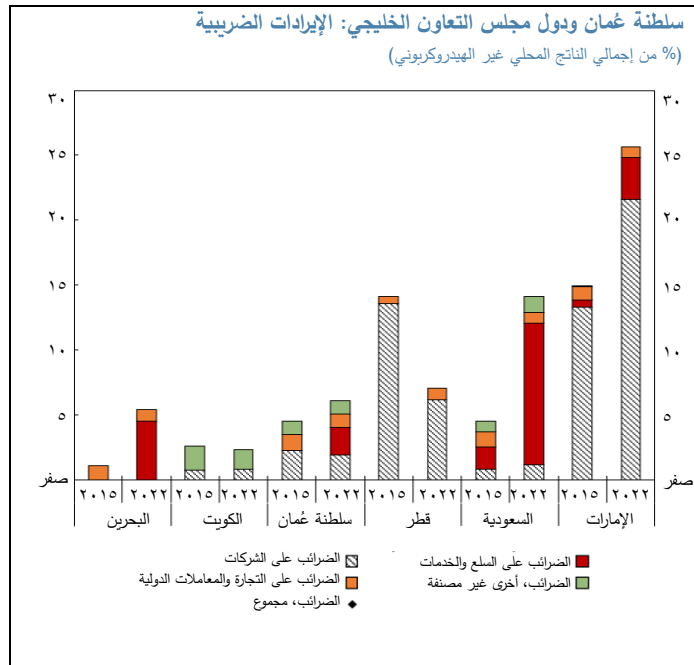
سلطنة عُمان: الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني وتكوينه
(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	
توقعات صندوق النقد الدولي				
	الموازنة	مبني	الموازنة	نهائي
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني	٢٩,٠-	٢٨,٠-	٢٨,٢-	٣١,٦-
الإيرادات غير الهيدروكربونية	١٠,٢	١٠,٠	٩,٧	٩,٨
الإيرادات الضريبية	٦,٨	٦,٥	٦,٣	٦,٥
الإيرادات غير الضريبية /١	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٣
الإنفاق الأولي	٣٩,٣	٣٨,٠	٣٨,٣	٤١,٤
فاتورة الأجور	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٧	١٣,٦
السلع والخدمات	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,١
الدعم والتحويلات	٧,٥	٦,٢	٥,٩	٧,٧
منه: دعم الطاقة	٣,٢	١,٩	٣,٣	٥,١
منه: شبكة الأمان الاجتماعي	٢,٤	٢,٤	٠,٩	٠,٩
الدفاع	١١,٥	١١,٥	١١,٧	١١,٧
النفقات الرأسمالية	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٥,٢
بنود للمذكورة:				
الإيرادات الهيدروكربونية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٢,٦	١٧,٩	٢٣,٦	٣٢,٣
منها: الإيرادات النفطية	١٨	١٤,٢	١٨,٨	٢٤,٢
منها: إيرادات الغاز	٤,٦	٣,٧	٤,٨	٨,٠
رصيد المالية العامة الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣,٧	٠,٢-	٥,٥	١,٠-
دين الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣٥,٧	٣٦,٠	٣٧,٧	٣٩,٩
سعر النفط	٧٩,٩	٦٠,٠	٨٠,٠	٩٥,٤

المصادر: السلطات العُمانية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الإيرادات غير الضريبية تستبعد دخل الاستثمار (المتلقى من جهاز الاستثمار العُمانى).

١٩- ويجب أن يتسق موقف المالية العامة متوسط الأجل مع تكوين احتياطات وقائية كافية لمواجهة الصدمات السلبية وتحقيق العدالة بين الأجيال. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن نسبة دين الحكومة المركزية إلى إجمالي الناتج المحلي التي تبلغ ٣٠٪ يمكن أن توفر احتياطات وقائية كافية بحيث لا يتم تجاوز الحد الأقصى للدين الذي وضعته السلطات (٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في حالة حدوث صدمات كبيرة على المدى المتوسط.٤ بالإضافة إلى ذلك، يوضح التحليل الذي أجراه خبراء الصندوق استنادا إلى فرضية الدخل الدائم أنه من أجل ضمان العدالة بين الأجيال (الحفاظ على الثروة السيادية ثابتة على أساس نصيب الفرد بالقيمة الحقيقية)، ينبغي أن ينخفض العجز الأولي غير الهيدروكربوني إلى ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (راجع تقرير القضايا المختارة الخاص بسلطنة عُمان، أولا، ٢٠٢٢، المادة الرابعة). وبجمعها معا، ستساعد ركائز المالية العامة هذه على فصل القرارات الخاصة بالإنفاق عن تقلبات أسعار النفط، وضمان العدالة بين الأجيال، وترسيخ استدامة المالية العامة. وفي إطار الخطط الحالية، من المتوقع أن ينخفض العجز الأولي غير الهيدروكربوني إلى ٢١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بحلول عام ٢٠٢٨ (وهو تحسن يبلغ ٧ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٨)، على خلفية مواصلة ترشيح فاتورة الأجور استنادا إلى قانون الوظيفة العامة المرتقب (مع وفورات تبلغ ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة حتى عام ٢٠٣٠ (مع وفورات تبلغ ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)، والحد من نمو أوجه الإنفاق العام الأخرى بالقيم الحقيقية (مع وفورات تبلغ ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني). وسيطلب الوصول إلى ركيزة فرضية الدخل الدائم تدابير إضافية تبلغ ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، وهو ما يمكن تحقيقه بصفة أساسية عن طريق تقليص الفجوة الضريبية والتعجيل بالإلغاء التدريجي للدعم.



• الإيرادات غير الهيدروكربونية. على الرغم من الجهود الجارية، لم تتجاوز الزيادة في الإيرادات الضريبية ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢، وتظل أقل كثيرا من المستويات في أكبر دول مجلس التعاون الخليجي تحصيلًا للضرائب. ويشير انخفاض نسبة كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة (نحو ٤٠٪) إلى وجود فجوة ضريبية كبيرة، مما يستلزم اتخاذ تدابير لتعزيز الإدارة الضريبية وأيضاً كبح النفقات الضريبية.٥

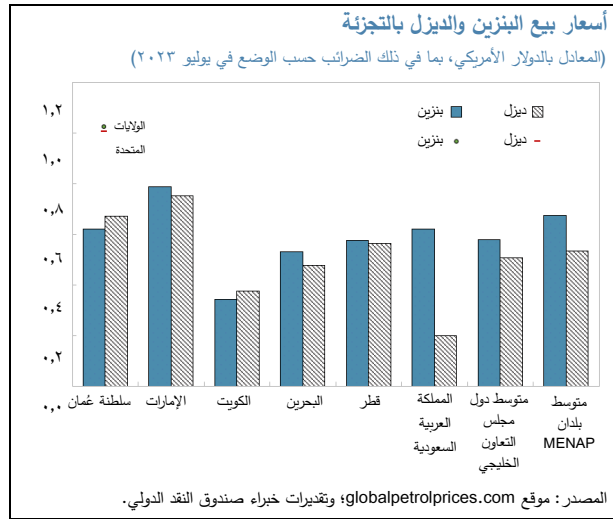
(١) إصلاح الإدارة الضريبية. تشرع السلطات في تنفيذ خطة إصلاح لتقليص الفجوة الضريبية على مدار فترة أربع سنوات. وتركز الخطوات المبدئية على تحسين امتثال المكلفين

٤ استنادا إلى تحليل الرسم البياني المروجي، فإن مسار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الذي سيقرب من ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٨ يمكن أن يحول دون تجاوز الحد الأقصى للدين الذي وضعته السلطات (٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في حالة حدوث صدمات معاكسة تدفع الدين إلى الارتفاع إلى الزبيل الأعلى من توزيعه. وعلى الرغم من ذلك، يظل مسار دين الحكومة المركزية عرضة للمخاطر، خاصة بسبب التطورات في أسواق النفط، ويمكن للصدمات التي تدفع الدين إلى أكثر من الزبيل الأعلى من توزيعه تجاوز الحد الأقصى للدين الذي وضعته السلطات، وهو ما يبرز أهمية مواصلة تكوين الاحتياطات المالية الوقائية السائلة (المرفق الثالث).

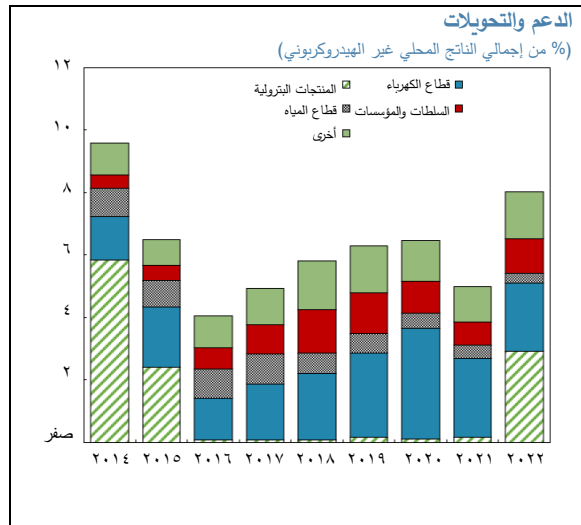
٥ كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة تُقاس على أساس نسبة الإيرادات الفعلية لضريبة القيمة المضافة إلى حاصل ضرب معدل ضريبة القيمة المضافة الموحد والاستهلاك النهائي.

المسجلين في تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب، بدعم من تنفيذ نظام الفاتورة الإلكترونية في ضريبة القيمة المضافة. وستواصل الجهود من أجل توسيع نطاق سجل المكلفين ليشمل جميع الضرائب، بما في ذلك عن طريق اكتشاف الشركات غير المسجلة وتخفيض تكاليف الامتثال عن طريق تبسيط إجراءات الإبلاغ وحفظ السجلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكد خبراء الصندوق على الحاجة إلى تقييم النفقات الضريبية ومراقبتها، بما فيها التكاليف المالية المرتبطة بالحوافز الضريبية المقدمة في المناطق الاقتصادية الخاصة، وإجراء تقييم باستخدام أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية للمساعدة في مواصلة تحديد الثغرات في الإدارة الضريبية.

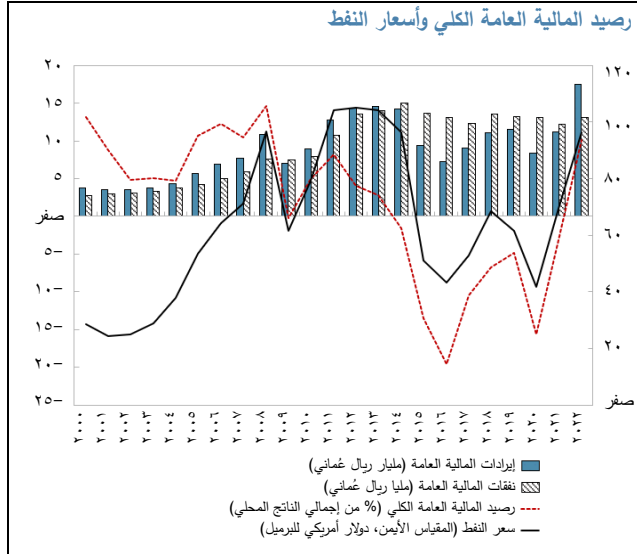
(٢) **ضريبة الدخل الشخصي.** من شأن تطبيق ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع تحقيق إيرادات ضريبية إضافية تبلغ نحو ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، والمساعدة في تقليل فرص المراجعة الضريبية لدخل المشروعات، ومواصلة تعزيز مصداقية السلطات بشأن إصلاحات المالية العامة. ويتوقع جهاز الضرائب بدء اختبار نظام تكنولوجيا المعلومات المتعلق بهذه الضريبة في المستقبل القريب.



• **إصلاح الدعم:** يُقدَّر دعم الكهرباء بنسبة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع إلغاؤه تدريجياً بحلول عام ٢٠٣٠. ويضيف دعم المواد البترولية ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، في حين تضيف أنواع الدعم الأخرى، الموجهة لمساعدة المؤسسات المملوكة للدولة وقطاع المياه، نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. ويجب أن تكون الأولوية لإلغاء الحد الأقصى المفروض على أسعار المنتجات البترولية والتعجيل بسحب دعم الكهرباء غير الموجه لمستحقيه، وذلك استناداً إلى عمل شبكة الأمان الاجتماعي المعززة لضمان حصول الفئات الضعيفة على الحماية.



• **الإنفاق الاجتماعي.** يوضح التحليل الذي أجراه خبراء الصندوق المواطن المحتملة لعدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم والصحة، إذ تظل نتائج الأداء أقل من مثيلاتها في البلدان المناظرة التي لديها مستويات الإنفاق نفسها (المرفق الخامس). وقد حددت السلطات عدة مجالات بحاجة إلى إصلاح بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية دعماً لنتائج الأداء في وزارات الصحة، والتعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والابتكار، بما في ذلك التعامل مع الإجراءات الطبية المبالغ فيها وتحقيق الاتساق بين ممارسات وصف الأدوية، وتعزيز إدارة العمليات وتمويل منظومة المدارس، وإعادة هيكلة برامج المنح الدراسية والتدريب المهني، مع تنفيذ أنظمة رقمية لتعزيز كفاءة الإنفاق.



٢٠- ومن شأن إضفاء الطابع المؤسسي على إطار المالية العامة متوسط الأجل واعتماد قاعدة للمالية العامة في نهاية المطاف ترسيخ استدامة المالية العامة.

- أطر المالية العامة والموازنة متوسطة الأجل. واعتماداً على التقدم الكبير المحرز في إطار المالية العامة متوسط الأجل، أوصى خبراء الصندوق بمواصلة تقوية هذا الإطار وإدماجه مع عملية إعداد الموازنة وتنفيذها بغية تعزيز انضباط المالية العامة ومصداقيتها. واستناداً إلى المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق مؤخراً، يمكن لإطار المالية العامة متوسط الأجل الاستفادة من: (١) إدراج أهداف واضحة للمالية العامة، وتحديد التدابير والإصلاحات اللازمة لتحقيقها؛ و(٢) إعداد توقعات

واقعية للإيرادات؛ و(٣) استخدام أهداف المالية العامة كأساس لوضع حدود قصوى للإنفاق الكلي على المدى القريب والمتوسط؛ و(٤) ضمان أن الحد الأقصى للإنفاق الكلي يُستخدم لتحديد الحدود القصوى لإنفاق الوزارات التنفيذية؛ و(٥) إنشاء إطار المالية العامة متوسط الأجل الملزم قانوناً، مع عملية تتسم بالشفافية لإعداده والموافقة عليه على أعلى مستوى (أي مجلس الوزراء). وطالب خبراء الصندوق بتعزيز هذا الإطار وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال المراجعات المقبلة للقانون المالي.

- **قاعدة المالية العامة.** أكد خبراء الصندوق على أهمية وجود إطار للمالية العامة متوسط الأجل ذي طابع مؤسسي لاعتماد قاعدة فعالة للمالية العامة، تشمل عملية قوية لإعداد الموازنة، وزيادة شفافية المالية العامة، وإدارة مخاطر المالية العامة والإفصاح عنها (بما في ذلك نشر بيان مخاطر المالية العامة)، وتوسيع تغطية المالية العامة لتشمل القطاع العام الأوسع نطاقاً. وفور تحديد هذه الشروط الأساسية وبناء القدرة الفنية الكافية لتنفيذها، فإن اعتماد قاعدة على أساس الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني الذي تكمله ركيزة دين الحكومة المركزية يمكن أن يساند الجهود التي تبذلها السلطات للحفاظ على استدامة المالية العامة وحماية استقرار الاقتصاد الكلي وضمان العدالة بين الأجيال.

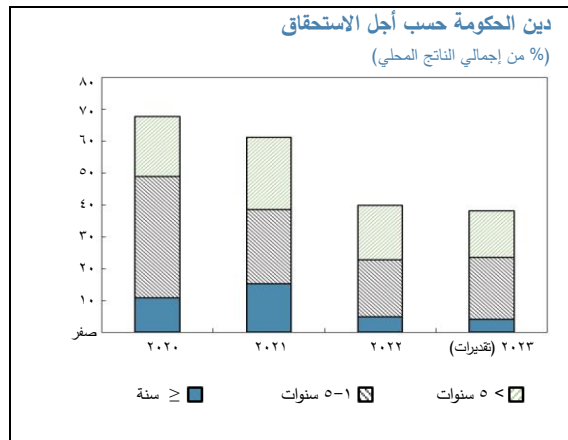
٢١- وتواصل السلطات اتخاذ خطوات كبيرة لتعزيز الإدارة المالية العامة، والشفافية، والحوكمة، وتخفيف حدة المخاطر.

- **إصلاحات الإدارة المالية العامة.** يظل إنشاء حساب الخزانة الموحد أمراً بالغ الأهمية لضمان مركزية الإيرادات العامة وتحسين إدارة النقد. وقد أتمت السلطات عملية جرد الحسابات المصرفية الحكومية، وتصميم هيكل حساب الخزانة الموحد، وبدء التنفيذ التجريبي الذي يتضمن أكبر الوحدات (وزارات التعليم، والصحة، والعمل، وجهاز الضرائب). وبينما تمضي السلطات قدماً في توسيع نطاق تغطية حساب الخزانة الموحد، سيكون التنسيق مع البنك المركزي العُماني مطلباً رئيسياً، بما في ذلك من خلال تشارك التوقعات بشأن تدفقات النقدية إلى الخزانة لدعم عملية التنبؤ بالسيولة. وقد أحرزت السلطات تقدماً مهماً في مجال الإدارة المالية العامة ورقمنة المشتريات الحكومية، بما في ذلك اعتماد تقديم العروض إلكترونياً لجميع عمليات المشتريات الحكومية ومد نطاق المشاركة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يساعد على تخفيض تكاليف المعاملات والحد من احتمال تسرب النفقات، مع دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت ذاته.

• **الشفافية.** مع تزايد دور بقية أجهزة القطاع العام في تنفيذ الاستثمارات العامة، التي تُقدَّر بنحو ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ للمؤسسات المملوكة للدولة تحت إدارة جهاز الاستثمار العُماني وشركة تنمية طاقة عُمان، فإن الإفصاح عن عملياتها يُعد أمراً بالغ الأهمية لتقييم موقف المالية العامة الأساسي والمخاطر المحتملة التي تهددها. وقد رحب خبراء الصندوق بإفصاح جهاز الاستثمار العُماني وشركة تنمية طاقة عُمان عن عملياتها في العام الماضي، بما في ذلك ما يتعلق بالأداء، والأصول قيد الإدارة، والديون، والإصلاحات. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، بما في ذلك نشر كشوف مالية مدققة لجميع المؤسسات المملوكة للدولة والإفصاح عن إبلاغ بيانات أكثر تفصيلاً عن الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم المالية في نشرة الأداء المالي الشهرية التي تصدرها وزارة المالية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

• **الحوكمة وتخفيف حدة المخاطر.** يُعد برنامج "روابط" الذي ينفذه جهاز الاستثمار العُماني بالغ الأهمية في تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة وأدائها وإدارة المخاطر التي تتعرض لها. وقد وضع جهاز الاستثمار ميثاق حوكمة الشركات المملوكة للدولة الذي يتسم بالقوة، ومبدأ مساءلة الإدارة عن طريق تقييمات الأداء المدققة، وتخفيف حدة المخاطر من خلال تقييمات مخاطر خطط الأعمال وتقديم سجلات قيد المخاطر التي تتضمن تقييمات وخططاً مفصلة لتخفيف حدة المخاطر التي تهدد الشركات المملوكة للدولة (راجع تقرير القضايا المُختارة، أولاً). وسيواصل التعجيل باعتماد الحلول الرقمية وتعزيزه في القطاع العام على النحو المحدد في خارطة الطريق للتحويل الرقمي الحكومي (٢٠٢١-٢٠٢٥) تعزيز الحوكمة والمساءلة وفعالية الحكومة.

٢٢ - **وتوجد جهود مستمرة لوضع إطار لإدارة الأصول والالتزامات السيادية.** ويُعد هذا الإطار بالغ الأهمية لمراقبة الانكشافات في الميزانيات العمومية للكيانات السيادية وتخفيف حدة المخاطر على نحو متكامل، ومن ثم تمكين السلطات من تقييم الالتزامات المستقبلية وكيفية تمويلها بطريقة شاملة وتنفيذ إدارة الأصول والخصوم السيادية أكثر تنسيقاً وفعالية من حيث التكلفة (على مستوى مؤسسات القطاع العام). وتوجد عدة مبادرات قيد التنفيذ، منها توسيع اختصاصات لجنة إدارة الدين لتشمل الإشراف على الأصول والخصوم السيادية، وتنسيق مكتب إدارة الدين، والموافقة على القروض التي تحصل عليها المؤسسات المملوكة للدولة، وإنشاء السجل الوطني للأصول، وإشراف جهاز الاستثمار العُماني على إدارة الأصول والخصوم الخاصة بالمؤسسات المملوكة للدولة.



٢٣ - **ويُعد استمرار الإدارة السليمة للدين مطلباً رئيسياً لتكوين احتياطات وقائية وتخفيف حدة مخاطر إعادة التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض، مع تطوير سوق السندات الحكومية بالعملة المحلية.** ومن المتوقع أن تظل الاستراتيجية التي تتبعها السلطات لإدارة الدين مرنة من أجل مد آجال استحقاق الديون، وتخفيض تكاليف الاقتراض ومخاطر إعادة التمويل، وتطوير سوق السندات الحكومية بالعملة المحلية، مع المحافظة على الوجود في أسواق رأس المال الدولية. وأبدى خبراء الصندوق ترحيبهم بسن قانون الدين العام، وشجعوا السلطات على نشر الاستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام، وخطط الاقتراض السنوية، ونشرات الدين العام ربع السنوية. وهذه التطورات، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى لزيادة

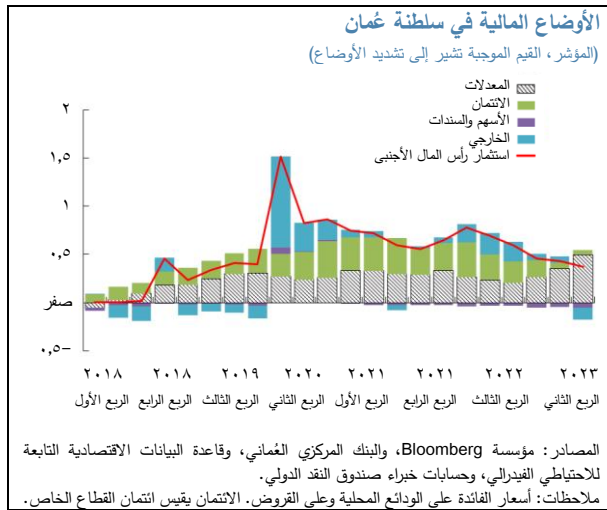
السيولة في سوق السندات (تركيز العروض في بضعة إصدارات وأجال استحقاق رئيسية لوضع المعايير) وتحديد صناعات السوق لإنشاء نظام أولي للمتعاملين، تُعد جميعاً شروطاً أساسية لمواصلة تطوير سوق السندات الحكومية بالعملة المحلية.

٢٤- **آراء السلطات.** أكدت السلطات على منهجها المتوازن تجاه إدارة المالية العامة، بما يضمن انضباط المالية العامة، مع تعزيز الحماية الاجتماعية في الوقت نفسه. وأوضحت أيضاً أنه من أجل زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية، فإن الجهود التي تبذلها تركز حالياً على التصدي للتحديات التي تواجه الإدارة الضريبية عن طريق خطة إصلاح شامل مع تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بضريبة الدخل الشخصي. ولتخفيض دعم الطاقة، تجري السلطات تقييماً للخيارات لتحسين عملية توجيه دعم المواد البترولية للمستحقين، وتنفيذ العديد من المبادرات لتقليل دعم الكهرباء، بما في ذلك خفض تكاليف التشغيل (على سبيل المثال عن طريق ربط شبكات الكهرباء في شمال البلاد ووسطها وجنوبها، وإعادة هيكلة شركات التوزيع والإمداد التي اكتملت مؤخراً)، وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة عن طريق استخدام العدادات الذكية، والتعجيل بالحصول على الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. وقد وافقت السلطات على تعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل، بما في ذلك عن طريق اعتماد أهداف المالية العامة، ووضع حدود قصوى ملزمة للإنفاق الكلي وإقرارها على أعلى مستوى لموازنة ٢٠٢٥. وعلى مستوى الإدارة المالية العامة، أوضحت السلطات أنه يجري إحراز تقدم في وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم (بدعم من المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي)، مع تنفيذ تدريجي لحساب الخزانة الموحد، ومواصلة تعزيز الشفافية.

باء- تعزيز أطر السياسة النقدية

٢٥- **ويظل نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة نقدية ذات مصداقية لسلطنة عُمان.** وينبغي أن تواصل السياسة النقدية اتباع مسار الاحتياطي الفيدرالي لدعم ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. كذلك ينبغي مواصلة الجهود الهادفة إلى تعميق أسواق المال ورأس المال وتعزيز إطار السياسة النقدية لضمان قدرة المؤسسات على دعم تنفيذ نظام سياسة نقدية أكثر استقلالية في المستقبل.

٢٦- **ويواصل البنك المركزي العُماني تطوير مجموعة أدواته النقدية عن طريق "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية".**



ويظل الانتقال من أسعار الفائدة الأساسية إلى أسعار الإقراض الفعلية ضعيفاً للغاية بسبب فائض السيولة المستمر، والودائع الكبيرة من دون عوائد، وفرض حد أقصى لأسعار الفائدة على القروض الشخصية (راجع تقرير القضايا المُختارة، ثانياً). ولأن الأدوات الحالية للسيطرة على التضخم، خاصة دعم الطاقة، سيجري تقليصها كجزء من الإصلاحات الجارية، فإن العمل الدؤوب لتنفيذ "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية" لتعزيز إطار إدارة السيولة الخاص بالبنك المركزي العُماني وتحسين انتقال أثر السياسة النقدية له أهمية بالغة في السيطرة على التضخم في المستقبل عن طريق أدوات قائمة على السوق. في هذا السياق، يجدر الترحيب بالخطط الجارية لوضع نطاق لتقلب أسعار

الفائدة، والإعداد لبدء عمليات السوق المفتوحة، وبناء القدرات في البنك المركزي العُماني لتعزيز عملية التنبؤ بالسيولة. وأوصى

خبراء الصندوق بالإلغاء التدريجي لاستيفاء السندات الحكومية شروط الاحتياطي الإلزامي، والنظر في إصدار متجدد لشهادات الإيداع لدعم عمليات السوق المفتوحة.

٢٧- وينبغي توخي الدقة في بدء تنفيذ حساب الخزانة الموحد لحماية الاستقرار المالي. وتتطلب الجهود الجارية للتخلص من فائض السيولة في النظام المصرفي تنسيقاً مع وزارة المالية لضمان أن تظل السيولة لدى النظام المصرفي كافية أثناء تطبيق مبادرات السياسات، بما في ذلك بدء التنفيذ الكامل لحساب الخزانة الموحد. ويوصى باتباع منهج تدريجي في اعتماد حساب الخزانة الموحد لتمكين البنوك من التكيف مع التغيير المتوقع في قاعدة الودائع لديها.

٢٨- آراء السلطات. تلتزم السلطات بالعمل الدؤوب لإحراز تقدم لتعزيز إطار السياسة النقدية. وهي تُجري مراجعة لإطار الاحتياطي الإلزامي الذي يهدف إلى إدارة أوضاع السيولة على نحو أكثر كفاءة، مع تقييم مزايا استئناف إصدار شهادات الإيداع. وتتوقع السلطات تراجعاً بطيئاً في الودائع الحكومية في أعقاب التنفيذ الكامل لحساب الخزانة الموحد، وهو ما يمكن تعويضه عن طريق توفير سيولة إضافية من خلال عمليات السوق المفتوحة أو زيادة أنشطة سوق المعاملات بين البنوك.

جيم- تعزيز التطور المالي مع حماية الاستقرار المالي

٢٩- وتواصل السلطات الالتزام بتعزيز أطرها الرقابية والتنظيمية.

• اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. بدعم من المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق في عام ٢٠٢٣، تمكن البنك المركزي العُماني من تعديل إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ليصبح إطاراً استراتيجياً متعدد السنوات. وتوضح النتائج، التي وردت في تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٣ الصادر عن البنك المركزي العُماني، أن البنوك العُمانية تتمتع بالصلابة في مواجهة فُرادي صدمات الائتمان والسيولة.^٦ ويتسق التحليل الذي أجراه خبراء الصندوق إلى حد كبير مع تقييم البنك المركزي العُماني، ولكنه يلقي الضوء على أهمية مواصلة تعزيز إطار البنك المركزي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط عن طريق سيناريوهات محاكاة تتضمن ضغوطاً متزامنة على السيولة والملاءة (المرفق السادس).

• التعزيزات التنظيمية. وعلى خلفية أنشطة دمج البنوك في الآونة الأخيرة،^٧ يتعين إجراء إعادة تقييم لقائمة المؤسسات المحلية المؤثرة على النظام في حين يصبح القطاع المصرفي أكثر تركيزاً وتصبح البنوك الجديدة أكثر تأثيراً على النظام. وثمة حاجة إلى توسيع نطاق المؤشر الحالي للعقارات السكنية ليشمل أسعار العقارات التجارية من أجل رقابة أفضل للمخاطر التي ينطوي عليها ارتفاع نسبة القروض المتعثرة المتعلقة بالبناء والتشييد. وإضافة إلى ذلك، يتعين إلغاء التخفيض المؤقت في احتياطي رأس المال الوقائي الذي فُرض خلال الجائحة (من ٢,٥٪ إلى ١,٢٥٪)، مع النظر في تفعيل رأس المال الوقائي المضاد للاتجاهات الدورية في حالة استمرار نمو الائتمان وتحول الفجوة الائتمانية إلى موجبة.

^٦ يوضح التقرير أنه في أشد سيناريوهات الضغوط حدة حيث ترتفع نسبة القروض المتعثرة إلى ١٤,٤٪ من إجمالي القروض بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، يمكن أن يعاني بنك واحد فقط من نقص شديد في رأس المال (منذ عام ٢٠٠٦، لم تتجاوز نسبة القروض المتعثرة ٧٪). علاوة على ذلك، ففي ظل صدمة سيولة على نطاق النظام بأكمله، يمكن للنظام المصرفي العُماني أن يتحمل تدفقات نقدية خارجة كلية تبلغ ١٧٪ من إجمالي الخصوم على مدار ستة أشهر.

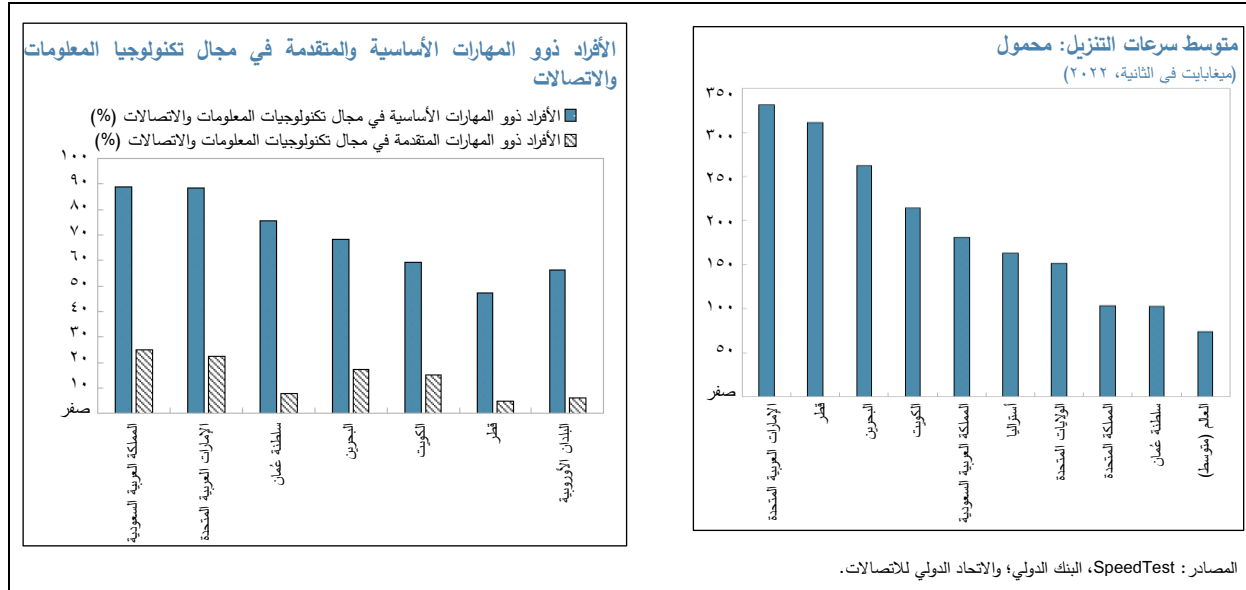
^٧ عملية الاندماج بين بنك إتش إس بي سي عُمان (الذي تبلغ حصته السوقية ٦,٥٪) وبنك صحار الدولي (الذي تبلغ حصته السوقية ١٢٪) اكتملت في أغسطس ٢٠٢٣، وهو ما نتج عنه إنشاء ثاني أكبر بنك في سلطنة عُمان.

• **إطار الاستجابة للطوارئ.** تدعم مساعدةً فنيةً جاريةً من الصندوق البنكي المركزي العُماني للإنتهاء من وضع إطار مساعدات السيولة الطارئة. وينبغي للخطط الخاصة بإصدار إطار البنك المركزي العُماني المعني بالتأهب للطوارئ وإدارتها والاستجابة لها أن تضمن الاتساق مع الأطر الأخرى (خاصةً إطار مساعدات السيولة الطارئة)، وأن تتضمن ترتيبات واضحة ومناسبة للشفافية بغية الحفاظ على المصداقية.

٣٠- **كما ينبغي للبنك المركزي العُماني النظر في إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية.** ويبلغ الحد الأقصى حالياً ٦٪، وهو بالمصادفة نفس سعر الفائدة الأساسي. فتخفيف القيود على الحد الأقصى يمكن أن يعكس على نحو كافٍ مخاطر الائتمان ذات الصلة في البنوك، ويزيد إمكانية الحصول على الائتمان، ويحافظ على الهوامش لمواجهة ارتفاع تكاليف التمويل. وقد تلجأ البنوك إلى زيادة هوامش الإقراض لقطاعات أخرى في حالة الإبقاء على الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية. وسيؤدي هذا الأمر إلى تفاقم مواطن الضعف في قطاعات أخرى، ويمكن أن يتحول إلى زيادة في القروض المتعثرة ويعرقل نمو الائتمان في القطاعات الأكثر إنتاجية.

٣١- **وستعزز مواصلة تطوير القطاع المالي فرص التمويل.** وسيكمل هذا الأمر الجهود الجارية المبذولة ضمن برنامج "استدامة"، الذي يهدف إلى زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، وتمويل القطاعات المستهدفة، والتمويل المستدام، وتكوين رأس المال المحلي، ومشاركة الاستثمارات الأجنبية. وفي المرحلة الأولى من تطوير سوق رأس المال، ينبغي تطوير سوق السندات الحكومية وسوق المال من أجل إعداد منحى العائد ووضع معيار لتسعير الأصول التي تتطوي على قدر أكبر من المخاطر. وفي المرحلة الثانية، يمكن تطوير سوق سندات الشركات وأسواق الأسهم، وهو ما يتطلب تحسين وضع السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين. وبالإضافة إلى تطوير سوق رأس المال، فمن شأن تنمية قطاع التكنولوجيا المالية وزيادة استخدام سجل الائتمان (ملاءة) أن يواصل دعم حصول مجموعة أكبر من الأطراف الفاعلة في الاقتصاد، خاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الائتمان بشروط مواتية (راجع تقرير القضايا المختارة، ثالثاً). ويمكن لتيسير نفاذ الشركات الكبرى إلى سوق رأس المال تسهيل إعادة تخصيص التمويل الذي تقدمه البنوك بحيث يوجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يؤدي إلى مواصلة دعم المبادرات الجارية لتمويل هذه المؤسسات من خلال بنك التنمية العُماني و"صندوق عُمان المستقبل" التابع لجهاز الاستثمار العُماني. ويجب الانتباه عند وضع خطط تطوير القطاع المالي إلى الانعكاسات المحتملة على الاستقرار المالي التي تنشأ من استحداث أدوات تمويل جديدة.

٣٢- **وتُعد الاستفادة من الرقمنة مع إدارة مخاطرها مطلباً رئيسياً لتعزيز التطور والشمول الماليين.** ورحب خبراء الصندوق بالجهود التي بذلها البنك المركزي العُماني في الآونة الأخيرة لتحسين نظام المدفوعات عن طريق إطلاق "نظام التسوية الإجمالية الآنية" الجديد والمتقدم على المستوى الوطني، الذي يسهل تحقيق تكامل أوسع نطاقاً بين أنظمة المدفوعات ورقمنتها. ويمضي البنك المركزي العُماني قدماً أيضاً في تعزيز مختبره التنظيمي للتكنولوجيا المالية، الذي تخرج فيه بالفعل ثلاث دفعات في مجالات المحافظ الرقمية، وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة (بلوك تشين) لتمويل التجارة، وطرق التمويل البديلة. وعلى الرغم من ذلك، توجد حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ومن بينها مجال الأمن الإلكتروني ورأس المال البشري، في حين تنشأ مراقبة المخاطر، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والنزاهة المالية، بدافع من أنواع التكنولوجيا الجديدة ونماذج أعمال التكنولوجيا المالية الابتكارية.



٣٣- وتواصل سلطنة عُمان العمل على تعزيز إطارها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من خلال الاستراتيجية الوطنية المعززة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٥، تهدف السلطات إلى مواصلة تطوير القواعد واللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بما يتماشى مع معايير فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، بما في ذلك المعايير المرتبطة بالرقمنة والتكنولوجيا المالية. ويجدر الترحيب بالجهود التي بذلها البنك المركزي العُماني في الآونة الأخيرة لتطوير إدارة مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي أنشئت مؤخراً عن طريق توفير احتياجات التوظيف والتدريب. وتخضع سلطنة عُمان حالياً لعملية التقييم المتبادل التي تجريها فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. وقد ساعد الصندوق السلطات في إعداد موضوعات مثل شفافية حق الانتفاع، واستخدام الاستخبارات المالية، وتنفيذ العقوبات المالية الموجهة.

٣٤- آراء السلطات. ذكرت السلطات أن الحد الأقصى لسعر الفائدة يسهل التمويل بتكلفة معقولة عن طريق منع الارتفاعات المفرطة في أسعار الفائدة على الإقراض التي يمكن أن تحدث في غياب سجل ائتمان يعمل بشكل كامل. وأوضحت أيضاً أن النظر في إلغاء تدريجي للحد الأقصى لسعر الفائدة سيعتمد على استخدام أكثر فعالية لسجل الائتمان، الذي تعمل السلطات حالياً على تنفيذه، لتمكين المؤسسات المالية من مراقبة مخاطر الائتمان. وأكدت السلطات التزامها بمواصلة تحسين إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط الخاص بالبنك المركزي العُماني والحفاظ على رقابة كافية، بما في ذلك مراجعة قائمة البنوك المحلية المؤثرة في النظام. ولا تدرس السلطات حالياً زيادة رأس المال الوقائي المضاد للاتجاهات الدورية إلى أعلى من مستواه الحالي (صفر %) قبل إعادة احتياطي رأس المال الوقائي إلى مستواه ما قبل الجائحة، وهو ما تنظر السلطات في تنفيذه في عام ٢٠٢٤. وأكدت السلطات أيضاً التزامها بتطوير القطاع المالي لتوسيع فرص التمويل، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة غير الهيدروكربونية.

دال- تعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني بقيادة القطاع الخاص

٣٥- والجهود مستمرة للمضي قدماً في تنفيذ "رؤية عمان ٢٠٤٠". وتُعد استراتيجية سلطنة عُمان لتنوع النشاط الاقتصادي متعددة الأبعاد. وهي تتضمن مبادرات مكثفة، بما فيها تحفيز الاستثمار الخاص عن طريق استثمارات جهاز الاستثمار العُماني

(من بينها "صندوق عُمان المستقبل" الذي تم إنشاؤه مؤخراً)، والعملية الجارية لتحويل ملكية أصول المؤسسات المملوكة للدولة؛ والاستفادة من مزايا سلطنة عُمان الطبيعية المميزة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة؛ وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في التجمعات الصناعية الاستراتيجية في المناطق الاقتصادية الخاصة الذي ييسره نظام متعدد الوسائط للخدمات اللوجستية؛ وزيادة تنوع أدوات التمويل من خلال برنامج تطوير القطاع المالي في إطار برنامج "استدامة" (المرفق السابع). علاوة على ذلك، من المتوقع أن يعزز التعاون المتزايد مع الشركاء الدوليين والإقليميين الاستثمارات على مستوى القطاعات غير الهيدروكربونية، خاصة القطاعات التي توليها "رؤية عُمان ٢٠٤٠" أولوية. ومن شأن التجميع الاستراتيجي للإصلاحات الهيكلية التي تركز على تحسين جودة المؤسسات، والحد من دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز بيئة الأعمال أن يساعد على تعظيم مكاسب الإنتاجية المتحققة بفضل الإصلاحات الجارية في سوق العمل وتطوير القطاع المالي (راجع تقرير القضايا المختارة، رابعاً). وبالنظر إلى المبادرات المكثفة، ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة المسؤولة عن جدول أعمال تنوع النشاط الاقتصادي من أجل زيادة فعالية جهود الحكومة لتحقيق هذا التنوع.

٣٦- وتستمر عملية تعزيز بيئة الأعمال. وسيساعد إطلاق بوابة "استثمر في عُمان" و"مركز خدمات الاستثمار" مؤخراً على تيسير الإجراءات وزيادة فرص الاستثمار. ومع هذا، يوجد مجال لمواصلة تحسين بيئة الأعمال عن طريق زيادة التعاون بين الهيئات الحكومية والاستفادة من الرقمنة لتسريع الإجراءات الحكومية.^٨ وبينما من المتوقع أن تساهم الإصلاحات الجارية التي ينفذها جهاز الاستثمار العُماني في المؤسسات المملوكة للدولة في تحسين بيئة الأعمال، فإن الحد من دور الدولة الذي لا يزال كبيراً في الاقتصاد يُعد مطلباً رئيسياً لإيجاد بيئة أكثر تمكينا لمزاولة الأعمال وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص.

٣٧- وقد أصدرت السلطات قانوناً شاملاً للحماية الاجتماعية سيعزز شبكات الأمان الاجتماعي، ويزيد مرونة سوق العمل وشمولها، ويقوي استدامة صندوق معاشات التقاعد. وبموجب القانون الجديد، ستقدم الحكومة منافع غير قائمة على اشتراكات، بما في ذلك المنافع العامة للمواطنين من الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وأيضاً دعم الأسر الذي يوجه للأسر منخفضة الدخل (المرفق الثامن). ويتضمن القانون أيضاً توفير إعانات للباحثين عن عمل، بالإضافة إلى منافع الأمومة التي ستواصل تعزيز المشاركة العامة ومشاركة المرأة في سوق العمل. وستساعد هذه المنافع على تخفيف تأثير إصلاحات المالية العامة الجارية على الفئات الضعيفة. وفي الوقت نفسه، يحوّل القانون الجديد نظام معاشات التقاعد الحالي من ١١ صندوقاً متفرقاً إلى نظام موحد لمعاشات التقاعد. ولهذه الخطوة انعكاسات أوسع نطاقاً على مرونة سوق العمل واستدامة صندوق معاشات التقاعد. وعلى وجه الخصوص، فإن المساواة بين منافع معاشات التقاعد ومستحقاتها على مستوى جميع القطاعات ستتيح مجالاً أكبر لتنتقل العمالة بين القطاعين العام والخاص. كما أن تقليل حالات التقاعد المبكر ومواءمتها واعتماد آليات ديناميكية لتعديل نظام معاشات التقاعد تتكيف مع الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية المتغيرة، على النحو المنصوص عليه في القانون الجديد، ستساعد على زيادة المشاركة في سوق العمل وتعزيز استدامة صندوق معاشات التقاعد. ومن المتوقع استمرار استدامة نظام معاشات التقاعد بمعدلات الاشتراكات الحالية لفترة ١٠٠ عام بدون تمويل من الحكومة.

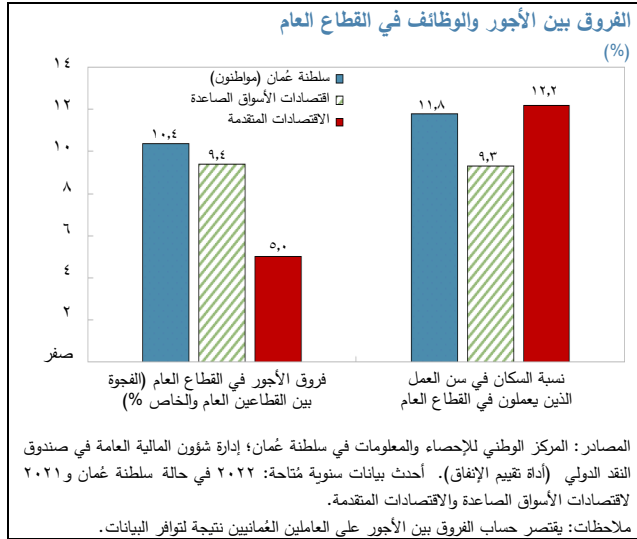
٣٨- بالإضافة إلى ذلك، أصدرت السلطات قانون العمل الجديد الذي يهدف إلى تحديث اللوائح التنظيمية وتحسين ظروف العمل وزيادة المرونة في سوق العمل. كما أطلقت السلطات العديد من المبادرات لدعم تشغيل المواطنين العُمانيين في القطاع

^٨ على سبيل المثال عن طريق رقمنة الإجراءات الحكومية، بما في ذلك تسريع عملية إصدار تصاريح العمل.

الخاص، ومن بينها "نظام حماية الأجور" وتوفير دعم للأجور لجهات العمل في القطاع الخاص من أجل تشغيل المواطنين.⁹ وفي هذا السياق، رحب خبراء الصندوق بجهود الإصلاح الجارية التي تبذلها السلطات، وأكدوا على ضرورة مواصلة الإصلاحات لتيسير الانتقال إلى سوق عمل أكثر مرونة وشمولا للجميع. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تركز على المحاور التالية:

- مواصلة تعزيز مرونة سوق العمل. يدعم قانون العمل الجديد مرونة سوق العمل عن طريق استحداث نموذج للعمل من بُعد. وهو يتيح أيضا إنهاء عمل العمال غير المنتجين، وذلك للمرة الأولى في سلطنة عُمان. وبينما يرحب خبراء الصندوق بهذه الخطوة التي تساعد في التصدي لأوجه الجمود المرتبطة بممارسات التعيين والفصل من العمل في سلطنة عُمان، فإنهم يؤكدون على ضرورة ضمان شفافيتها وتنفيذها بموضوعية. ومع ذلك، يوجد مجال لتعزيز مرونة سوق العمل، بما في ذلك عن طريق مواصلة تخفيف القيود على تنقل العمالة الوافدة، وهو ما يمكن أن يمثل مطلباً رئيسياً لتسهيل إعادة توزيع العمالة على القطاعات المختلفة على نحو يتسم بالكفاءة. ويمكن لهذا الأمر أيضا أن ينشط حوافز السوق، مثل الترقيات والحصول على أجور أعلى على مستوى سوق العمل، مع ما يتعلق بهذا الأمر من آثار إيجابية تنتج عن عمليات نقل المعرفة وزيادة حدة المنافسة. بالمثل، من شأن التصدي لأوجه الجمود في سوق العمل أن يؤدي أيضا إلى تحفيز رفع المهارات، وجذب مزيد من العمالة الوافدة متوسطة وعالية المهارة، وتحقيق مكاسب الإنتاجية في نهاية المطاف (راجع تقرير القضايا المختارة، رابعا).

- يُعد احتواء أجور القطاع العام أمرا مهما لجعل وظائف القطاع الخاص أكثر جاذبية ولمواجهة تقسيم السوق. يتضمن



قانون العمل الجديد تدابير لدعم جدول أعمال توطيق الوظائف، "التعمين"، بما في ذلك اشتراط أن تضع جهات العمل خططا سنوية للتوظيف لإحلال المواطنين محل العمالة الوافدة، وأيضا زيادة الجزاءات على عدم الامتثال لاشتراطات التعمين. وأكد خبراء الصندوق على أن زيادة تشغيل المواطنين في القطاع الخاص ينبغي أن تستمر مدفوعة بحوافز قائمة على قوى السوق، وتقليص فارق الأجور بين القطاعين العام والخاص، وجعل ممارسات التعيين والترقية في القطاع العام ترتكز على الاحتياجات والأداء، وذلك بدعم من قانون الوظيفة العامة المرتقب.

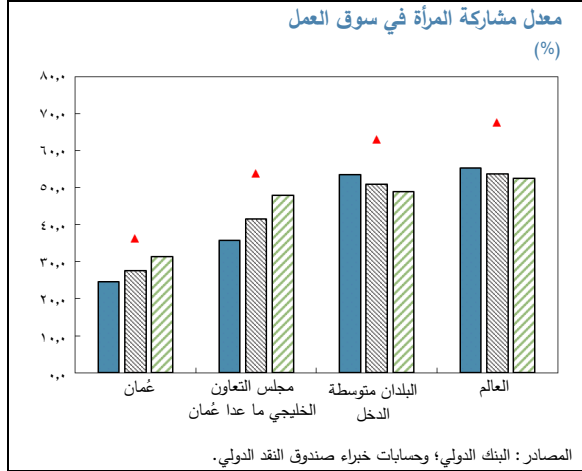
- ومن شأن مواصلة تحسين جودة التعليم دعم سد فجوة المهارات في القوى العاملة. يساعد اعتماد نظام تعليم

مزدوج يجمع بين التعليم والتدريب في موقع العمل على مواجهة تباين المهارات وتعظيم نتائج التعليم. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي رفع مهارات العمال العُمانيين وإكسابهم مهارات جديدة إلى تمكينهم من التحول إلى العمل في قطاعات أكثر تنافسية وإنتاجية ودعم تخصيص الموارد بشكل فعال في سوق العمل. ومن شأن توسيع نطاق التدريب المهني مع تعزيز

⁹ نظام حماية الأجور، الذي دخل حيز النفاذ في يوليو ٢٠٢٣، هو نظام إلكتروني مشترك بين وزارة العمل والبنك المركزي العُماني. وهو يوفر منصة مراقبة لتنفيذ الشرط الخاص بتحويل جهات العمل أجور العاملين إلى البنوك المحلية المرخصة خلال ٧ أيام كحد أقصى من تاريخ استحقاقها. وسيضمن إطلاق هذا النظام حماية أفضل لحقوق العمال في القطاع الخاص، وهو ما يجعل الوظائف في هذا القطاع أكثر جاذبية للمواطنين.

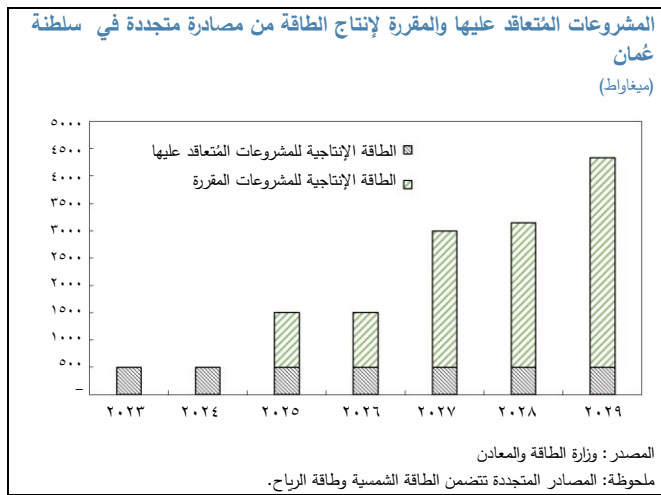
استجابته لاحتياجات السوق المتطورة أن يساعد في تحقيق عائدات تعليمية أعلى وأن يساند الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية.

• **توسيع نطاق مساهمة المرأة في الاقتصاد.** يحقق قانون العمل الجديد اتساق إجازات الأمومة مع المعايير الدولية. ويشترط



القانون أيضاً على جهات العمل توفير أماكن مخصصة لفترات استراحة للنساء من أجل إرضاع أطفالهن. ورحب خبراء الصندوق بهذه السياسات التي ستساعد على تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل من المستوى الحالي مقارنة بالمستويات في البلدان المناظرة في المنطقة والمستويات العالمية. ومع ذلك، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات عمل أكثر مرونة وشمولاً للجميع، مثل السماح بمزيد من المرونة في جداول العمل وأماكنه، مع ترقية مزيد من النساء إلى مناصب عليا ودعم النساء من رائدات الأعمال يمكن أن يحدث تأثير محاكاة إيجابيا لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

٣٩- **وتواصل السلطات المضي قدماً في جدول أعمال المناخ.** لقد حددت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية (٢٠٢٠-٢٠٤٠) إجراءات استراتيجية. فقد التزمت سلطنة عُمان بتحقيق هدف الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم إلى خطة الحياد الصفري، وإطلاق العديد من المبادرات، بما فيها برنامج الحياد الكربوني ومركز عُمان للحوكمة والاستدامة المكلف بتسيير المتابعة والتنسيق بين الأطراف المعنية.^{١٠} كما



زادت الاستثمارات في الطاقة المتجددة لضمان توفير ٢٠٪ من إجمالي توليد الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية للطاقة، مع نجاح الجهود المبدئية في زيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء من صفر % في عام ٢٠١٥ إلى ٤٪ في عام ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لترسيخ إمكاناتها بوصفها رائداً عالمياً في مجال الهيدروجين الأخضر - بالاستفادة من توافر مصادر طاقة متجددة عالية الجودة وبنية تحتية قائمة - أنشأت شركة تنمية طاقة عُمان شركة هيدروجين عُمان (هيدروم) التابعة بغية تسيير الاستثمارات بقيادة القطاع الخاص في إنتاج الهيدروجين

الأخضر، ومن المتوقع أن تبدأ الشركة عملها في عام ٢٠٣٠. وقد وقعت شركة "هيدروم" بالفعل ٥ عقود مع شركاء دوليين، مع

^{١٠} لتحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ على النحو المحدد في الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم إلى خطة الحياد الصفري، تتوقع السلطات وجود مسار لتخفيض الانبعاثات لقطاع النفط والغاز بمقدار ٩٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بالسيناريو الأساسي لعام ٢٠٢١. وتتضمن التدابير اللازمة لتحقيق هذا التخفيض تحسين الكفاءة، وكهربة عمليات الإنتاج بتكلفة أقل، والاستفادة من تكنولوجيات احتجاز الكربون، وإنتاج الهيدروجين الأخضر.

التزام باستثمارات تبلغ ٣٠ مليار دولار (٣٣٪ من إجمالي الناتج المحلي).^{١١} وأكد خبراء الصندوق على الحاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الرامية إلى الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري وإحلال دعم موجه للأسر الضعيفة محله، مع مواصلة تعزيز الاستثمارات الخضراء.

٤٠ - وتحسنت عمليات إعداد البيانات الاقتصادية ونشرها، ولكن توجد حاجة إلى بذل مزيد من الجهود. وعلى الرغم من أن تغطية البيانات الحالية كافية لأغراض الرقابة بوجه عام، فإنها لا تعرض مجالات التحسينات. وبينما ينشر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بيانات ربع سنوية عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية، لا يتم حتى الآن إنتاج بيانات ربع سنوية عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب النفقات، وتوجد أيضا حاجة إلى تحسين تغطية بيانات سوق العمل السنوية والبيانات عالية التواتر وتحقيق الاتساق بينهما. بالإضافة إلى ذلك، يتعين بذل مزيد من الجهود لتحسين الجداول الزمنية وتحسين قدرة مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل والموجه إلى الخارج على تغطية جميع القطاعات. ويوجد مجال لتوسيع درجة تفصيل بيانات الحكومة المركزية المبلّغة وتغطية بيانات المالية العامة لتشمل القطاع العام الأوسع نطاقا، بما في ذلك أصول القطاع العام وخصومه. وقد أحرز البنك المركزي العُماني تقدما ملحوظا في زيادة جودة إحصاءات القطاع الخارجي، ويتعين مواصلة الجهود لتحسين تصنيف أنشطة التجارة في مناطق التجارة الحرة ونشر بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على أساس ربع سنوي، بالإضافة إلى تحسين جودة المعاملات الدولية التي ينفذها القطاع غير المالي. وينبغي نشر البيانات عن مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات أسعار العقارات.

٤١ - آراء السلطات. أكدت السلطات التزامها بتعجيل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو غير الهيدروكربوني بقيادة القطاع الخاص اتساقا مع "رؤية عُمان ٢٠٤٠". وقد زادت وتيرة جهودها لتتبع النشاط الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق مواصلة تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وتكوين تجمعات وروابط داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها. وأكدت السلطات أن تنفيذ قانوني الحماية الاجتماعية والعمل الجديدين سيعزز مرونة سوق العمل وشمولها للجميع، ويدعم استدامة صناديق معاشات التقاعد، ويزيد مشاركة المرأة في سوق العمل. وهي ملتزمة أيضا بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال المناخ، بجهود حاسمة حتى اليوم من أجل زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة.

تقييم الخبراء

٤٢ - تظل آفاق الاقتصاد العُماني مباشرة بدعم من أسعار النفط المواتية وزخم الإصلاح المستمر. ومن المنتظر أيضا أن يستمر تعزيز النمو غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط مدعوما بتعافي الطلب العالمي واستمرار الإصلاحات الهيكلية واستثمارات قوية من القطاع الخاص في خضم تحول في تكوينها نحو استثمارات في القطاعات غير الهيدروكربونية. ومن المتوقع أن يظل رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي في مستويات مريحة، بدعم من الإيرادات الهيدروكربونية وانضباط المالية العامة. وتحيط بالآفاق المتوقعة مخاطر متوازنة، رغم تقادم حالة عدم اليقين التي تكتنفها بسبب التداعيات غير المباشرة المحتملة للصراع الدائر في غزة وإسرائيل.

^{١١} سيتولى مطورون وشركاء دوليون تمويل مشروعات الاستثمار الأخضر هذه بالكامل. وستمنح شركة "هيدروم" الأراضي اللازمة، وتقوم، في المقابل، بتحويل رسوم عليها، بأسعار خصم خلال مرحلة التطوير تُدفع بالكامل خلال مرحلة الإنتاج، بالإضافة إلى رسوم الامتياز، عينا أو نقدا، ورسوم الأرباح الاستثنائية إذا كان ذلك ينطبق. وستتولى الحكومة تحويل ضرائب الدخل وفقا للقانون العُماني.

٤٣ - ولا تزال السلطات ملتزمة بالإدارة الاحترازية للمالية العامة مع تقوية شبكة الأمان الاجتماعي. وتحافظ موازنة ٢٠٢٤ على انضباط المالية العامة، وتوفر في الوقت نفسه المجال لتنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد الذي سيعزز صلابة الفئات الضعيفة ويقوي استدامة صندوق معاشات التقاعد الموحد. على الرغم من ذلك، يتطلب ترسيخ استدامة المالية العامة وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال مواصلة إصلاحات المالية العامة. ويُعد إجراء إصلاح شامل للإدارة الضريبية وتطبيق قانون ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع مطلبين رئيسيين لتقليص الفجوة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية. ويتعين التعجيل بالإلغاء التدريجي للدعم غير الموجه لمستحقيه مع الاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعي المطوّرة لحماية الفئات الضعيفة.

٤٤ - ويمكن لإضفاء الطابع المؤسسي على إطار المالية العامة متوسط الأجل أن يرسخ انضباط المالية العامة ويعزز مصداقيتها. استنادا إلى التقدم الكبير المحرز حتى اليوم، ينبغي أن تعتمد خطة التوازن المالي متوسطة المدى أهدافا واضحة بشأن المالية العامة - وأيضاً التدابير والإصلاحات اللازمة لتحقيقها - بوصفها الأساس لوضع حدود قصوى ملزمة للإنفاق الكلي، تركز على عملية ملزمة قانونا تتسم بالشفافية لإعدادها والموافقة عليها على أعلى مستوى. ويمكن لإطار المالية العامة متوسط الأجل بعد تعزيزه أن يضع الأساس اللازم لاعتماد قاعدة مالية في المستقبل. ويجدر الترحيب بالخطوات المتخذة نحو إنشاء حساب الخزانة الموحد والسجل الوطني للأصول. ويُعد برنامج "روابط" الذي ينفذه جهاز الاستثمار العُماني بالغ الأهمية في تحسين حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وأدائها وإدارة المخاطر التي تتعرض لها. ومن شأن مواصلة اتخاذ إجراءات لتعزيز شفافية حسابات المالية العامة وتوسيع نطاق تغطيتها والإفصاح عن مخاطر المالية العامة، مع وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، أن تدعم المضي قدما في الإدارة السليمة للمالية العامة.

٤٥ - ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي نظاما جيدا يخدم الاقتصاد العُماني. فقد أتاح هذا الربط ركيزة نقدية ذات مصداقية، مما ساعد على خفض معدلات التضخم واستقرارها. وينبغي لتدابير تعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية، بما في ذلك عن طريق تعميق أسواق المال ورأس المال، أن تستمر لضمان قدرة المؤسسات على دعم نظام أكثر استقلالاً للسياسة النقدية في المستقبل. في هذا السياق، يتعين مواصلة التقدم الجاري لوضع نطاق لتقلب أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، وبناء القدرات داخل البنك المركزي العُماني لتعزيز عملية التنبؤ بالسيولة في إطار مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية.

٤٦ - ولا يزال القطاع المصرفي يحتفظ بصلابته، لكن ينبغي مواصلة الجهود لتعزيز الإطار التنظيمي لترسيخ الاستقرار المالي. ومن شأن إعادة احتياطي رأس المال الوقائي إلى مستويات ما قبل الجائحة وإعادة تقييم قائمة المؤسسات المحلية المؤثرة على النظام المساعدة في ضمان استمرارية صلابة القطاع المصرفي. ويوصى باتباع منهج تدريجي في اعتماد حساب الخزانة الموحد لتمكين البنوك من التكيف مع التغيير المتوقع في قاعدة الودائع لديها. فتخفيف القيود على الحد الأقصى لأسعار الفائدة على القروض الشخصية مع تفعيل سجل الائتمان يمكن أن يعكس على نحو كاف مخاطر الائتمان ذات الصلة في البنوك ويحافظ على الهوامش لمواجهة ارتفاع تكاليف التمويل.

٤٧ - وتُعد مواصلة تطوير القطاع المالي أمرا بالغ الأهمية لتعزيز إمكانية الحصول على التمويل ودعم تنوع النشاط الاقتصادي. ويجدر الترحيب بالجهود الجارية في إطار برنامج "استدامة". كما أن إعطاء أولوية لتطوير سوق السندات الحكومية وسوق المال من أجل إعداد منحنى العائد ووضع معيار لتسعير الأصول التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر يمكن بدوره أن يدعم توسيع نطاق سوق سندات الشركات وأسواق الأسهم. ويمكن لتنوع نطاق منتجات التمويل، والاستفادة من الرقمنة، وزيادة

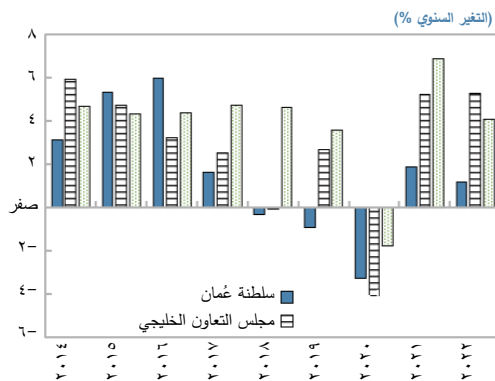
حجم قطاع التكنولوجيا المالية، والتوسع في استخدام سجل الائتمان أن تدعم جميعها الشمول المالي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للسلطات مراقبة المخاطر على الاستقرار المالي والنزاهة المالية التي يمكن أن تنشأ من مثل هذه التطورات.

٤٨ - ولا تزال الجهود مستمرة للمضي قدماً في تنفيذ "رؤية عُمان ٢٠٤٠". يُعد قانون العمل الجديد خطوة جديرة بالإشادة للمضي قدماً، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز مرونة سوق العمل وشمولها للجميع، بما في ذلك مواصلة تخفيف القيود على تنقل العمالة الوافدة، وتقليص فارق الأجور بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق مساهمة المرأة في الاقتصاد. ومن شأن التجميع الاستراتيجي للإصلاحات الهيكلية الذي يركز على تحسين جودة المؤسسات والحد من دور الدولة في الاقتصاد وتعزيز بيئة الأعمال أن يساعد على تعظيم مكاسب الإنتاجية المتحققة بفضل الإصلاحات الجارية في سوق العمل وتطوير القطاع المالي وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص. كما أن السلطات تمضي قدماً على نحو حاسم في تنفيذ جدول أعمال متعدد الأبعاد لتنوع النشاط الاقتصادي، بما في ذلك عدد كبير من الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، واستراتيجية وطنية للانتقال المنظم إلى خطة الحياد الصفري.

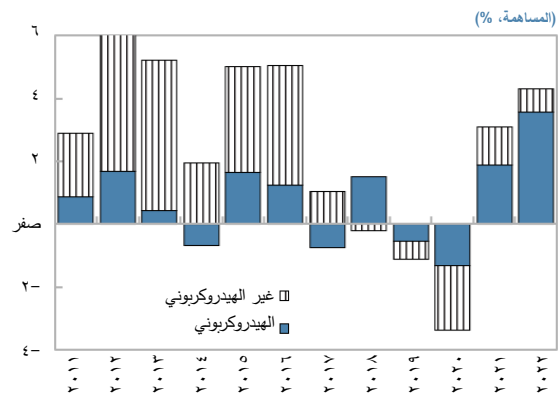
٤٩ - ويقترح الخبراء إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع سلطنة عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهراً.

الشكل البياني ١ - سلطنة عُمان: آخر التطورات الاقتصادية

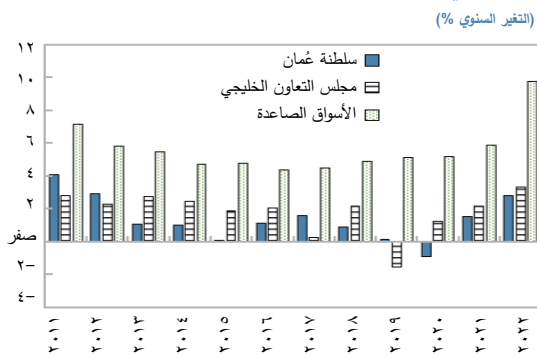
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني



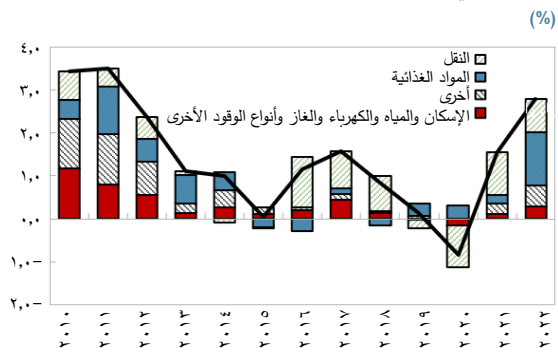
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



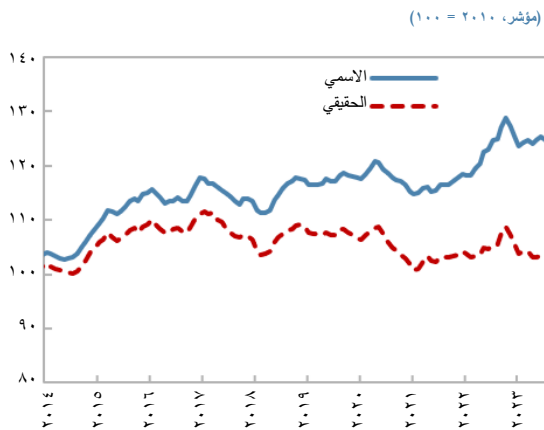
التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين



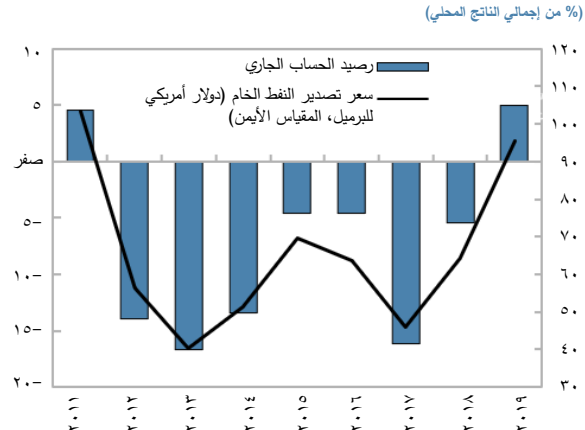
المساهمة في تضخم مؤشر أسعار المستهلك



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية

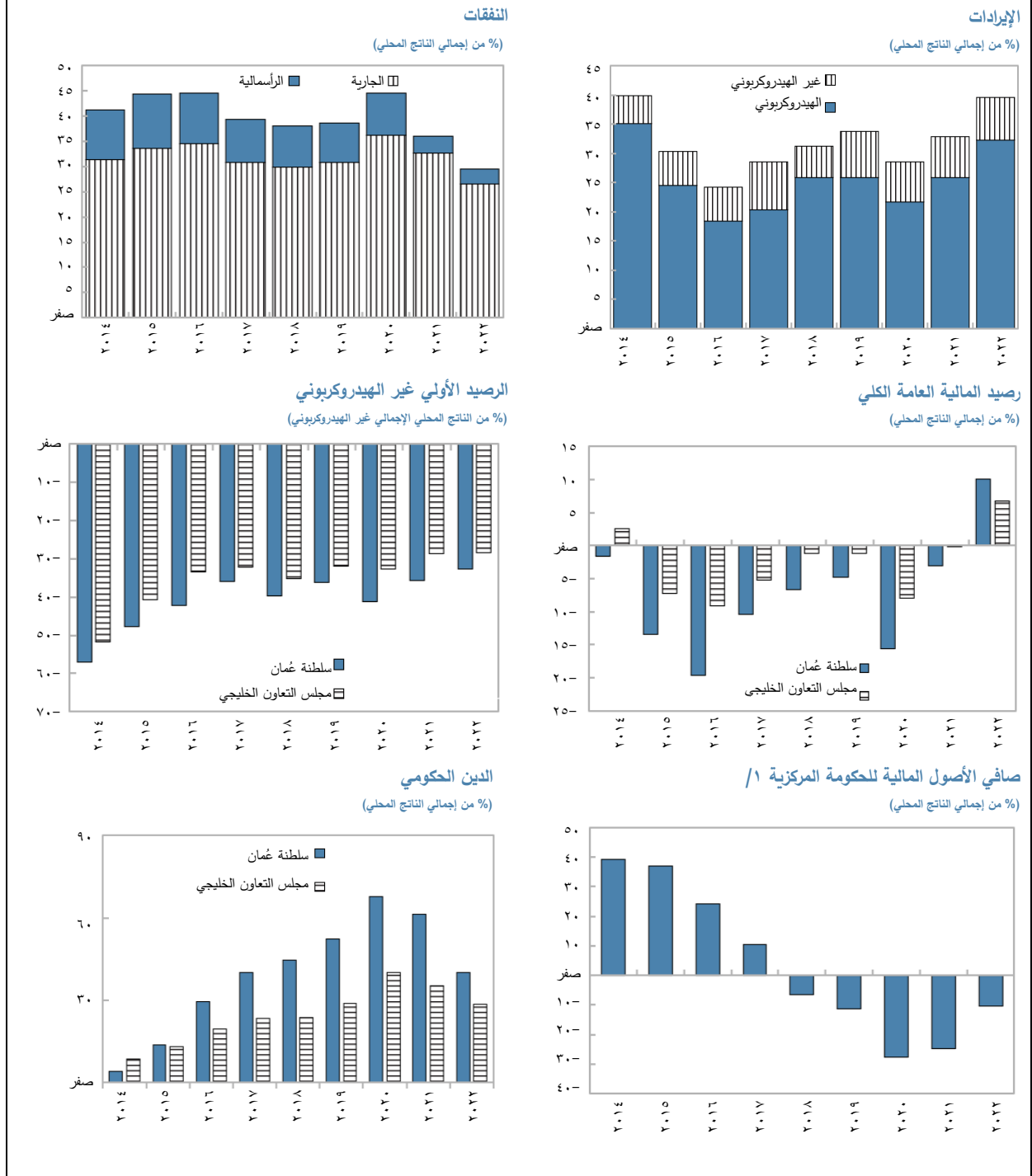


رصيد الحساب الجاري



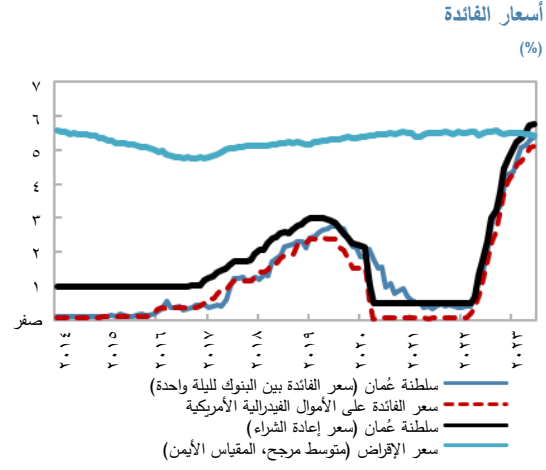
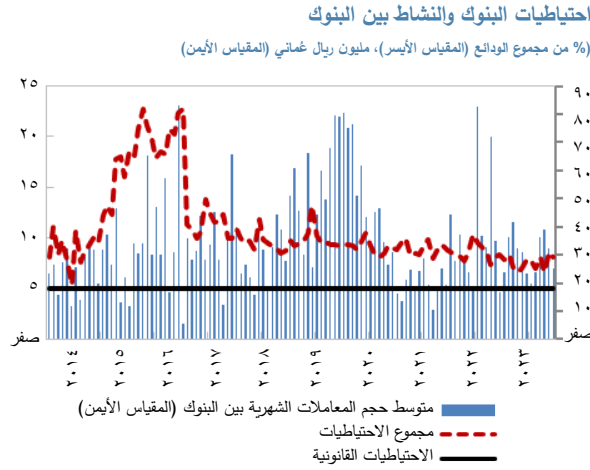
المصادر: السلطات العُمانية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ بالنسبة للأسواق الصناعية، إجمالي الناتج المحلي الكلي.

الشكل البياني ٢ - سلطنة عُمان: تطورات قطاع المالية العامة



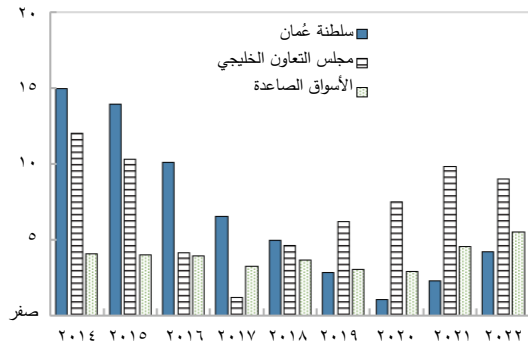
المصادر: السلطات العُمانية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ١/ ودائع الحكومة المركزية في شركات الإيداع والأصول السائلة لجهاز الاستثمار العُماني ناقص دين الحكومة المركزية.

الشكل البياني ٣ - سلطنة عُمان: التطورات النقدية والمالية



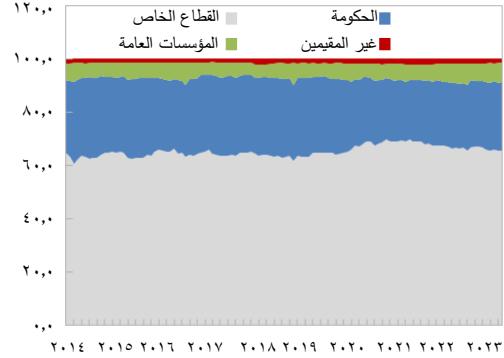
الائتمان المقدم للقطاع الخاص

(التغير السنوي %)



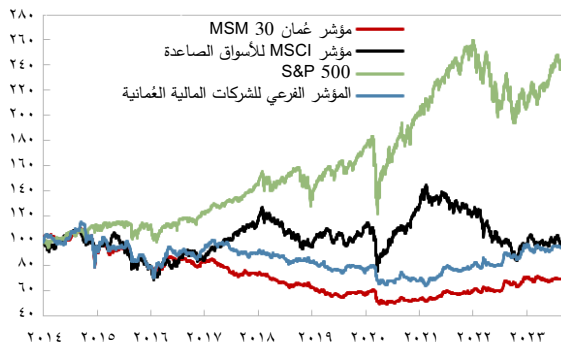
الودائع في البنوك التجارية

(% من مجموع الودائع)



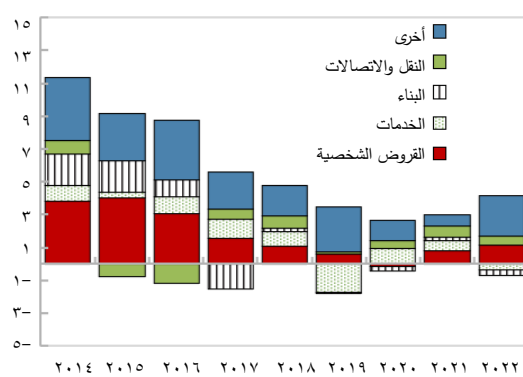
مؤشرات السوق

(١ يناير ٢٠١٤ = ١٠٠)



المساهمة في نمو مجموع الائتمان

(التغير السنوي %، على أساس مقارنة ربع سنة رابع إلى آخر في العام التالي)

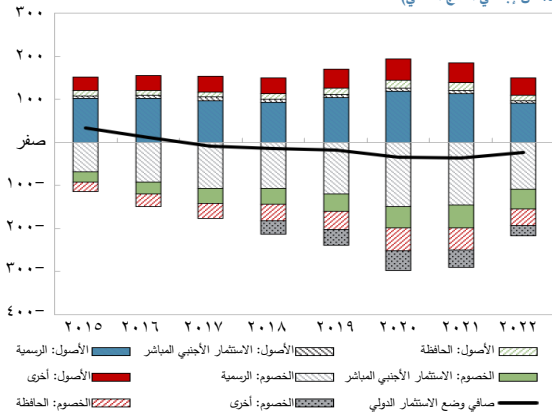


المصادر: السلطات العُمانية، ومؤسسة Bloomberg L.P، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - سلطنة عُمان: تطورات القطاع الخارجي ١/

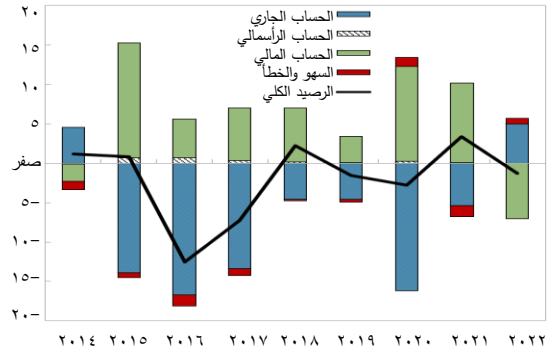
وضع الاستثمار الدولي

(% من إجمالي الناتج المحلي)



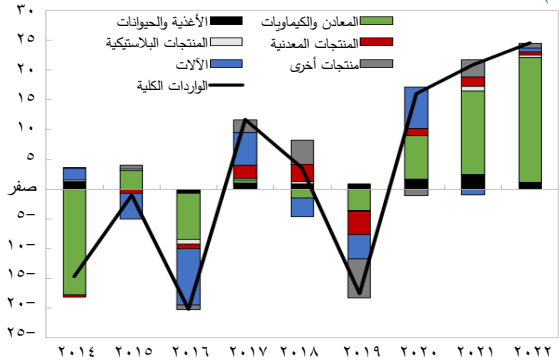
ميزان المدفوعات

(% من إجمالي الناتج المحلي)



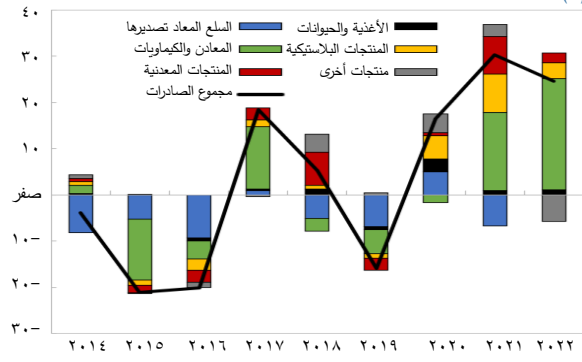
المساهمة في نمو الواردات

(%)



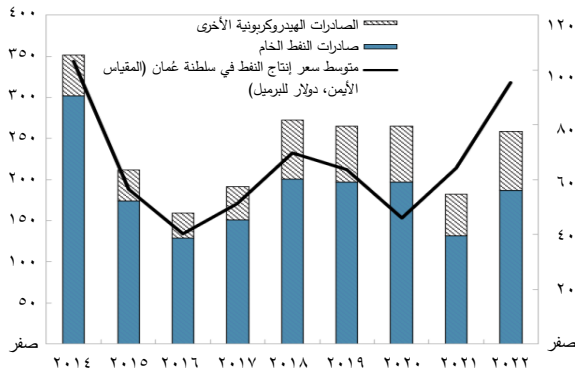
المساهمة في نمو الصادرات غير الهيدروكربونية

(%)



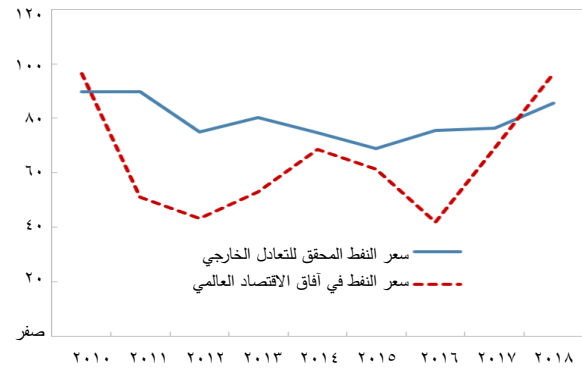
الصادرات الهيدروكربونية

(مليار دولار أمريكي)



التعادل الخارجي وسعر النفط في آفاق الاقتصاد العالمي

(دولار أمريكي للبرميل)

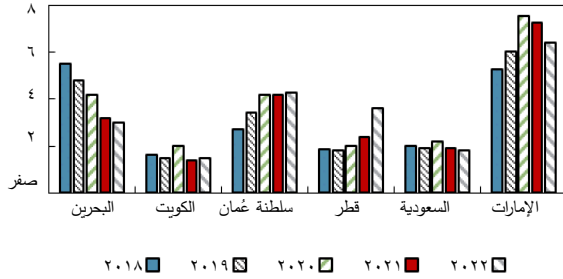


المصادر: السلطات العُمانية؛ ومؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

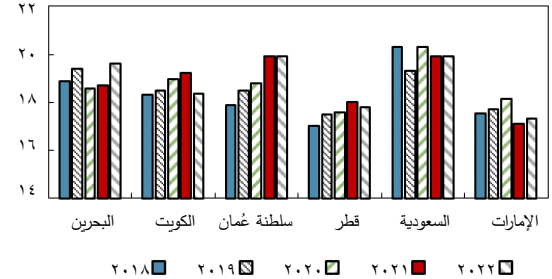
١/ اتسعت تغطية بيانات التجارة غير النفطية في ٢٠٢١ لتتضمن المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، فإن البيانات من ٢٠٢١ وما بعدها غير قابلة للمقارنة ببيانات التجارة غير النفطية عن السنوات السابقة.

الشكل البياني ٥ - سلطنة عُمان: مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

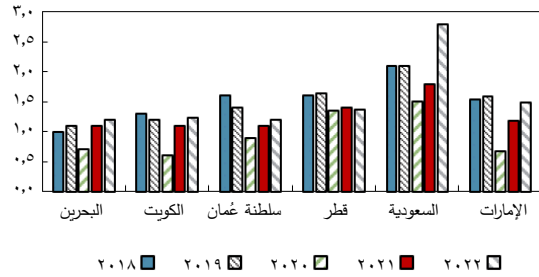
إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض (%)



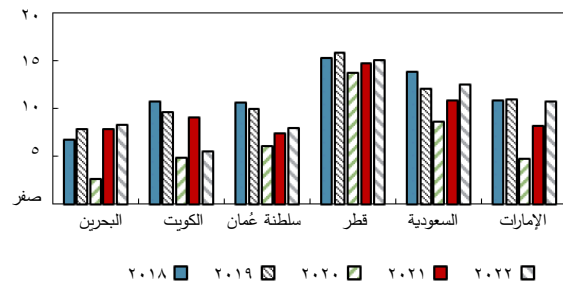
نسبة كفاية رأس المال (%)



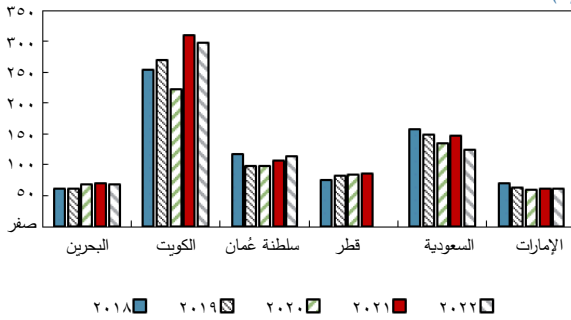
العائد على الأصول (%)



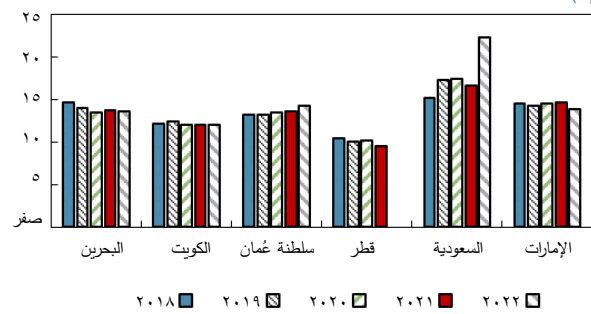
العائد على حصص الملكية (%)



مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة (%)



نسبة الرفع المالي (%)



المصادر: السلطات العُمانية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي .

١/ مجموع المخصصات (العامة + مخصصات محددة) .

* بيانات الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢٢ تمثل البيانات حسب الوضع في الربع الثاني من ٢٠٢٢ .

الجدول ١ - سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٠-٢٠٢٨

توقعات								
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
قطاع النفط والغاز								
٦٧,٥	٦٩,٩	٧٢,٧	٧٦,٠	٧٩,٩	٨٠,٠	٩٥,٤	٦٤,٣	٤٦,٠
١,١٢٢	١,١١٠	١,٠٨٨	١,٠٥٠	١,٠٢١	١,٠٤٨	١,٠٦٤	٠,٩٧١	٠,٩٥١
٠,٨٨٣	٠,٨٦٦	٠,٨٤٩	٠,٨١٩	٠,٧٩١	٠,٨١٤	٠,٨٤٨	٠,٧٨٢	٠,٧٦٠
١٦٨,١	١٦٧,١	١٦٢,٢	١٥٩,٢	١٥٥,٩	١٤٦,٤	١٣٧,٢	١٣٢,٢	١٢١,٩
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
١٢٤,٩	١٢٠,٧	١١٧,١	١١٣,٦	١١١,١	١٠٨,٢	١١٤,٧	٨٨,٢	٧٥,٩
٤٨,٠	٤٦,٤	٤٥,٠	٤٣,٧	٤٢,٧	٤١,٦	٤٤,١	٣٣,٩	٢٩,٢
٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٣	٣,١	٣,٤٤
١,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٠,٥	٠,٠	٩,٦	٥,٢	٣,٦٤
٤,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٢	٢,٥	٢,١	١,٢	١,٩	٣,٣٠
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٢	٢,٨	١,٥	٠,٩٤
٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٣	١,٨	٢,٤	١٢,٧	١٠,٨
الحسابات القومية								
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)								
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي								
إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي ١/								
الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني الحقيقي								
أسعار المستهلكين (متوسط)								
مخفّض إجمالي الناتج المحلي								
الاستثمار والإعمار								
إجمالي تكوين رأس المال								
العام								
الخاص								
إجمالي المدخرات القومية								
العام								
الخاصة								
مورد الحكومة المركزية								
الإيرادات والمنح								
الهيدروكربونات								
غير الهيدروكربونات والمنح								
المصرفيات								
الجارية								
الرأسمالية								
الرصيد الكلي (صافي الإفراط/الاقتراض)								
الرصيد الكلي (المعدل) ٢/								
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)								
دين الحكومة المركزية، منه:								
الدين الخارجي								
الدين العام، منه:								
دين المؤسسات المملوكة للدولة								
صافي الأصول المالية								
القطاع النقدي								
صافي الأصول الأجنبية								
صافي الأصول المحلية								
الائتمان الممنوع للقطاع الخاص								
التفوق بمعناها الواسع								
القطاع الخارجي								
صادرات السلع								
النفط والغاز								
أخرى								
وزادات السلع								
رصيد الحساب الجاري								
% من إجمالي الناتج المحلي								
إجمالي احتياطيات البنك المركزي								
بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات في العام								
التالي								
مجموع الدين الخارجي								
(% من الناتج المحلي الإجمالي)								

المصادر: السلطات العُمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/يشمل النفط الخام والتكرير والغاز الطبيعي وإنتاج الغاز الطبيعي المُسال.

٢/ عُدلت البيانات قبل ٢٠٢٢ باستبعاد نفقات النفط والغاز التي انفصلت عن شركة تنمية طاقة عُمان في ٢٠٢١.

الجدول ١٢ - سلطنة عُمان: مالية الحكومة، ٢٠١٩-٢٠٢٨ /١
(بملايين الريالات العُمانية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات									
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
١٣,١٤٣	١٣,٢٠٩	١٣,٣٣٧	١٣,٢٦٣	١٣,١٨٦	١٣,٢١٩	١٧,٥٠٣	١١,١٩٠	٨,٤٢٥	الإيرادات والمنح
٢,١١٨	٢,٠٥٠	١,٩٩٩	١,٨٤٦	١,٨٠١	١,٧٤٧	١,٦٣١	١,٢٨٦	٩٢٨	الضرائب
٢١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٤	٢٤	٨٠	المنح
١١,٠٠٥	١١,١٣٩	١١,٣١٨	١١,٣٩٨	١١,٣٦٥	١١,٤٥٢	١٥,٨٥٨	٩,٨٨٠	٧,٤١٧	دخل الممتلكات العامة وغيرها
٧,١٦٢	٧,٢٧٥	٧,٤١٩	٧,٤٧٨	٧,٦٤٥	٧,٨٠٨	١٠,٦٨٤	٦,١٦١	٤,٣٤٤	النفط
١,٩٢٩	١,٩٩٩	٢,٠٧٩	٢,١٤٤	١,٩٨٨	٢,٠٠٠	٣,٥٤٨	٢,٦٢٩	١,٩٨٨	الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي /٢
١	١	١	١	١	١	١	١٥	٢٢	الخدمات والمرافق العامة
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨١٣	٣١٢	١١٠	دخل الاستثمار
١,١١٢	١,٠٦٤	١,٠١٨	٩٧٥	٩٣٠	٨٤٢	٨١٢	٧٦٣	٩٥٣	أخرى
١١,٥٣٨	١١,٤٣٣	١١,٣٤٤	١١,٤٦٠	١١,٥٩٩	١٠,٩٢٠	١٣,٠٥٨	١٢,٢٥٣	١٢,٩٩٩	النفقات
١,٠٦٣٨	١,٠٥٣٣	١,٠٤٤٤	١,٠٣٦٠	١,٠٤٥٧	٩,٨٢٠	١١,٧٥٢	١١,٠٨١	١٠,٥٩١	المصروفات
٣,٨٦١	٣,٨١٦	٣,٧٥٩	٣,٦٧٢	٣,٥٢٤	٣,٥١٤	٣,٤٠٣	٣,٢٨٤	٣,٦٢١	تعويضات العاملين
٩٠٩	٨٧٩	٨٤٥	٨١٣	٧٨٢	٧٢٣	٢,٤١٣	٢,٠١٨	١,٤٩٣	استخدام السلع والخدمات
١,٠٣٦	١,٠٤١	١,٠٩٠	١,١٠٧	١,٠٩٦	١,٠٦٠	١,٠٧٦	١,٠٥٤	٨٩٢	مدفوعات الفائدة
١,٦٦٦	١,٦٥٢	١,٦٣٩	١,٦٧٢	١,٩٨٩	١,٥٢٢	١,٩٢٢	١,١٥٢	١,٣٠٤	الدعم والمزايا الاجتماعية
٤٤٧	٤٧٧	٥٠٧	٥١٨	٨٤١	٨٥٩	١,٢٧٦	٥٩٥	٧٥٨	منه: دعم الطاقة
٨٠٠	٧٦٥	٧٣١	٦٩٨	٦٥٣	٢٢١	٢٢١	١٩٦	١٧٩	منه: التحويلات الاجتماعية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠	٨	١١	منح لبلدان أخرى
٣,١٦٦	٣,١٤٥	٣,١١١	٣,٠٩٦	٣,٠٦٦	٣,٠٠٠	٢,٩٢٨	٣,٥٦٥	٣,٢٥٩	مصروفات أخرى
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٨٠	٤٢٤	عمليات شركة تنمية نفط عُمان
٣,١٦٦	٣,١٤٥	٣,١١١	٣,٠٩٦	٣,٠٦٦	٣,٠٠٠	٢,٩٢٨	٢,٧٨٥	٢,٨٣٥	الدفاع
٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١,١٠٠	١,١٤١	١,١٠٠	١,٣٠٦	١,١٧٢	١,٩٢٥	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١,١٠٠	١,١٤١	١,١٠٠	١,٣٠٦	١,١٧٢	٢,٤٠٨	اقتناء الأصول غير المالية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٠٦	عمليات شركة تنمية نفط عُمان
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٣١	مشروع إنتاج الغاز
٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١,١٠٠	١,١٤١	١,١٠٠	١,٣٠٦	١,١٧٢	١,٠٧٢	مندي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٨٣	التصرف في (بيع) أصول غير مالية
٢,٥٠٦	٢,٦٧٧	٢,٨٩٣	٢,٩٠٤	٢,٧٢٩	٣,٣٩٩	٥,٧٥٠	١٠٩	٢,١٦٦-	إجمالي رصيد التشغيل
١,٦٠٦	١,٧٧٧	١,٩٩٣	١,٨٠٤	١,٥٨٧	٢,٢٩٩	٤,٤٤٤	١,٠٦٣-	٤,٥٧٥-	صافي الإقراض (+) / الاقتراض (-) (الرصيد الكلي) /٣
١,٥٤٩	١,٦٠٤	١,٦٣٠	١,٢٥٩	١,١٥٩	٣٧٥	١,٢٧٢	١٠٧-	٢,٥٢٠-	صافي اقتناء الأصول المالية /٤
٥٦-	١٧٢-	٣٦٣-	٥٤٥-	٤٢٨-	١,٩٢٤-	٣,١٧٣-	٩٥٦	٢,٠٥٥	صافي تحمل الخصوم
٥٥-	٩٨-	٨٢	١٧٤	٣٣٢	٢٩٦-	٨٦٤-	٧٤	٦٥٨	الدين المحلي
١-	٧٥-	٤٤٥-	٧١٩-	٧٦٠-	١,٦٢٩-	٢,٣٠٨-	٨٨٢	١,٣٩٧	الدين الخارجي
١٤,١١٣	١٤,١٧٠	١٤,٣٤٢	١٤,٧٠٤	١٥,٢٥٠	١٥,٦٧٨	١٧,٦٠٢	٢٠,٧٧٥	١٩,٨١٩	بنود للتذكير:
٩,٦٥٥	٩,٦٥٦	٩,٧٣١	١٠,١٧٥	١٠,٨٩٥	١١,٦٥٥	١٣,٢٨٤	١٥,٥٩٢	١٤,٧١٠	مجموع الدين الحكومي، منه:
									الدين الخارجي

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يغطي هذا الجدول عمليات الحكومة المركزية. واعتباراً من ٢٠٢٣، يجري إبلاغ بيانات الإيرادات المرتبطة بالغاز ناقص تكلفة شراء الغاز ونقله (كانت تُدرج في السابق تحت استخدام السلع والخدمات) نظراً لفصل العمليات المرتبطة بالغاز وإدراجها تحت شركة الغاز المتكاملة عقب تأسيسها في مطلع عام ٢٠٢٣.

٢/ تتضمن الأرباح الموزعة من الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال (OLNG).

٣/ يستبعد "صافي الإقراض وحصول الملكية".

٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصول الملكية".

الجدول ٢ب- سلطنة عُمان: مالية الحكومة، ٢٠٢٠-٢٠٢٨ /١
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات		٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
الإيرادات والمنح		٢٧,٤	٢٨,٥	٢٩,٦	٣٠,٤	٣٠,٩	٣١,٨	٣٩,٧	٣٣,٠	٢٨,٩
الضرائب		٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٧	٣,٨	٣,٢
المنح		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣
دخل الملكية وغيرها		٢٢,٩	٢٤,١	٢٥,١	٢٦,١	٢٦,٦	٢٧,٥	٣٦,٠	٢٩,١	٢٥,٤
النفط		١٤,٩	١٥,٧	١٦,٥	١٧,١	١٧,٩	١٨,٨	٢٤,٢	١٨,٢	١٤,٩
الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي /٢		٤,٠	٤,٣	٤,٦	٤,٩	٤,٧	٤,٨	٨,٠	٧,٨	٦,٨
الخدمات والمرافق العامة		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
دخل الاستثمار		١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	١,٩	١,٨	١,٩	٠,٤
أخرى		٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٨	٢,٣	٣,٣
التنفيقات		٢٤,٠	٢٤,٦	٢٥,٢	٢٦,٢	٢٧,٢	٢٦,٢	٢٩,٦	٣٦,١	٤٤,٥
المصرفيات		٢٢,٢	٢٢,٧	٢٣,٢	٢٣,٧	٢٤,٥	٢٣,٦	٢٦,٧	٣٢,٧	٣٦,٣
تعيوضات العاملين		٨,٠	٨,٢	٨,٣	٨,٤	٨,٢	٨,٤	٧,٧	٩,٧	١٢,٤
استخدام السلع والخدمات		١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٨	١,٧	٥,٥	٦,٠	٥,١
مدفوعات الفائدة		٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٣,١	٣,١
الدعم والمزايا الاجتماعية		٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٨	٤,٧	٣,٧	٤,٤	٣,٤	٤,٥
منه: دعم الطاقة		٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	٢,٠	٢,١	٢,٩	١,٨	٢,٦
منه: التحويلات الاجتماعية		١,٧	١,٦	١,٦	١,٦	١,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦
منح لبلدان أخرى		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مصرفيات أخرى		٦,٦	٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,٢	٧,٢	٦,٦	١٠,٥	١١,٢
عمليات شركة تنمية نفط عُمان		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٣	١,٥
الدفاع		٦,٦	٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,٢	٧,٢	٦,٦	٨,٢	٩,٧
صافي اقتناء الأصول غير المالية		١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٦	٣,٠	٣,٥	٦,٦
اقتناء الأصول غير المالية		١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٦	٣,٠	٣,٥	٨,٣
عمليات شركة تنمية نفط عُمان		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,١
مشروع إنتاج الغاز		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥
مدني		١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٦	٣,٠	٣,٥	٣,٧
التصرف في أصول غير مالية		-	-	-	-	-	-	-	-	١,٧
إجمالي رصيد التشغيل		٥,٢	٥,٨	٦,٤	٦,٦	٦,٤	٨,٢	١٣,٠	٠,٣	٧,٤-
صافي الإقراض (+) / الإقراض (-) (الرصيد الكلي) /٣		٣,٣	٣,٨	٤,٤	٤,١	٣,٧	٥,٥	١٠,١	٣,١-	١٥,٧-
صافي اقتناء الأصول المالية /٤		٣,٢	٣,٥	٣,٦	٢,٩	٢,٧	٠,٩	٢,٩	٠,٣-	٨,٦-
صافي تحمل الخصوم		٠,١-	٠,٤-	٠,٨-	١,٢-	١,٠-	٤,٦-	٧,٢-	٢,٨	٧,٠
الدين المحلي		٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,٤	٠,٨	٠,٧-	٢,٠-	٠,٢	٢,٣
الدين الخارجي		٠,٠	٠,٢-	١,٠-	١,٦-	١,٨-	٣,٩-	٥,٢-	٢,٦	٤,٨
بنود للتذكرة:										
مجموع الدين الحكومي، منه:		٢٩,٤	٣٠,٥	٣١,٩	٣٣,٧	٣٥,٧	٣٧,٧	٣٩,٩	٦١,٣	٦٧,٩
الدين الخارجي		٢٠,١	٢٠,٨	٢١,٦	٢٣,٣	٢٥,٥	٢٨,٠	٣٠,١	٤٦,٠	٥٠,٤
الإيرادات غير الهيدروكربونية (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)		١٢,١	١٢,٥	١٢,٩	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٠	١٠,٧	٩,٨
سعر النفط المحقّق لتوازن (المالية العامة، الدولار الأمريكي)		٥٢,٨	٥٣,٣	٥٣,٦	٥٨,١	٦٣,٢	٥٦,٦	٥٥,٨	٧٦,٧	٨٦,٤

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يغطي هذا الجدول عمليات الحكومة المركزية. واعتباراً من ٢٠٢٣، يجري إبلاغ بيانات الإيرادات المرتبطة بالغاز ناقص تكلفة شراء الغاز ونقله (كانت تُدرج في السابق تحت استخدام السلع والخدمات) نظراً لفصل العمليات المرتبطة بالغاز وإدراجها تحت شركة الغاز المتكاملة عقب تأسيسها في مطلع عام ٢٠٢٣.

٢/ تتضمن الأرباح الموزعة من الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال (OLNG).

٣/ يستبعد "صافي الإقراض وحصص الملكية".

٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".

الجدول ٣: سلطنة عُمان: المسح النقدي، ٢٠٢٠-٢٠٢٨
(بملايين الريالات العُمانية ما لم يُذكر خلاف ذلك، نهاية الفترة)

توقعات									
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٨,٠٢٣	٧,١٨٣	٦,٣١٩	٥,٧٥١	٤,٨٠٠	٤,٥٢٣	٤,٦١٥	٤,٦٥١	٣,٥٤٥	الأصول الأجنبية (صاف)
٩,٩٦٢	٩,٠١٣	٨,٠٤٥	٧,٣٨١	٦,٣٥٠	٦,٠١١	٦,٠٥٥	٦,٧٩٦	٥,٠١٠	البنك المركزي
١,٩٤٠-	١,٨٣٠-	١,٧٢٦-	١,٦٣٠-	١,٥٥٠-	١,٤٨٧-	١,٤٤٠-	٢,١٤٥-	١,٤٦٥-	البنوك التجارية
١٨,٩٨٢	١٨,٦٥٨	١٨,٤٧٣	١٨,٠٣٥	١٨,٠٩٣	١٧,٤٧١	١٥,٧٢٠	١٥,٥٧٠	١٥,٧٩٢	الأصول المحلية (صاف)
٣,٤٤٦-	٣,٤٠٥-	٣,٣٢١-	٣,٤١٧-	٣,٦٠٥-	٣,٩٥١-	٣,٦٢٤-	٢,٨٨٤-	٢,٠٦١-	المطالبات على الحكومة (صاف)
١٥٣٦-	١٥٣٦-	١٥٣٦-	١٥٣٦-	١٥٣٦-	١٥٣٦-	١٥٣٦-	١٤٩٤-	١٤٧-	البنك المركزي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١٢	٨٧١	المطالبات
١,٥٣٦	١,٥٣٦	١,٥٣٦	١,٥٣٦	١,٥٣٦	١,٥٣٦	١,٥٣٦	١,٦٠٦	١,٠١٨	الودائع /١
١,٩١٠-	١,٨٦٩-	١,٧٨٥-	١,٨٨١-	٢,٠٦٩-	٢,٤١٥-	٢,٠٨٨-	١,٣٩٠-	١,٩١٣-	المصارف التجارية
٤,٤٥٦	٤,٤٩٧	٤,٥٨١	٤,٤٨٥	٤,٢٩٧	٣,٩٥١	٤,٢٧٨	٤,٧١٦	٣,٦٨٨	المطالبات
٨٤٥	٨٤٥	٨٤٥	٨٤٥	٨٤٥	٨٤٥	٨٤٥	٦٢٠	٤٧٨	القروض
٣,٦١٢	٣,٦٥٣	٣,٧٢٧	٣,٦٤١	٣,٤٥٣	٣,١٠٦	٣,٤٣٤	٤,٠٩٥	٣,٢١٠	الأدوات والسندات
٦,٣٦٦	٦,٣٦٦	٦,٣٦٦	٦,٣٦٦	٦,٣٦٦	٦,٣٦٦	٦,٣٦٦	٦,١٠٦	٥,٦٠٢	الودائع
٥,٩٨٦	٥,٦٢٧	٥,٢٩٠	٤,٩٧٧	٤,٧١٤	٤,٥١٢	٣,٩١٠	٣,٧٥٢	٣,١٤٢	المطالبات على المؤسسات العامة
٣٣,٣٢٨	٣٠,٧٥٩	٢٩,٣١٠	٢٨,٠٨٨	٢٧,٠٩٩	٢٦,٢٠٩	٢٤,٦٥٦	٢٣,٦٣٤	٢٣,١٥٦	المطالبات على القطاع الخاص
٣٢,٠٢٢	٣٠,٤٦٨	٢٩,٠٣٣	٢٧,٨٢٣	٢٦,٨٤٣	٢٥,٩٦٢	٢٤,٤٢٣	٢٣,٤٣٦	٢٢,٩١٣	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
١٥,٨٨٥-	١٤,٣٢٣-	١٢,٨٠٥-	١١,٦١٤-	١٠,١١٤-	٩,٢٩٩-	٩,٢٢١-	٨,٩٣٢-	٨,٤٤٤-	بنود أخرى (صاف)
٧,١٨٣-	٦,٢٣٤-	٥,٢٦٦-	٤,٦٠٢-	٣,٥٧١-	٣,٢٣٢-	٣,٢٧٦-	٣,٩٩٥-	٣,٤٨٤-	البنك المركزي
٨٧٠٢-	٨٠٨٩-	٧٥٣٩-	٧٠١٢-	٦٥٤٣-	٦٠٦٨-	٥٩٤٦-	٤٩٣٨-	٤٩٦٠-	البنوك التجارية
٢٧,٠٠٥	٢٥,٨٤١	٢٤,٧٩٢	٢٣,٧٨٦	٢٢,٨٩٤	٢١,٩٩٤	٢٠,٣٣٥	٢٠,٢٢١	١٩,٣٣٧	النقد بمعناها الواسع
٧,٤٤٥	٧,١٢٤	٦,٨٣٥	٦,٥٥٧	٦,٣١٢	٦,٠٦٣	٥,٦٠٦	٥,٧٥٧	٥,٥٦٢	النقد
١,٢٤٣	١,٢٤٣	١,٢٤٣	١,٢٤٣	١,٢٤٣	١,٢٤٣	١,٢٤٣	١,٣٠٧	١,٣٧٩	العملة خارج البنوك
٦,٢٠٢	٥,٨٨١	٥,٥٩٢	٥,٣١٤	٥,٠٦٩	٤,٨٢٠	٤,٣٦٣	٤,٤٣٩	٤,١٨٣	الودائع تحت الطلب
١٩,٥٦٠	١٨,٧١٧	١٧,٩٥٧	١٧,٢٢٨	١٦,٥٨٢	١٥,٩٣١	١٤,٧٢٩	١٤,٤٧٤	١٣,٧٧٥	شبه النقد /٢
٢,٤٤٧	٢,٣٤١	٢,٢٤٦	٢,١٥٥	٢,٠٧٤	١,٩٩٣	١,٨٤٣	١,٩٢٤	١,٨٩٧	منها: الودائع بعملات أجنبية
									بنود للتكرار:
٧,٦	٧,٥	٧,٣	٧,٢	٧,٠	٦,٩	٦,٥	٥,٣	٥,٩	مضاعف النقد بمعناها الواسع (نسبة)
									(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
٤,٥	٤,٢	٤,٢	٣,٩	٤,١	٨,٢	٠,٦	٤,٦	٨,٩	النقد بمعناها الواسع
١١,٧	١٣,٧	٩,٩	١٩,٨	٦,١	٢,٠-	٠,٨-	٣١,٢	٢٨,٤-	صافي الأصول الأجنبية
١,٧	١,٠	٢,٤	٠,٣-	٣,٦	١١,١	١,٠	١,٤-	٢٣,٤	الأصول المحلية
٥,١	٤,٩	٤,٣	٣,٧	٣,٤	٦,٣	٤,٢	٢,٣	١,١	منها: الائتمان إلى القطاع الخاص
٦٧,٣	٦٦,٣	٦٥,١	٦٤,٣	٦٣,٤	٦٣,٠	٥٥,٩	٦٩,٧	٧٩,٣	المطالبات على القطاع الخاص / إجمالي الناتج المحلي
٩٧,٠	٩٧,٩	٩٨,٨	١٠٠,١	١٠١,٥	١٠٢,١	٩٨,٨	١٠٦,٥	١١٣,٠	المطالبات على القطاع الخاص / إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني

المصادر: البنك المركزي العُماني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/١ تشمل ودائع وزارة المالية بصفة أساسية.

/٢ تشمل الودائع بعملات أجنبية والودائع المرتبطة بخطابات الاعتماد.

الجدول ٤ - سلطنة عُمان: موجز ميزان المدفوعات، ٢٠٢٠-٢٠٢٨ /١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	/١ ٢٠٢٠	
٢٥,٩٣٨	٢٥,٧١٤	٢٥,٦٦٠	٢٥,٢٢٦	٢٥,٤٥٦	٢٥,١٨٥	٣١,٣١٧	١٦,٣١٦	٨,٠٨٤	الميزان التجاري
٦٧,٥٢١	٦٦,٤٣٥	٦٥,٥٩٢	٦٤,٥٧٩	٦٤,٢٨٩	٦٠,١٩٤	٦٦,٠٦٤	٤٤,٣٤٠	٣٣,٤٤٨	الصادرات
٣٥,٧٧٠	٣٦,٥٢٠	٣٧,٣٥٦	٣٧,٩١٥	٣٩,١٢٦	٣٦,٥٣٣	٤٣,٠٦٨	٢٥,٨٨٤	١٨,١٩٣	الهيدروكربونات، منها:
٢١,٠٢٣	٢١,٣٧٧	٢١,٨٢٢	٢١,٩٧٩	٢٢,٤٧٥	٢٤,٥٠٢	٣٠,٣١٦	١٨,٦٨٦	١٣,١٤٣	التفط الخام
٥,٥١٥	٥,٧١٥	٥,٩٤٤	٦,١٣١	٦,٤٤٦	٦,٤٨٥	٧,٩٥١	٤,٣٢٥	٣,٤٠٧	الغاز الطبيعي المسال
٢٧,٣٥٤	٢٥,٧٢٣	٢٤,٢١٢	٢٢,٨٠٠	٢١,٤٦٧	٢٠,١٠٦	١٩,٥٦٨	١٥,٠٢٧	١٠,٦٤٤	صادرات أخرى
٤,٣٩٧	٤,١٩٢	٤,٠٢٤	٣,٨٦٤	٣,٦٩٦	٣,٥٥٥	٣,٤٢٨	٣,٤٣٠	٤,٦١١	السلع المعاد تصديرها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الواردات (قوب)
٤١,٥٨٣	٤٠,٧٢١	٣٩,٩٣٢	٣٩,٣٥٣	٣٨,٨٣٣	٣٥,٠٠٨	٣٤,٧٤٧	٢٨,٠٢٤	٢٥,٣٦٤	الخدمات (صاف)
٨,٩١٣-	٨,٣٣١-	٨,٣٧٠-	٨,٦٠٩-	٨,٤٩٠-	٧,٨٨٩-	٧,٩٤١-	٦,٩٥٩-	٦,٢٢٠-	الدخل (صاف)
٣,٨١٩-	٤,٠٥٥-	٤,٢٦٤-	٤,٢١١-	٤,١٠١-	٤,٨٧١-	٨,٥٠٧-	٥,٩٧٥-	٥,٣٠٨-	المدفوعات الرسمية
١,٩٠١-	١,٨٨٢-	١,٩٥١-	٢,٠٤٨-	٢,٠٩٣-	١,٩٣٤-	١,٧٣٧-	٢,١٢٧-	١,٧٦٣-	التحويلات الجارية، بما فيها المنح الرسمية (صافي)
١٠,٩٧٩	١٠,٩٠١	١٠,٢٩٠	٩,٧٣١-	٩,٧٤٨-	٩,٣٧٤-	٩,١١٦-	٨,١٦٥-	٨,٨١٩-	
٢,٢٢٦	٢,١٢٧	٢,٧٣٧	٢,٦٧٥	٣,١١٧	٣,٠٥٢	٥,٧٥٢	٤,٧٨٣-	١٢,٢٦٣	رصيد الحساب الجاري
٥٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	١٠	٤٠	١٨٠	الحساب الرأسمالي
١٨٨	٣٣٨	١,٠٦٢-	٤٥-	٢,٢٨٦-	٣,٢١٨-	٨,٠٨٦-	٨,٩٠٠	٩,١٢٠	الحساب المالي
٥,١٣٨	٤,٧٧٧	٤,٤٣٥	٤,١١٥	٣,٨٣٢	٦,١٣٣	٤,٥٣٥	٧,٦١٥	٢,٧٥٣	الاستثمار الأجنبي المباشر
١,٣٦٦-	١,٠٧٦-	٢,٧٤٢-	١,٥٧٢-	٤,٠٩٩-	٤,٤٥١-	٩٨٦-	٣,٧٠٠	١,٨٠٣	استثمار الحافظة
٣,٥٨٣-	٣,٣٦٣-	٢,٧٥٥-	٢,٥٨٩-	٢,٠١٩-	٤,٩٠٠-	١١,٦٣٥	٢,٤١٥-	٤,٥٦٤	استثمارات أخرى
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٨٨	١,١٩٦-	٨٧٥	السهو والخطأ
٢,٤٦٩	٢,٥١٧	١,٧٢٧	٢,٦٨٢	٨٨٣	١١٥-	١,٥٣٥-	٢,٩٦٠	٢,٠٨٩-	الرصيد الكلي
٢,٤٦٩-	٢,٥١٧-	١,٧٢٧-	٢,٦٨٢-	٨٨٣-	١١٥	٢,٠٨١	٣,٠٩٠-	٢,٠٨٨	التغير في الاحتياطيات الرسمية (- = زيادة) /٢
بنود للتفكير:									
١,٨	١,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٥,٠	٥,٤-	١٦,٢-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٧,٧٨٤	٢٥,٣١٥	٢٢,٧٩٨	٢١,٠٧١	١٨,٣٨٩	١٧,٥٠٦	١٧,٦٢١	١٩,٧٣١	١٥,٠٠٨	إجمالي احتياطيات البنك المركزي (بملايين الدولارات)
٦,٠	٥,٥	٥,١	٤,٨	٤,٢	٤,١	٤,٥	٥,١	٤,٨	بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات في العام
٦١,٥٩٢	٦١,٦١٩	٦١,٤٦٢	٦٣,٠٦٦	٦٣,٥٣٣	٦٦,٥٥٢	٦٩,٩٥٠	٧٩,٨٣٨	٧٢,٨٠٤	مجموع الدين الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٤٩,٣	٥١,٠	٥٢,٥	٥٥,٥	٥٧,٢	٦١,٥	٦١,٠	٩٠,٥	٩٥,٩	% من إجمالي الناتج المحلي

المصادر: البنك المركزي العُماني، ووزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تغطية بيانات التجارة غير الهيدروكربونية امتدت في عام ٢٠٢٠ لتشمل المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، فإن البيانات اعتباراً من ٢٠٢٠ وما بعدها غير قابلة للمقارنة مع بيانات التجارة غير الهيدروكربونية قبل ذلك.

٢/ التدفقات التاريخية تشمل تراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي العُماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة.

الجدول ٥- سلطنة عُمان: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٣

(%)

٢٠٢٣ يونيو	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
كفاية رأس المال								
١٩,٢	١٩,٧	١٩,٤	١٨,٨	١٨,٥	١٧,٩	١٧,٤	١٦,٥	رأس المال حسب بنك التسويات الدولية /١
١٨,٥	١٨,٩	١٨,٥	١٧,٧	١٧,٤	١٦,٦	١٥,٨	١٤,٦	رأس المال الأساسي /٢
١٥,٠	١٦,٠	١٥,٦	١٥,٨	١٥,٩	١٥,٨	١٦,٣	١٥,٣	نسبة رأس المال المصرفي إلى الأصول
جودة القروض								
٤,٤	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٣,٥	٢,٧	١,٩	١,٨	القروض المتعثرة
١,٤	١,٤	١,٣	١,٦	١,٤	١,٠	٠,٧	٠,٦	صافي القروض المتعثرة /٣
١٢,٠	١٢,١	٥,٨	٤,٣	٣,٨	٢,٣	١,٦	١,٢	نسبة القروض المُعادَة هيكلتها/المعادَة جدولتها إلى مجموع القروض
٦٨,٧	٦٨,٧	٦٨,٨	٦٣,٤	٦١,٠	٦٥,٨	٦٢,٥	٦٦,٨	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة
٨,٣	٩,٤	٨,٠	٧,٤	٧,٨	١٠,٩	٧,١	٦,٢	نسبة قروض الأطراف ذات الصلة إلى مجموع رأس المال
الربحية								
١,٤	١,٢	١,١	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٥	١,٥	العائد على الأصول/٤
٨,٩	٧,٩	٦,٨	٥,٧	٩,٤	١٠,٦	٩,٨	١١,٢	العائد على أسهم رأس المال /٥
السيولة								
٨٠,٤	٨٠,٧	٧٧,٥	٧٩,٧	٧٩,٨	٧٧,٧	٨٠,٢	٧٩,٧	نسبة الإقراض
٤٧,٠	٤٧,٨	٤٧,٨	٥٠,٠	٤٥,٨	٥٤,٦	٤٥,٢	٤٥,١	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع الأصول
١١٧,٥	١١٥,١	١١٨,٦	١١٦,٧	١١٦,٣	١١٤,٦	١١٦,٢	١١٠,٦	نسبة صافي التمويل المستقر
٢٣٢,١	١٩٠,٢	٢١٢,١	١٩٦,٣	٢٢٠,١	٢٥٣,٦	٢١٥,٩	٢٥٩,٤	نسبة تغطية السيولة
مخاطر السوق								
١١٠,٥	١١٨,٩	١٢٣,٩	١٢٠,٣	١١٦,٩	١١٢,٩	١١٥,٦	١٠٨,٨	الأصول بعملات أجنبية إلى الخصوم بعملات أجنبية
١٢٠,١	١٦١,٦	١٨٤,٦	١٦٠,٥	١٤٧,٦	١١٩,٦	١٤٢,٠	١٢٠,٣	نسبة القروض بعملات أجنبية إلى الودائع بعملات أجنبية
١٣,٢	١٠,٨	١٣,٩	١٥,٣	٩,٤	١٢,٢	١٦,٠	١١,٣	نسبة صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال
المصدر: البنك المركزي العماني.								
١/ نسبة رأس المال حسب بنك التسويات الدولية = (رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.								
٢/ رأس المال الأساسي = رأس المال الأساسي/مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.								
٣/ صافي القروض المتعثرة = نسبة إجمالي القروض المتعثرة ناقص الأرباح الاحتياطية ومخصصات محددة إلى إجمالي السلف ناقص الأرباح الاحتياطية ومخصصات محددة.								
٤/ العائد على الأصول = صافي الأرباح قبل الضرائب/مجموع الأصول.								
٥/ العائد على أسهم رأس المال = صافي الأرباح قبل الضرائب/مجموع أسهم رأس المال.								

المرفق الأول - حالة توصيات خبراء الصندوق المقدمة خلال مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢

التوصية	الحالة
المالية العامة	
المزيد من التدابير على جانبي الإيرادات والنفقات لتحقيق الأهداف متوسطة الأجل بنجاح في ظل خطة التوازن المالي متوسطة المدى.	تم ضبط أوضاع المالية العامة بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٢، على الرغم من الزيادة الكبيرة في دعم الوقود، بما يعكس في المقام الأول ترشيد النفقات. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة الضريبية، بما في ذلك من خلال فتح فروع إقليمية وزيادة عدد دافعي ضريبة القيمة المضافة؛ وقد بدأت السلطات خطة خمسية لإصلاح الإدارة الضريبية.
إنشاء إطار المالية العامة متوسط الأجل بأهداف مالية واضحة وركيزة طويلة الأجل للمالية العامة.	تم تحديث خطة التوازن المالي متوسطة المدى لتوجيه عملية إعداد ميزانية ٢٠٢٣، ولكن لم يتم نشرها. واستقبلت السلطات بعثة مساعدة فنية من إدارة شؤون المالية العامة هذا العام لتعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل وإعداد الميزانية وتنفيذها. وفي الوقت الحالي، تتلقى السلطات الدعم من المملكة المتحدة بشأن تصميم قاعدة مالية.
تقوية الإدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية.	تم إدراج وزارتي الصحة والتعليم عند نشر حساب الخزينة الموحد. وحددت ميزانية ٢٠٢٣ لأول مرة مخاطر المالية العامة والمخاطر الاقتصادية الرئيسية المحتملة. ويكشف التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢ الصادر مؤخراً عن جهاز الاستثمار العُماني وبرنامج السندات العالمية متوسطة الأجل لعام ٢٠٢٣ التابع لشركة تنمية طاقة عُمان عن معلومات تتعلق بأدائهما، وأصولهما قيد الإدارة، وديونهما، وإصلاحاتهما الجارية والمدرجة في الخطط.
وضع إطار قوي ومتكامل لإدارة الأصول والخصوم.	تم توسيع نطاق الإشراف على لجنة إدارة الديون ليشمل إدارة الأصول والخصوم. وقد صدر قانون الدين العام في ٢٠٢٣، بينما استراتيجية الدين متوسطة الأجل ستُنشر عقب تحديث خطة التوازن المالي متوسطة المدى.
النقدية والمالية	
المضي قدماً في تنفيذ مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية	يجري إحراز تقدم في التنبؤ بالسيولة وصياغة إطار الضمانات وإطار مساعدات السيولة الطارئة.
التنسيق مع وزارة المالية في إنشاء حساب الخزينة الموحد	يواصل البنك المركزي العُماني التعاون مع وزارة المالية بشأن التحول التدريجي نحو حساب الخزينة الموحد.
الخروج التدريجي من تدابير دعم السياسة المالية لمواجهة الجائحة	سمح بانتهاء برنامج تأجيل القروض في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن الأدوات المتبقية لتخفيف التدابير الاحترازية لا تزال قائمة.

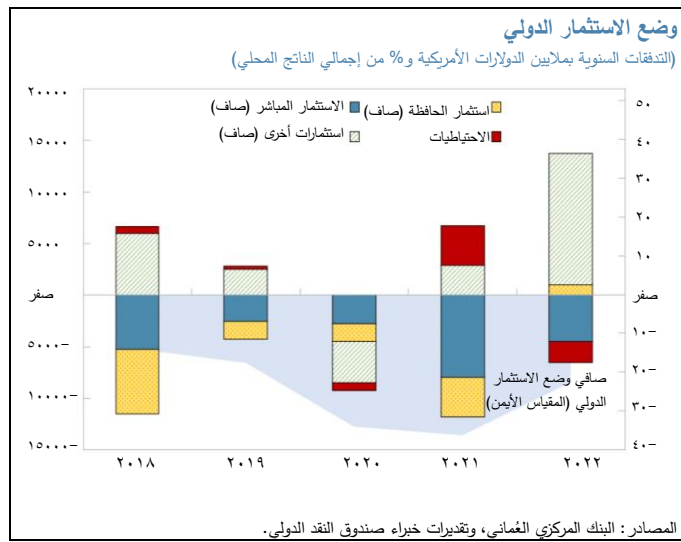
التوصية	الحالة
تسريع إصلاحات سوق العمل وشبكة الأمان الاجتماعي	الهيكلية
تسريع إصلاحات سوق العمل وشبكة الأمان الاجتماعي	سنت السلطات قانون عمل جديداً، يعمل على تحديث تنظيم سوق العمل. كما أصدرت قانوناً جديداً للحماية الاجتماعية يكمل قانون العمل من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والسماح بقدراً أكبر من حرية انتقال العمالة ومواصلة دعم مشاركة النساء في القوى العاملة.
تحسين بيئة الأعمال	أطلقت السلطات مبادرة "استثمر في عُمان" ومركز خدمات الاستثمار للمساعدة في تبسيط إجراءات الاستثمار وتعزيز فرص الاستثمار.
المضي قدماً في إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة	تواصلت السلطات إحراز تقدم جيد في إصلاح قطاع المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك وضع إطار موحد لحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة ومواصلة جهود التخصيص/بيع الأصول لفتح مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في القطاعات التي كانت تهيمن عليها المؤسسات المملوكة للدولة في السابق.

المرفق الثاني - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: تم تقييم المركز الخارجي لسلطنة عُمان في عام ٢٠٢٢ وخلص إلى أنه يتماشى إلى حد كبير مع المستوى الذي تشير إليه الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل والسياسات المرغوب فيها. وكان ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، والتوسع في الأنشطة غير الهيدروكربونية، واستمرار جهود ضبط أوضاع المالية العامة هي المحركات الرئيسية لتحسن المركز الخارجي لسلطنة عُمان.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: سيؤدي الاستمرار في إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، إلى جانب الآفاق الحالية لأسعار الطاقة، إلى مواصلة دعم بناء احتياطات النقد الأجنبي في سلطنة عُمان. ويُتوقع أن يؤدي توسيع قاعدة الإيرادات غير الهيدروكربونية وتجنب موقف سياسات المالية العامة المسايمة للاتجاهات الدورية إلى إبقاء الحساب الجاري متمشياً مع السياسات والأساسيات الاقتصادية المرغوب فيها. كما سيساعد التنفيذ الثابت للإصلاحات الهيكلية على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير الهيدروكربونية، وتقوية دور القطاع الخاص، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وبالتالي الحفاظ على توازن المركز الخارجي للبلاد على الأجلين المتوسط والطويل.

الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار



خلفية. سجل صافي وضع الاستثمار الدولي في سلطنة عُمان تحسناً كبيراً في نهاية عام ٢٠٢٢، حيث وصل إلى ما يقدر بنحو -٢٢.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل -٣٦.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢١. ويعكس هذا التحسن مدفوعات السداد الكبيرة من الديون الحكومية الخارجية وارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وقد عوضت الزيادة الكبيرة في صافي الاستثمارات الأخرى الانخفاض في صافي الاستثمارات المباشرة والأصول الاحتياطية. وزادت الأصول الخارجية بنسبة ٢.٨٪ في نهاية ٢٠٢٢ لتصل إلى ٩٨.٦ مليار دولار، مقابل ٩٥.٥ مليار دولار في نهاية ٢٠٢١. وتقلصت الخصوم الخارجية بنسبة ٢٪ في نهاية ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٢٤.٥ مليار دولار، مقابل ١٢٧.٩ مليار دولار في نهاية ٢٠٢١.

التقييم. يُتوقع أن يستمر انعكاس المسار الهبوطي لصافي وضع الاستثمار الدولي في عام ٢٠٢٢ مع استمرار الموقف الاحترازي الحكومي وزيادة دور الصادرات غير الهيدروكربونية. وبالتالي، يُتوقع أن تتحسن الميزانية العمومية الخارجية للبلاد بشكل أكبر في عام ٢٠٢٣ وعلى الأجل المتوسط.

٢٠٢٢ (%) من إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: -٢٢.٦	إجمالي الأصول: ٨٦.٠	الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي العُماني: ١٥.٤	إجمالي الخصوم: ١٠٨.٦	خصوم الدين: ٦٣.٠
-----------------------------------	----------------------------------	---------------------	--	----------------------	------------------

الحساب الجاري

خلفية. سجل الحساب الجاري فائضاً بنسبة ٥.٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً من عجز بلغ ٥.٤٪ في عام ٢٠٢١، وهو أول فائض يسجله منذ عام ٢٠١٤. وكان هذا الفائض مدفوعاً في الأساس بارتفاع أسعار السلع الأساسية (النفط والغاز

والمعادن)، والصادرات غير الهيدروكربونية. وتعتبر آفاق الحساب الجاري موازية وتُتوقع أن يظل في وضع مريح، وإن كان يسير في اتجاه هبوطي، طوال أفق التوقعات، بما يتوافق مع افتراضات أسعار النفط الحالية وتوسيع نطاق الصادرات غير الهيدروكربونية. ومع ذلك، فإن توقعات خط أساس الحساب الجاري تخضع لعدم اليقين الناجم عن تقلب أسعار السلع الأساسية.

التقييم. تشير تقديرات نموذج تقييم الحساب الجاري باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي إلى تسجيل الحساب الجاري لفجوة قدرها -٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بتقييم عام ٢٠٢١ البالغ -٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبما يرسخ نتائج نموذج تقييم الحساب الجاري باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي لسلطنة عُمان يتماشى إلى حد كبير مع المستوى الذي تشير إليه الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل والسياسات المرغوب فيها. وكان فائض المالية العامة في عام ٢٠٢٢ هو المساهم الرئيسي على مستوى السياسات في تقليص فجوة الحساب الجاري، مما يسلط الضوء على أثر جهود التشديد المالي التي تبذلها السلطات على المركز الخارجي للبلاد. وفي هذا الصدد، كان الرصيد المالي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية لعُمان أعلى بنسبة ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمستوى الذي تشير إليه السياسة المرغوب فيها. كما ساهم انخفاض مستوى الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي ونمو الائتمان في تحسن فجوة الحساب الجاري. وباستخدام المرونة المقدرة لسلطنة عُمان والبالغة -٠,٣، تشير النتائج إلى مبالغة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعُمان بنسبة ١,٧٪ تقريباً، مما يشير إلى أن المركز الخارجي للبلاد في عام ٢٠٢٢ يتماشى مع المستوى الذي تشير إليه الأساسيات الاقتصادية والسياسة المرغوب فيها. كما تم استخدام منهجي نموذج الاستهلاك السنوي الحقيقي، اللذين يستخدمان لتقدير استمرارية الحساب الجاري بالنسبة لمصدري السلع الأساسية، لتقييم فجوة الحساب الجاري. ويستند هذان المنهجان إلى تخصيص ثروة الموارد للاستهلاك عبر الفترات وإلى منهج فرضية الدخل الدائم. وتشير نتائج النماذج إلى وجود فجوة في الحساب الجاري تبلغ -٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بموجب منهج الدخل السنوي الثابت و -٤,٨٪ بموجب منهج الدخل السنوي الثابت للفرد، مما يشير إلى الحاجة إلى تحقيق المزيد من وفورات المالية العامة من إيرادات الهيدروكربونات. وتتوافق نتائج نموذج الدخل السنوي الثابت مع نموذج تقييم الحساب الجاري باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي وتظهر أن المركز الخارجي لسلطنة عُمان يتماشى مع الأساسيات الاقتصادية والسياسة المرغوب فيها. وتشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري سجل فائضاً قدره ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، مدعوماً بشكل أساسي بإيرادات الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية.

سلطنة عُمان: نتائج نموذج التقييم المبسط للرصيد الخارجي، ٢٠٢٢

نموذج الحساب الجاري /١	نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي /١	الدخل السنوي الثابت	الدخل السنوي الثابت
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
١,٤			
١,٤-			
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٥,٦	٦,١	١٠,١	١٠,١
٥,٦			
٥,٦-	٢,٥	٤,٨-	٠,٨-
٣,٨			
٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-
١,٧	٧,٣-	١٦,٠	٢,٣

الحساب الجاري - الفعلي

المساهمات الدورية (من النموذج) (-)

الكوارث الطبيعية والزلازل (-)

الحساب الجاري المُعَدَّل

معياري الحساب الجاري (من النموذج) /٢

معياري الحساب الجاري المعدل

فجوة الحساب الجاري

منها فجوة السياسات النسبية

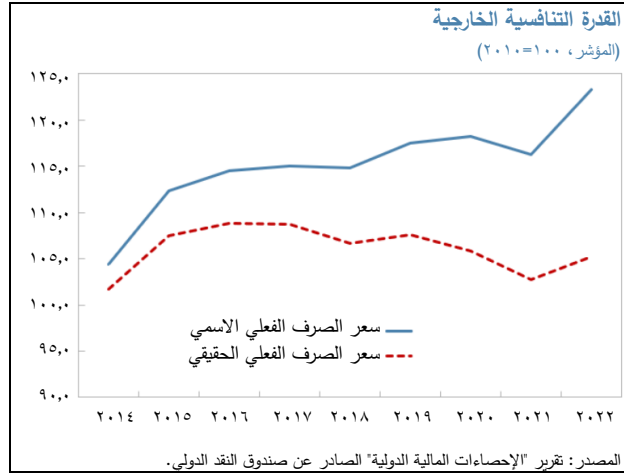
المرونة

فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)

١/ استناداً إلى منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة (EB-lite, 3.0).

٢/ المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك التعديلات لتحقيق الاتساق على مستوى متعدد الأطراف.

سعر الصرف الحقيقي



خلفية. تم الاحتفاظ بالربط الحالي للريال العُماني بالدولار الأمريكي (بسر ٠.٣٨٤٥) منذ عام ١٩٨٦. ونظرا لهذا الربط، تدهورت القدرة التنافسية الخارجية لسلطنة عُمان في عام ٢٠٢٢ بسبب قوة الدولار الأمريكي. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٢.٥٪، في حين ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة ٦.٠٪. وعلى الرغم من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠٢٢، فإنه لا يزال ٠.٩٪ فقط فوق متوسط العشر سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة المتواضعة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مقارنة بسعر الصرف الفعلي الاسمي، تعكس دعم الطاقة والإعفاءات الضريبية على المواد الغذائية الأساسية، مما تسبب في انخفاض معدل التضخم نسبيا

في سلطنة عُمان ليعوض جزئيا ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي. وساهم تباطؤ التضخم في عام ٢٠٢٣ في انخفاض قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مما جعله يتماشى مع متوسطه على مدى عشر سنوات.

التقييم. تشير تقييمات خبراء الصندوق إلى أن فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدرها -٢,٤٪، وفق نموذج تقييم الحساب الجاري باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي. وتبلغ فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي المقدرة وفق نموذج تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي ٢,٥٪ (بأقل من قيمته الحقيقية). وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النتائج حساسة لتقييم المعلمات. وتتراوح تقديرات فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين -٧,٣٪ و ١٦٪، بمتوسط يبلغ حوالي ٣,٠٪.

الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات

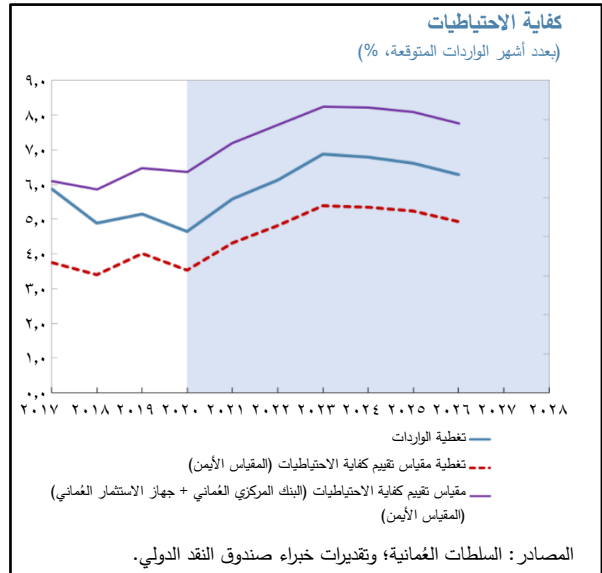
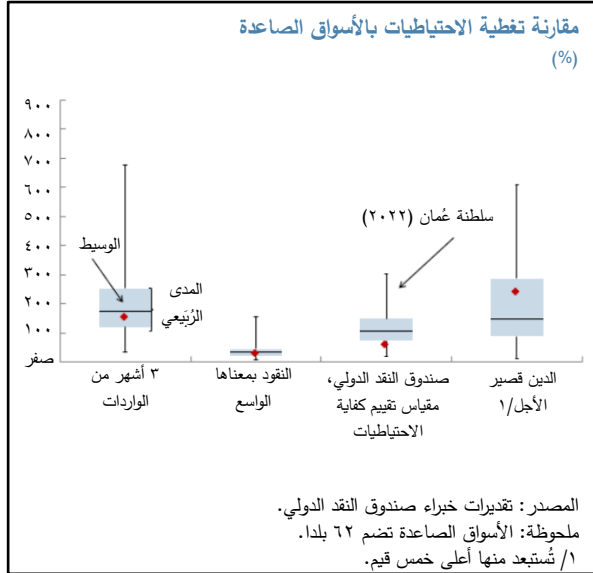
خلفية. سجل الحساب المالي أعلى صافي حيازة له من الأصول الأجنبية، على الرغم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة الواردة إلى القطاع الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٢. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بشكل أساسي بانخفاض كبير في حيازات الخصوم (سواء بالنسبة لاستثمارات الحافظة أو الاستثمارات الأخرى)، نتيجة الزيادة الكبيرة في سداد السندات والقروض الحكومية. كما ساهم انخفاض الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية في انخفاض اقتناء الخصوم. وارتفع صافي حيازات خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ٥,٥ مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القطاع الهيدروكربوني.

التقييم. يُتوقع أن يؤدي استمرار سداد الدين الخارجي العام، على النحو الذي تتوخاه السلطات، إلى تحسن المركز الخارجي لسلطنة عُمان والحد من مواطن الضعف. وسيؤدي ذلك أيضا إلى تقليل ضغط الفائدة على الحساب الأولي في ظل تشديد الظروف المالية العالمية. ومن شأن المزيد من الإصلاحات الهيكلية أن يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاع غير الهيدروكربوني. ويتوقع خبراء الصندوق زيادة في صافي حيازات الخصوم على الأجل المتوسط مع عودة الظروف المالية العالمية إلى أوضاعها الطبيعية ومع جهود الإصلاح الهيكلي الجارية والتكامل الإقليمي الجاري.

التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات

خلفية. انخفضت الاحتياطيات الدولية بمقدار ٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، على الرغم من الفائض في الحساب الجاري وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة. ويرجع انخفاض الاحتياطيات أساساً إلى سداد الدين العام الخارجي، بالإضافة إلى انخفاض الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية. وانخفضت الاحتياطيات إلى ١٧,٦ مليار دولار (٤,٥ شهر من الواردات المحتملة و٣٣٪ من النقود بمعناها الواسع) في نهاية عام ٢٠٢٢. وبلغت الاحتياطيات ٦٤,٤٪ من معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات، متراجعة من ٧١,٤٪ في نهاية عام ٢٠٢١، وتبقى أقل بكثير من النطاق المناسب المقترح البالغ ١٠٠-١٥٠٪. وتشير التقديرات إلى أن استمرار مدفوعات سداد الدين العام الخارجي في عام ٢٠٢٣ أدى إلى انخفاض احتياطيات البنك المركزي العماني إلى ١٧,٥ مليار دولار. ومع ذلك، يُتوقع أن تؤدي الفوائض المالية والخارجية إلى زيادة تغطية الاحتياطيات إلى حوالي ٦ أشهر من الواردات المحتملة على الأجل المتوسط.

التقييم. في حين أن احتياطيات البنك المركزي العماني لا تزال أقل بكثير من معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات، بما في ذلك الأصول الخارجية السائلة لجهاز الاستثمار العماني، والتي تفي بتعريف الأصول الاحتياطية، فإن الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي العماني تضع الاحتياطيات أعلى من النطاق الكافي في عام ٢٠٢٢ وعلى الأجل المتوسط في حالة الحاجة إلى احتياطيات إضافية من النقد الأجنبي (١٠٥,٨٪ من معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات).^١ وفي ظل المسار الحالي لأسعار السلع الأساسية، والتوسع في الصادرات غير الهيدروكربونية وتدابير الإصلاح المالي المتوخاة، يُتوقع أن تتحسن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العماني بشكل كبير وتصل إلى ٩٨,٨٪ من معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات في عام ٢٠٢٨. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات يشوبها عدم اليقين ومن شأن الاحتفاظ باحتياطيات إضافية بما يتماشى مع عتبات معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات أن يدعم الاقتصاد ضد أي صدمات محتملة على الأجل المتوسط.



^١ استُخدمت الأصول السائلة لجهاز الاستثمار العماني - الودائع النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول - خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ لأغراض تحقيق الاستقرار وذلك لتمويل العجز الحكومي.

المرفق الثالث - تحليل المخاطر السيادية واستمرارية القدرة على تحمل الدين

الجدول ١ - سلطنة عُمان: مخاطر الضغوط السيادية			
الأفق	الإشارة التلقائية	التقييم النهائي	التعليقات
الكلية	...	منخفضة	المخاطر الكلية من الضغوط السيادية منخفضة، مما يعكس انخفاض مستوى مواطن الضعف في الأجل القريب، وانخفاض مستويات مواطن الضعف في الأجلين المتوسط والطويل.
قصير المدى ١/			
متوسط المدى	معتدلة	منخفضة	يشير التقييم إلى انخفاض المخاطر في الأجل المتوسط مقابل صدور إشارة تلقائية معتدلة نظراً لأن الهوامش الوقائية المالية السائلة تخفف مخاطر نسبة الدين إلى الملاءة وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقييم إلى انخفاض المخاطر في الأجل المتوسط بناء على الاستقرار السياسي والمؤسسي، وعمق قاعدة المستثمرين، ومستويات الدين المنخفضة نسبياً.
الرسم المروحي	مرتفعة	...	
إجمالي الاحتياجات التمويلية	منخفضة	...	
اختبار القدرة على تحمل الضغوط	
على المدى الطويل	...	منخفضة	يشير التقييم إلى انخفاض المخاطر طويلة المدى. وينشأ أحد مصادر مخاطر الديون طويلة الأجل في سلطنة عُمان من تراجع إيرادات الهيدروكربونات الذي قد ينتج عن استنزافها أو التحول الأسرع من المتوقع في مصادر الطاقة. والإصلاحات الجارية التي تهدف إلى ترسيخ الانضباط المالي والتنوع بعيداً عن الأنشطة الهيدروكربونية من المتوقع أن تخفف المخاطر على المالية العامة التي قد تنشأ من تراجع الإيرادات الهيدروكربونية. وسيساعد استخدام الإيرادات النفطية الاستثنائية في مراكمة الهوامش الوقائية كذلك على تخفيف المخاطر المرتبطة بالديون.
تقييم الاستدامة ٢/	غير ضروري في حالة لبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	غير ضروري في حالة لبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	
استقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي			
لا			
تقييم موجز لتحليل استدامة القدرة على تحمل الدين			
<p>التعليق: يشير التقييم إلى انخفاض مخاطر الضغوط السيادية الكلية في سلطنة عُمان. ومن المتوقع أن يكون الدين الحكومي قد بلغ حوالي ٣٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣ ويتوقع أيضاً تراجعاً تدريجياً إلى نحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٨. وطُبق تقدير خبراء الصندوق للتوصل إلى تقييم نهائي يشير إلى انخفاض المخاطر على المدى المتوسط (مقابل إشارة تلقائية معتدلة)، مرتكزاً على حجم الأصول المالية السائلة المتاحة للحكومة والتي تساعد على تخفيف حدة مخاطر الملاءة والسيولة. وإضافة إلى الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العماني، توجد في حيازة الحكومة أصول مالية سائلة وغير مُحمَّلة بالتزامات تبلغ ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتتكون من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في هيئة ودائع لدى بنوك تجارية و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في هيئة أصول سائلة في حيازة صندوق الثروة السيادية (جهاز الاستثمار العماني). وتشكل هذه الأصول حوالي ٧٩٪ من إجمالي الديون و ١٠٣٪ من الديون بعملات أجنبية المستحقة على الحكومة العامة. وبرغم أن حجم هوامش الأمان المالي كبير، لا يزال مسار ديون الحكومة المركزية معرضاً للمخاطر، ولا سيما من تطورات سوق النفط والضغط لإيفاق الإيرادات الهيدروكربونية الاستثنائية. ويشير التقييم إلى انخفاض مخاطر السيولة متوسطة الأجل حسب تحليل الوحدة النموذجية لإمكانية تمويل إجمالي الاحتياجات التمويلية.</p>			
<p>المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.</p> <p>ملحوظة: مفهوم مخاطر الضغوط السيادية أوسع من استدامة القدرة على تحمل الدين. فلا توجد إمكانية لتسوية الدين الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله إلا من خلال اتخاذ تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الديون). وعلى العكس من ذلك، فقد يتعرض أي كيان سيادي للضغوط بينما لا يزال قادراً على الاستمرار في تحمل ديونه، ويمكن اتخاذ تدابير مختلفة - لا تتطوي على إعادة هيكلة الديون - لمعالجة هذا الموقف، مثل التصحيح المالي والتمويل الجديد.</p> <p>١/ لا ينطبق التقييم في الأجل القريب على الحالات التي تتطوي على صرف موارد بموجب اتفاق مع الصندوق. وفي الحالات التي تقتصر على الخضوع لأعمال الرقابة أو في حالات الدخول في اتفاقات وقائية مع الصندوق، يُجرى التقييم في الأجل القريب لكنه لا يُنشر.</p> <p>٢/ إجراء تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين اختياري بالنسبة للحالات التي تقتصر على الخضوع لأعمال الرقابة والإلزامي في الحالات التي تكون فيها اتفاقات مع الصندوق. وتُلغى قبل النشر الإشارة التلقائية عن تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي الحالات التي تقتصر على الخضوع لأعمال الرقابة أو حالات الاتفاقات مع الصندوق في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارده، تلغى قبل النشر المحذرات التي تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين (أي "احتمالية مرتفعة" أو "لكن بدون احتمالية مرتفعة").</p>			

الجدول ٢ - سلطنة عُمان: تغطية الديون والإفصاحات

التعليقات	الحكومة المركزية					القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد														
	الحكومة المركزية	الحكومة العامة	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد	أخرى																
١- تغطية البيانات في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين: ١/																					
١١- إن كانت حكومة مركزية، فهل دور الكيانات بخلاف الحكومة المركزية غير ذي دلالة؟	لا ينطبق																				
٢- القطاعات الفرعية المتمثلة في التغطية المختارة في (١) أعلاه:	قطاعات فرعية رصدها السيزاريو الأساسي																				
لا ينطبق	١	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	نعم																	
	٢	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	نعم																		
	٣	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	نعم																		
	٤	حكومات الولايات	نعم																		
	٥	الحكومات المحلية	نعم																		
	٦	الشركات العامة غير المالية	لا																		
	٧	البنك المركزي	لا																		
	٨	الشركات العامة المالية الأخرى	لا																		
٣- تغطية الأدوات:	<table border="1"> <tr> <td>العلة والودائع</td> <td>التقروض</td> <td>سندات الدين</td> <td>حسابات أخرى مستحقة الدفع ١/</td> <td>نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ٢/</td> <td colspan="2"></td> </tr> </table>							العلة والودائع	التقروض	سندات الدين	حسابات أخرى مستحقة الدفع ١/	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ٢/									
العلة والودائع	التقروض	سندات الدين	حسابات أخرى مستحقة الدفع ١/	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ٢/																	
٤- المعايير المحاسبية	<table border="1"> <tr> <td>أساس القيد</td> <td>تقييم رصيد الدين</td> <td colspan="5"></td> </tr> <tr> <td>الأساس غير النقدي ٣/</td> <td>الأساس النقدي</td> <td>القيمة الاسمية ٤/</td> <td>القيمة الظاهرية ٥/</td> <td>القيمة السوقية ٦/</td> <td colspan="2"></td> </tr> </table>							أساس القيد	تقييم رصيد الدين						الأساس غير النقدي ٣/	الأساس النقدي	القيمة الاسمية ٤/	القيمة الظاهرية ٥/	القيمة السوقية ٦/		
أساس القيد	تقييم رصيد الدين																				
الأساس غير النقدي ٣/	الأساس النقدي	القيمة الاسمية ٤/	القيمة الظاهرية ٥/	القيمة السوقية ٦/																	
٥- توحيد الديون عبر القطاعات:	<table border="1"> <tr> <td>الموحدة</td> <td>غير الموحدة</td> <td colspan="5"></td> </tr> </table>							الموحدة	غير الموحدة												
الموحدة	غير الموحدة																				

رموز الألوان: ■ التغطية المختارة ■ غير موجودة في التغطية الموصى بها ■ لا تنطبق

إبلاغ البيانات بشأن حيازات الدين بين أجهزة الحكومة

المجموع	الشركات العامة المالية الأخرى	البنك المركزي	الشركات العامة غير المالية	الحكومات المحلية	حكومات	صناديق الضمان الاجتماعي	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	الحكومة المركزية في الميزانية	الجهة الحائزة	جهة لإصدار			
										١	٢	٣	٤
صفر									الحكومة المركزية في الميزانية	١	الحكومة المركزية	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد
صفر									الصناديق خارج الميزانية	٢			
صفر									صناديق الضمان الاجتماعي	٣			
صفر									حكومات الولايات	٤			
صفر									الحكومات المحلية	٥			
صفر									الشركات العامة غير المالية	٦			
صفر									البنك المركزي	٧			
صفر									شركات العامة المالية الأخرى	٨			
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المجموع				

١/ يمكن استخدام رصيد المتأخرات كمتغير بديل في حالة عدم توافر بيانات أساس الاستحقاق عن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع.

٢/ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة تتضمن غالباً خصوم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين.

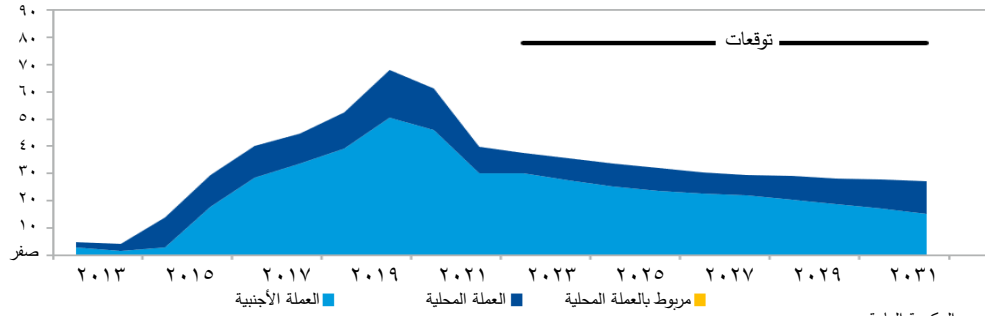
٣/ تشمل غالباً القيد على أساس الاستحقاق، وأساس الالتزام، ومستحق السداد، وخلافه. ٤/ القيمة الاسمية في أي لحظة هي المبلغ المستحق على المدين إلى الدائن. وتعكس قيمة الأداة عند إنشائها وأي تدفقات اقتصادية لاحقة (مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرات التقييم الأخرى بخلاف تغيرات سعر السوق، وتغيرات الحجم الأخرى).

٥/ القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ الأصل غير المخصوم الواجب سداه عند (أو قبل) الاستحقاق

٦/ القيمة السوقية لأدوات الدين هي القيمة كما لو تم اقتناؤها من خلال معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وسندات الدين المتداولة هي فقط الأدوات التي تكون لها قيم سوقية مشاهدة.

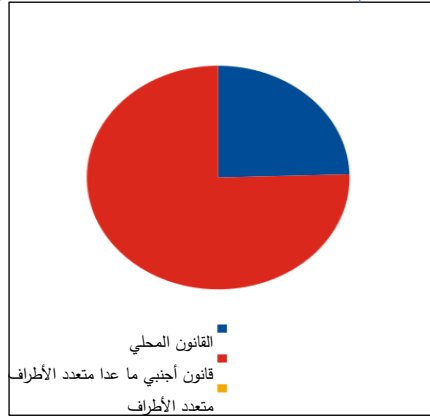
التعليق: تعمل حكومات الولايات والحكومات المحلية في سلطنة عُمان تحت مظلة الحكومة المركزية، وليست لديها سلطة إصدار سندات دين خاصة بها. ولا تقوم سلطنة عُمان حالياً بإبلاغ بيانات الصناديق خارج الميزانية (ليس لدى خبراء الصندوق علم بوجود أي منها) بينما تدرج صناديق الضمان الاجتماعي إما تحت حسابات المالية العامة أو رصيد الدين. ويبدل الفريق الجهود للحصول على تقديرات من السلطات. وبينما لا تستطيع صناديق معاشات التقاعد إصدار سندات دين خاصة بها، فقد تشكل برغم ذلك التزامات احتمالية للحكومة بخفضها لإصلاح صناديق معاشات التقاعد مؤخرًا والذي يُتوقع أن يعزز الوضع المالي للصندوق المعاشات الموحدة. ولا توجد في الوقت الراهن أدلة على أن الكيانات غير المُغطاة تشكل خطراً ملموساً. ويواصل خبراء الصندوق العمل مع السلطات لتوسيع نطاق بيانات المالية العامة لكي يغطي القطاع العام الأوسع نطاقاً.

الشكل البياني ١ - سلطنة عُمان: مؤشرات هيكل الدين العام الديون حسب العملة (% من إجمالي الناتج المحلي)



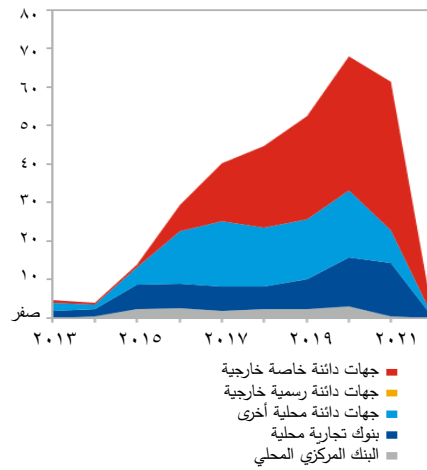
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب متطلبات القانون المعمول به، ٢٠٢٢ (%)



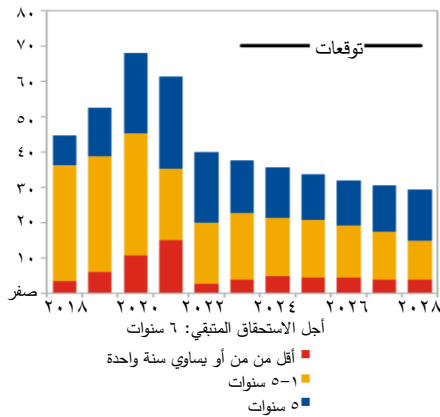
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب الجهة الحائزة (% من إجمالي الناتج المحلي)



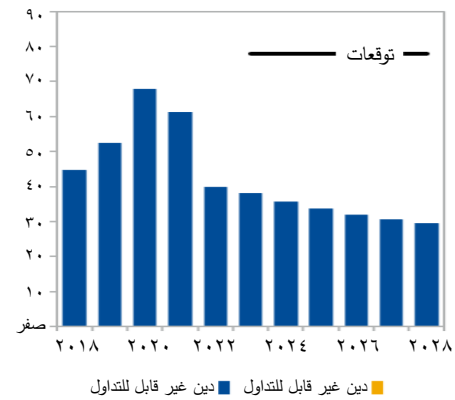
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب أجل الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الديون حسب الأدوات (% من إجمالي الناتج المحلي)



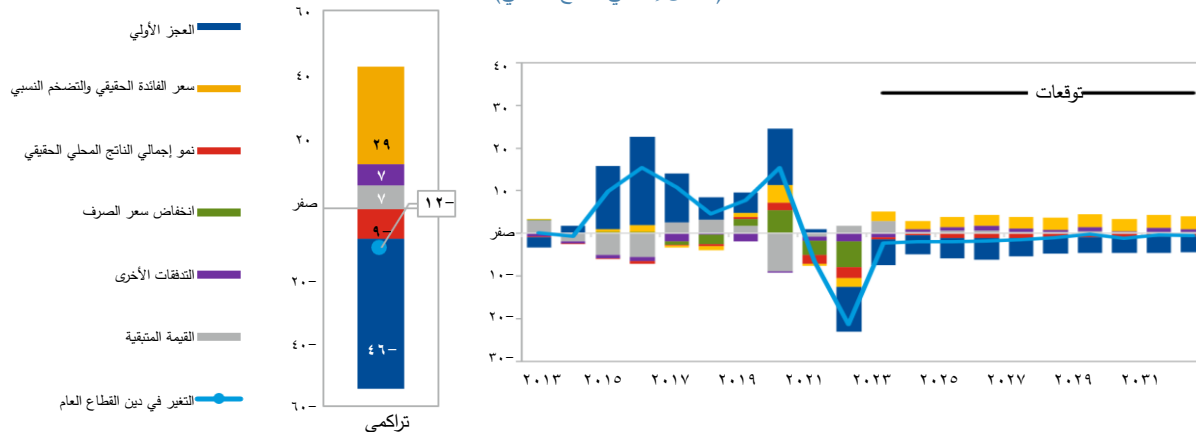
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

التعليق: لا تزال سلطنة عُمان قادرة على النفاذ إلى السوق. ويُتوقع ارتفاع حصة الديون بالعملة المحلية ارتفاعاً طفيفاً مع تقدم سلطنة عُمان في تطوير سوق سندات العملة المحلية. وتراجع الدين قصير الأجل (على أساس أجل الاستحقاق المتبقي) تراجعاً كبيراً في ٢٠٢٢ انعكاساً لقيام الحكومة بمداد الديون التي حل أجل استحقاقها سواء المحلية (بما فيها سندات الخزنة) أو الخارجية (بوسائل منها إعادة شراء الديون). ويُتوقع كذلك أن تطول المدة الزمنية حتى أجل الاستحقاق بصورة طفيفة تماشياً مع استراتيجية إدارة الديون في السلطنة.

الجدول ٣ - سلطنة عُمان: السيناريو الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

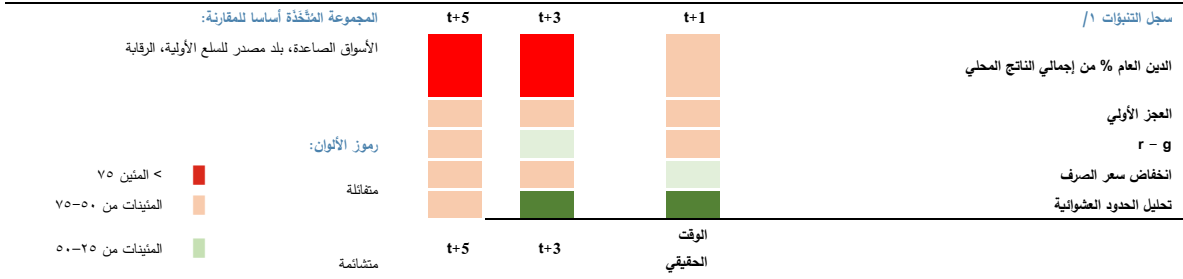
فعلية	التوقعات على المدى المتوسط										
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢
الدين العام	٣٩,٩	٣٧,٧	٣٥,٧	٣٣,٧	٣١,٩	٣٠,٥	٢٩,٤	٢٩,٣	٢٨,١	٢٧,٨	٢٧,٣
التغير في الدين العام	٢١,٣-	٢,٢-	٢,٠-	٢,٠-	١,٨-	١,٤-	١,٠-	٠,٢-	١,٢-	٠,٣-	٠,٥-
مساهمة تنفقات محددة	٢٣,١-	٥,١-	٢,٣-	٢,٨-	٢,٤-	١,٨-	١,٤-	٠,٦-	١,٥-	٠,٦-	٠,٨-
العجز الأولي	١٠,٧-	٦,١-	٤,٤-	٤,٨-	٥,٠-	٤,٣-	٣,٨-	٣,٧-	٣,٨-	٣,٨-	٣,٧-
الإيرادات بخلاف الفوائد	٣٧,٨	٢٩,٨	٢٩,٠	٢٨,٥	٢٧,٨	٢٦,٧	٢٥,٧	٢٥,٦	٢٥,٢	٢٤,٩	٢٤,٥
النفقات بخلاف الفوائد	٢٧,٢	٢٣,٧	٢٤,٦	٢٣,٧	٢٢,٨	٢٢,٤	٢١,٩	٢١,٨	٢١,٤	٢١,٠	٢٠,٨
ديناميكية الدين التلقائية	١٠,٦-	١,٨	١,٤	١,٣	١,٤	١,٧	١,٩	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٢
سعر الفائدة الحقيقي والتضخم النسبي	٢,٠-	٢,٣	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٠	٢,٩	٣,٠	٣,٠
سعر الفائدة الحقيقي	٩,٦-	٥,٢	٢,٢	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٣
التضخم النسبي	٧,٥	٢,٩-	٠,٣-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-
معدل النمو الحقيقي	٢,٥-	٠,٥-	٠,٥-	١,٠-	١,٢-	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-
سعر الصرف الحقيقي	٦,١-
تنفقات محددة أخرى	١,٨-	٠,٨-	٠,٧	٠,٧	١,٢	٠,٨	٠,٥	١,٠	٠,٢	١,٠	٠,٧
الالتزامات الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
(ناقص) إيرادات الفائدة	١,٨-	١,٩-	١,٩-	١,٨-	١,٨-	١,٧-	١,٧-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٥-
المعاملات الأخرى	٠,٠	١,١	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٦	١,٧	٢,٥	٢,٢
مساهمة المتبقي	١,٨	٢,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣
إجمالي الاحتياجات التمويلية	١,٢	٢,٨-	٠,٢	٠,٧	٠,٢	١,٠	١,٢	١,٥	١,٣	٠,٧	٠,٦
منها: خدمة الدين	١٣,٧	٥,٢	٦,٥	٧,٣	٧,٠	٧,٠	٦,٦	٦,٨	٦,٧	٦,١	٥,٨
العملة المحلية	٣,١	١,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٩	١,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٠	١,٨
العملة الأجنبية	١٠,٧	٣,٦	٤,٣	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٤,٨	٤,٥	٤,١	٤,١	٤,٠
بنود للذكورة:											
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٤,٣	١,٣	١,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٢	٣,١	٣,٢	٢,٨	٢,٨	٢,٨
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	٢٤,٦	٦,٨-	١,٣	٠,٧-	٠,٤-	٠,١-	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	٣٠,٠	٥,٦-	٢,٦	٢,٢	٣,١	٣,١	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩
سعر الفائدة الفعلي (%)	٤,٤	٥,٥	٧,٣	٨,٢	٩,٢	٩,٩	١١,٠	١١,٦	١١,٥	١٢,١	١٢,٢

المساهمة في تغير الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)



التعليق: من المتوقع أن يكون الدين العام على مسار تنازلي قبل أن يستقر في الأجل الطويل، وذلك انعكاساً للفائض الأولي المتوقع، واستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، واتباع سياسة فعالة في سداد الديون على المدى المتوسط.

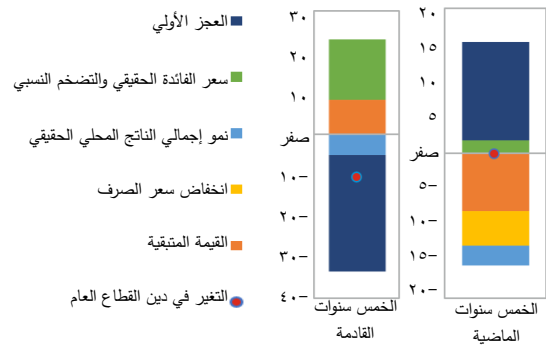
الشكل البياني ٢ - سلطنة عُمان: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي



تعديلات فجوة الناتج حسب البيانات التاريخية ٢/

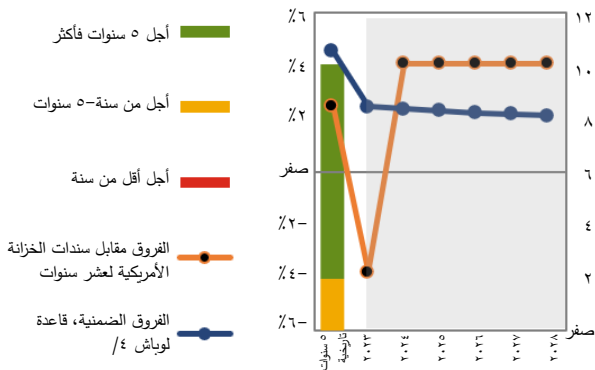
التدفقات المنشئة للدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



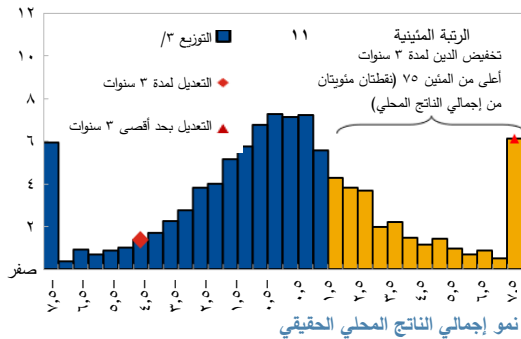
إصدارات السندات (الأعمدة، إصدارات سندات الدين، المقياس الأيمن)

(% من إجمالي الناتج المحلي، الخطوط متوسطة أسعار الفائدة الهامشية (المقياس الأيسر، %))



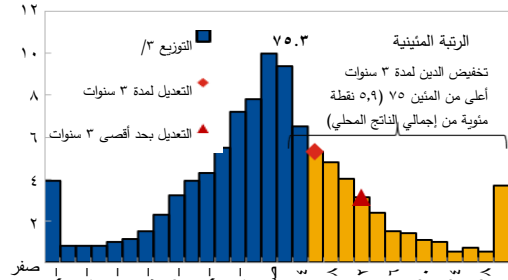
التعديل لمدة ثلاث سنوات لمراعاة التقلبات الدورية في الرصيد الأولي

(% من إجمالي الناتج المحلي)



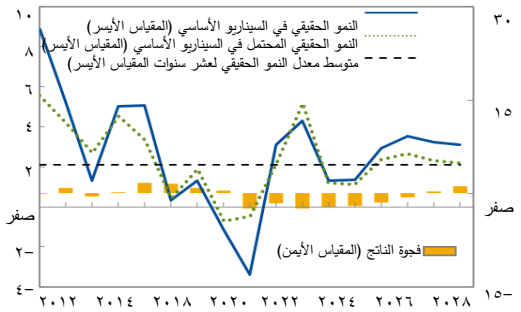
تخفيض الدين لمدة ٣ سنوات

(% من إجمالي الناتج المحلي)



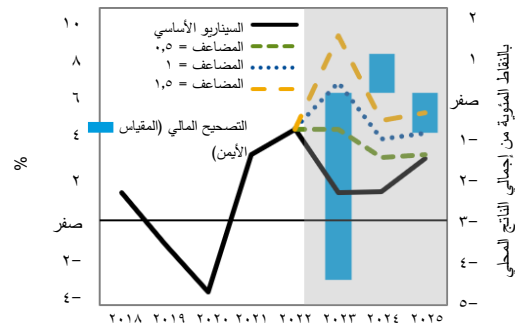
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%)



التصحيح المالي ومسارات النمو الممكنة

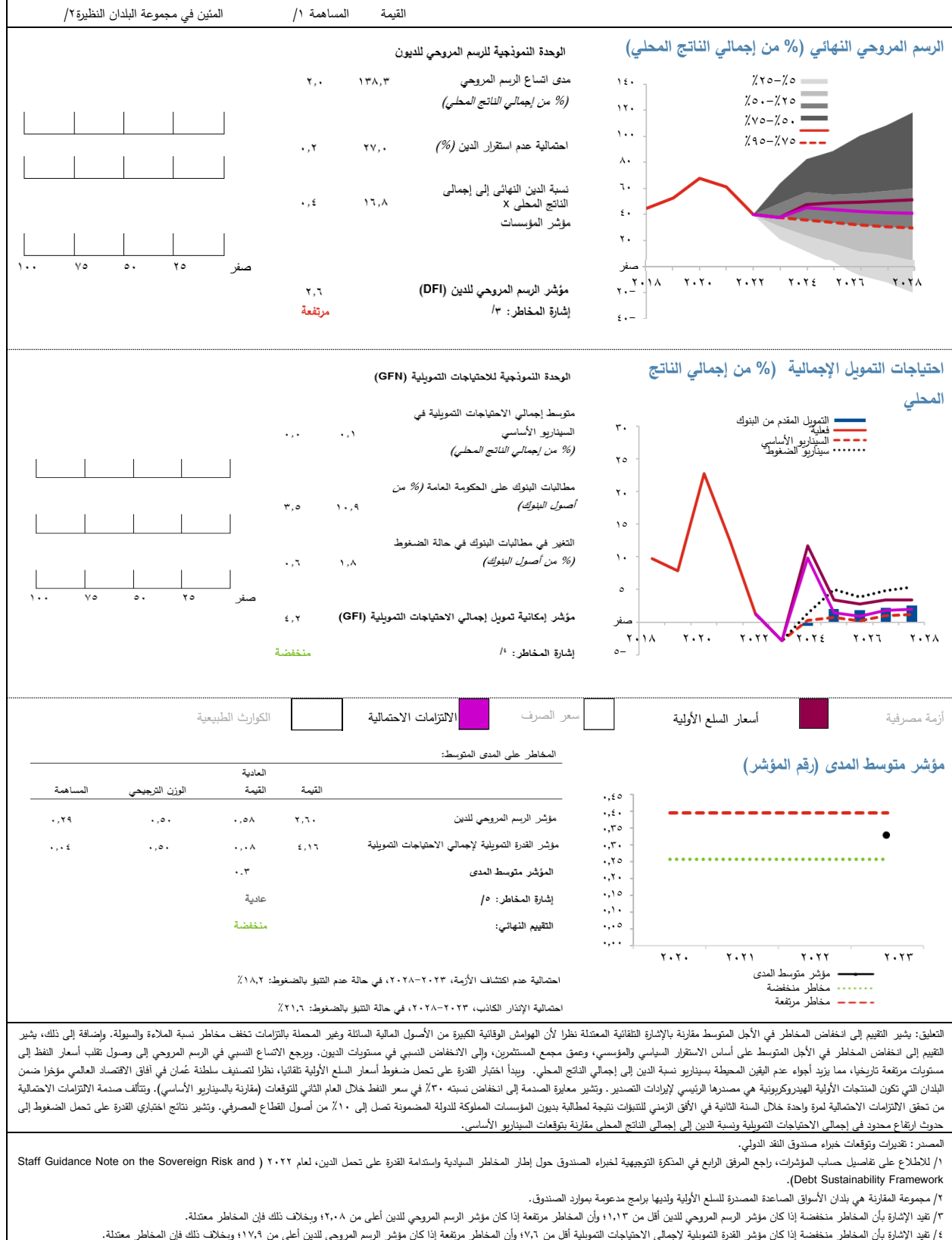
(الخطوط، النمو الحقيقي باستخدام مضاعف (المقياس الأيسر)؛ الأعمدة، الضبط المالي (المقياس الأيمن))



التعليق: لا يشير تحليل مدى الواقعية إلى وجود شواغل رئيسية، ولا تكشف الأخطاء في التنبؤات السابقة عن أي تحيزات منتظمة بينما يظل كل من التصحيح المالي وتخفيض الدين ضمن المستويات المعيارية. وكانت التنبؤات بشأن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات القليلة الماضية تبدو متفائلة، انعكاسا لتأثير صدمة الجائحة عام ٢٠٢٠ على مسار الدين.

١/ التوقعات في بيانات سابقة من أعداد أكتوبر وإبريل من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي".
 ٢/ محسوبة كإرتبة المئينية لتعديلات فجوة الناتج في البلد المعني (التي تُعرّف كالفرق بين الوقت الحقيقي/تقديرات الفترة القادمة والتقديرات النهائية في عدد أكتوبر الأخير من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي") في التوزيع الكلي للتعديلات على مستوى عينة البيانات.
 ٣/ تغطي البيانات المشاهدات السنوية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة القادرة على النفاذ إلى الأسواق. % من العينة على المحور الرأسي.
 ٤/ قاعدة Laubach (٢٠٠٩) هي قاعدة خطية تفترض زيادة الفروق على عائد السندات بحوالي ٤ نقاط أساس استجابة لزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي المتوقع.

الشكل البياني ٣ - سلطنة عُمان: تقييم المخاطر على المدى المتوسط



الشكل البياني ٤ - سلطنة عُمان: تقييم المخاطر طويلة المدى

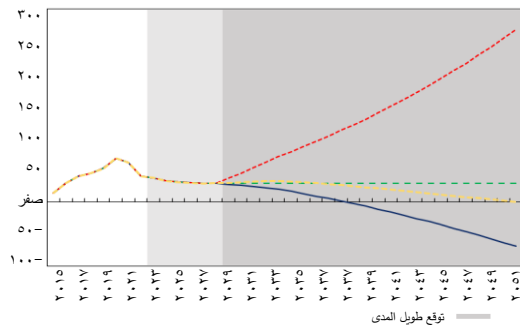
مؤشر المخاطر	المتغير	توقعات
استهلاك كبير	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي	استقره خارجي
	نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي	على المدى المتوسط
	الاستهلاك	
	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي	استقره خارجي
	نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي	على المدى المتوسط مع
	الاستهلاك	الرصيد الأولي المحقق لاستقرار
	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي	افتراضات
	نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي	المتوسط التاريخي

التوقعات طويلة المدى في السيناريو الأساسي البديل (بما فيه السيناريو المصمم خصيصا)

سيناريو أساسي مصمم خصيصا	تعديد السيناريو الأساسي على أساس السنة الخامسة للتوقعات
٪٢.٨	٪٣.١
٪٠.٨	٪٣.٢
٪٠.١-	٪٠.٣-
٪٠.١	٪٠.٣

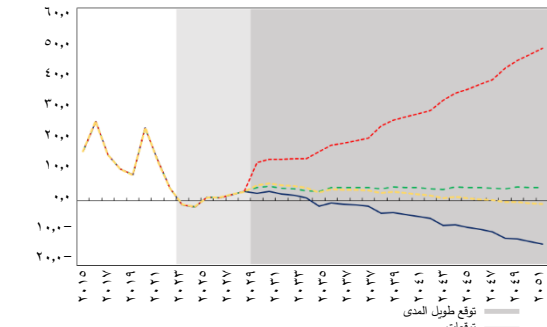
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
نسبة الرصيد الأولي إلى إجمالي الناتج المحلي
انخفاض سعر الصرف الحقيقي
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي)

نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



السيناريو الأساسي مع +5
السيناريو الأساسي مع +5 والرصيد الأولي المحقق لاستدامة الفترة على تحمل الدين*
* الرصيد الأولي المحقق لاستدامة الفترة على تحمل الدين

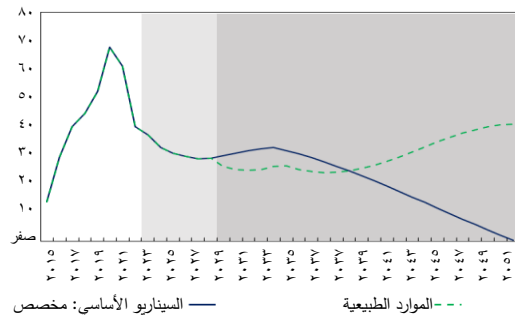
نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



السيناريو الأساسي مع +5
السيناريو الأساسي مع +5 والرصيد الأولي المحقق لاستدامة الفترة على تحمل الدين*
* الرصيد الأولي المحقق لاستدامة الفترة على تحمل الدين

التعليق: المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بسيناريوهات الاستهلاك الكبيرة منخفضة بوجه عام، ويفترض السيناريو المعد خصيصا أن السلطات ستواصل إصدار سندات الديون للمحافظة على إمكانية النفاذ إلى أسواق الدين الدولية وتطوير سوق السندات المحلية. ويشير سيناريو المتوسط التاريخي إلى أن ارتفاع مخاطر الديون يمثل انعكاسا لإجمالي الاحتياجات التمويلية الكبيرة والمستويات التاريخية نتيجة للأوضاع الكلية المالية غير المواتية التي كانت سائدة على مدار العشر سنوات الماضية، بما فيها صدمة كوفيد-19 وهبوط أسعار النفط في 2014-2015.

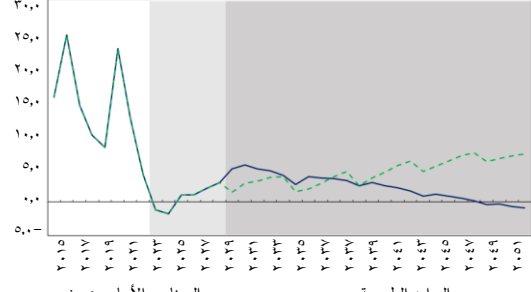
نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



السيناريو الأساسي: مخصص
الموارد الطبيعية: - - -

الموارد الطبيعية

نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



السيناريو الأساسي: مخصص
الموارد الطبيعية: - - -

التعليق: ينشأ أحد مصادر المخاطر في سلطنة عُمان من تراجع الإيرادات الهيدروكربونية التي قد يحدث نتيجة لنفاذها أو التحول الأسرع من المتوقع في مصادر الطاقة. وإذا بدأت الإيرادات الهيدروكربونية في التراجع على المدى الطويل، قد يتبين أن السيناريو الأساسي مغرطا في التفاؤل. والإصلاحات الجارية التي تهدف إلى ترسيخ الاضبط المالي وتنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الأنشطة الهيدروكربونية من المتوقع أن تخفف المخاطر على المالية العامة التي قد تنشأ من تراجع الإيرادات الهيدروكربونية. ومن شأن استخدام الإيرادات النفطية الاستثنائية لأغراض تراكم الهوامش الوقائية أن يساعد كذلك في تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالديون.

٥/ تقييد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر الفترة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية أقل من ٤.٠٢٦، وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المرحلي للدين أعلى من ٤.٠٤٠ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.

المرفق الرابع - مصفوفة تقييم المخاطر^٢

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة من خلال السياسات
المخاطر العالمية (الظرفية)			
تقلب أسعار السلع الأساسية. يتسبب توالي الانقطاعات في سلسلة العرض (على سبيل المثال بسبب النزاعات وعدم اليقين والقيود التي تواجه التصدير) وتقلبات الطلب في تقلبات متكررة في أسعار السلع الأساسية، وضغوط خارجية ومالية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتأثيرات العدوى، وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	مرتفعة	متوسط	تسريع زخم إصلاحات المالية العامة لتعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية وترشيد الإنفاق غير ذي الأولوية - وخاصة المضي قدما في إصلاحات أسعار الطاقة - ودعم ذلك باستراتيجية وإطار ماليين موثوقين على الأجل المتوسط. وتسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية، وتنوع الاقتصاد، والحد من أثر تقلبات أسعار النفط.
تباطؤ مفاجئ أو ركود على الصعيد العالمي. تتصافر عوامل المخاطر العالمية والمتفرقة لإحداث تراجع حاد ومتزامن في النمو، وركود في بعض البلدان، وتداعيات سلبية عبر القنوات التجارية والمالية، وتجزؤ السوق مما يتسبب في توقف مفاجئ في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي الصين، قد يؤدي تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في قطاع العقارات، و/أو التشديد المالي غير المتوقع بسبب الضغوط الواقعة على التمويل المقدم من الحكومات المحلية وتراجع الاستثمار، و/أو التوترات الجيوسياسية المتزايدة إلى تعطيل النشاط الاقتصادي.	متوسطة	متوسط	يمكن استخدام هوامش الأمان الحالية إلى جانب الاقتراض الخارجي لتمهيد تصحيحات المالية العامة على الأجل القصير في حالة حدوث صدمة كبيرة، مثل تباطؤ مفاجئ في النمو يؤثر تأثيرا كبيرا على أسعار النفط والغاز وطلب الصين على صادرات عُمان من النفط. وينبغي أيضا أن تكون هناك مراقبة وثيقة لاضطرابات السيولة في النظام المصرفي وعلامات إجهاد القطاع المصرفي. وينبغي تسريع الإصلاحات الهيكلية لتنوع الاقتصاد والحد من حساسيته لأسعار الهيدروكربونات.
عدم الاستقرار المالي النظامي. تؤدي التقلبات الحادة في أسعار الفائدة الحقيقية وعلاوات المخاطر، وإعادة تسعير الأصول وسط التباطؤ الاقتصادي وتحولات السياسات، إلى حالات إفسار في البلدان التي تعاني من ضعف البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يتسبب في اضطرابات السوق وتداعيات سلبية عبر الحدود.	متوسطة	منخفض	ستكون القناة الرئيسية من خلال ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي. غير أن مركز دين عُمان مريح نسبيا وقد تحسنت تصنيفاتها الائتمانية مؤخرا، مما سيجد من الزيادة في فروق أسعار الفائدة السيادية الخارجية. والميزانيات العمومية للبنوك قوية، مما سيؤدي، إلى جانب الرقابة الحكيمة للبنك المركزي العُماني ونموذج أعمال البنوك الموجه نحو السوق المحلية، إلى الحد من الضعف أمام الزيادات في أسعار الفائدة العالمية.
مواصلة الرقابة المالية الحكيمة ومراقبة التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية عن كثب. ومواصلة الإدارة السليمة للتمويل العام والدين العام لرفع التصنيفات الائتمانية السيادية، من أجل خفض تكاليف الاقتراض بشكل أكبر.			

^٢ تعرض مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تغير مسار خط الأساس بشكل جوهري. والاحتمالية النسبية هي التقييم الموضوعي لخبراء الصندوق للمخاطر المحيطة بخط الأساس (يقصد بكلمة "منخفض" الإشارة إلى احتمال أقل من ١٠٪، و"متوسط" إلى احتمال يتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفع" إلى احتمال يتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء خبراء الصندوق بشأن مصدر المخاطر والمستوى العام للشواغل وقت المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر غير المتنافية وتحقق معا.

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة من خلال السياسات
المخاطر العالمية (الهيكلية)			
	مرتفعة	متوسط	
تعميق التجزؤ الجغرافي والاقتصادي. يؤدي النزاع (النزاعات) الأوسع والأعمق وضعف التعاون الدولي إلى إعادة تشكيل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أسرع، وانقطاع العرض، والحمانية، وتجزؤ نظم التكنولوجيا والمدفوعات، وارتفاع تكاليف المدخلات، وعدم الاستقرار المالي، وتصعد النظم النقدية والمالية الدولية، وانخفاض النمو المحتمل.		ستؤدي اضطرابات سلسلة الإمداد وارتفاع تكاليف المدخلات إلى ارتفاع التضخم المحلي. ومن الممكن أن يتباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعوق التنوع الاقتصادي والنمو.	تسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو غير الهيدروكربوني المحتمل، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الصادرات غير الهيدروكربونية. ومواصلة تعزيز الأساسيات الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتنوع قاعدة أسواق التصدير في عُمان. وتقديم الدعم المستهدف لحماية الفئات الأكثر ضعفا في حالة ارتفاع التضخم المحلي.
	متوسطة	مرتفع	
انتقال غير منظم في قطاع الطاقة. يتسبب التحول غير المنظم إلى صافي انبعاثات صفرية (على سبيل المثال بسبب النقص في المعادن الحرجة) وعدم اليقين بشأن سياسات المناخ في انقطاعات في سلسلة العرض، وتعطل الأصول، وتقلبات السوق، وضعف الاستثمار والنمو.		من شأن تسريع التحول العالمي في قطاع الطاقة بسبب التقدم التكنولوجي أو الالتزام الأقوى بالحد من انبعاثات الكربون أن يخفض أسعار النفط العالمية والطلب على صادرات عُمان من النفط والغاز. وسيكون لذلك أثر سلبي على النمو ويتسبب في انخفاض هيكلي في صادرات الهيدروكربونات وإيرادات المالية العامة، وتداعيات سلبية على المركزين الخارجي والمالي.	تسريع وتيرة إصلاحات المالية العامة، بما في ذلك تعزيز أطر المالية العامة لترسيخ الانضباط المالي والاستمرارية. وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية التي تدعم التنوع الاقتصادي وتطلق عنان النمو المحتمل للاقتصاد غير الهيدروكربوني. وتوسيع نطاق الاستثمارات في إنتاج الطاقة الخضراء.
المخاطر المحلية			
	متوسطة	متوسط	
تباطؤ جدول أعمال الإصلاح. في حين أبدت السلطات حتى الآن التزاما قويا بجدول أعمالها الإصلاحية، فإن مكاسب النفط غير المتوقع التي أدت إلى مركز مالي مريح يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ عملية الإصلاح، ولا سيما إذا تصاعدت الضغوط المطالبة بزيادة الإنفاق الحكومي وتبدد الشعور بالحاجة الملحة إلى الإصلاحات.		من شأن تباطؤ أو تراجع زخم الإصلاح المستمر الذي حدث حتى الآن أن يؤثر سلبا على آفاق النمو والتوظيف. وستعاود مواطن الضعف المالي والخارجي الظهور، وقد تتفاقم إذا تراجعت أسعار النفط، ويمكن أن تتدهور ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي. وسيؤدي الفشل في تحويل الإصلاحات إلى وظائف للعُمانيين في القطاع الخاص إلى ضغوط لزيادة التوظيف في القطاع العام، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على استمرارية المالية العامة.	اعتماد استراتيجية للمالية العامة تركز على إطار مالي متوسط الأجل موثوق به وملزم، وتقره أعلى مستويات صنع السياسات. ومواصلة تنفيذ الإصلاحات لتعزيز النمو غير النفطي وإصلاحات سوق العمل لزيادة القدرة التنافسية للمواطنين العُمانيين في القطاع الخاص.
	متوسطة	منخفض	
الأحداث المناخية المتطرفة. يمكن أن تتسبب الأحداث المناخية المتطرفة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في خسائر في الأرواح البشرية، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية، وانقطاع الإمدادات في عُمان، مما يؤدي إلى انخفاض النمو واحتمال عدم الاستقرار المالي.		في حين أصبحت الأحداث المناخية المتطرفة، مثل الأعاصير والفيضانات والعواصف الترابية، أكثر تواترا في عُمان، فإن أثرها على الاقتصاد لا يزال محدودا ويمكن السيطرة عليه. ومع ذلك، من المرجح أن ترتفع تكاليف التكيف بسرعة، مما يزيد من الإنفاق الحكومي.	إحراز تقدم في جدول أعمال المناخ، ولا سيما من خلال إطلاق إجراءات التكيف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره (٢٠٢٠-٢٠٤٠).

المرفق الخامس - تقييم النفقات الحكومية في سلطنة عُمان^١

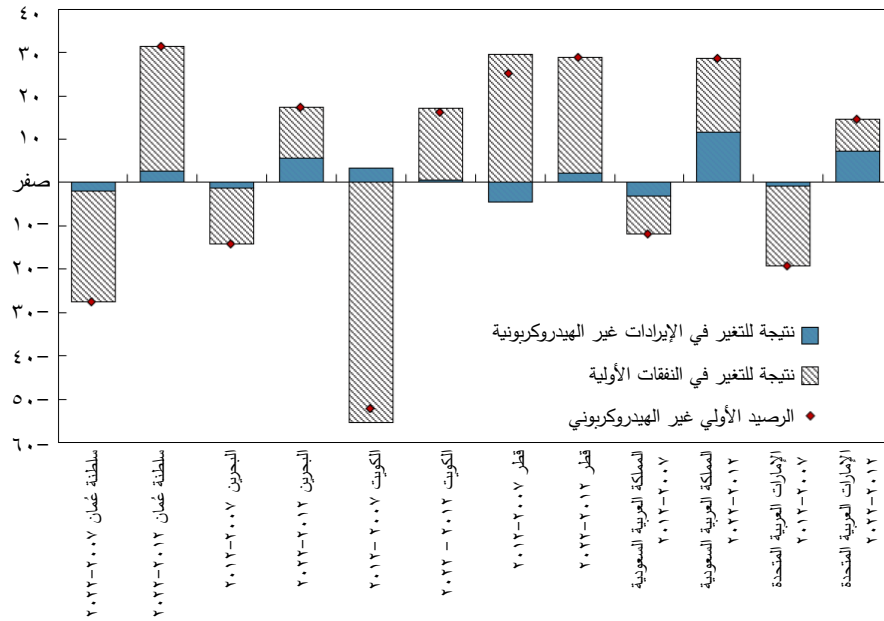
حققت سلطنة عُمان تقدماً مستمراً في ترشيد النفقات الحكومية، ولكن لا يزال هناك مجال لتحقيق المزيد من الوفورات المالية، ولا سيما عن طريق خفض النفقات الجارية الأولية التي لا تزال كبيرة نسبياً. ومن شأن مواصلة خفض النفقات الجارية الأولية بنسبة ٣-٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني أن تولد وفورات تتراوح بين ٧٥٠ مليون ومليار ريال عُماني. ويمكن تأمين هذه الوفورات من خلال زيادة ترشيد تعويضات الموظفين - بدعم من قانون الوظيفة العامة المقبل - والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة غير المستهدف، واسترداد النفقات الضريبية على ضريبة القيمة المضافة. ويعتبر تعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية أساسياً لتحسين الموارد لتحقيق نتائج تعليمية وصحية أفضل.

١ - على مدى العقد الماضي، حققت سلطنة عُمان تصحيحاً كبيراً في مركزها المالي الأولي غير الهيدروكربوني، ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد للحد من حساسية الميزانية لتقلبات أسعار النفط، وترسيخ استمرارية المالية العامة، وتعزيز العدالة بين الأجيال. فقد اتسمت آثار الأزمة المالية العالمية باتساع سريع في العجز الأولي غير الهيدروكربوني، الذي زاد بنحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في غضون خمس سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٢). وشرعت السلطات منذ ذلك الحين في تنفيذ برنامج لضبط أوضاع المالية العامة، مما ساعد على إعادة العجز الأولي غير الهيدروكربوني إلى إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني إلى مستواه في عام ٢٠٠٧ بحلول عام ٢٠٢٢ (٣١.٧٪). وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن العجز الأولي غير الهيدروكربوني لا يزال أعلى بكثير من المستوى الذي يساعد على تقليل حساسية الميزانية لتقلبات أسعار النفط، وترسيخ استمرارية المالية العامة، وضمان العدالة بين الأجيال. وتشير التقديرات التي تستند إلى فرضية الدخل الدائم إلى أنه سيتم تأمين العدالة بين الأجيال (الحفاظ على ثبات نصيب الفرد من الثروة عبر الأجيال بالقيمة الحقيقية) عند نسبة عجز أولي غير هيدروكربوني تبلغ ١٩٪ (سلطنة عُمان، تقرير القضايا المختارة الأول، ٢٠٢٢).

٢ - وارتكزت جهود ضبط أوضاع المالية العامة في المقام الأول على ضغط النفقات. ففي حين كانت هناك زيادة متواضعة في الإيرادات غير الهيدروكربونية، فإن الجزء الأكبر من تصحيح المالية العامة خلال العقد الماضي كان مدفوعاً بانخفاض كبير في النفقات الأولية غير الهيدروكربونية (الشكل البياني ١). وبعد زيادة كبيرة في عام ٢٠١١، اتخذت النفقات الأولية غير الهيدروكربونية في سلطنة عُمان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني مسارا تنازلياً ثابتاً وعميقاً، حيث انخفضت بنحو ٣٠ نقطة مئوية على مدى عقد من الزمن، بما يتماشى مع الاتجاهات الإقليمية. ومع ذلك، فإن النفقات الأولية غير الهيدروكربونية في سلطنة عُمان، التي تبلغ حوالي ٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، لا تزال مرتفعة حتى مقارنة ببعض الدول النظيرة في مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا المستوى، فهي أعلى أيضاً من متوسط نسبة النفقات الأولية إلى إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٢).

^١ إعداد محمد بالخير وداليا عيطة.

الشكل البياني ١- سلطنة عُمان والنظراء من مجلس التعاون الخليجي الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني
(% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)

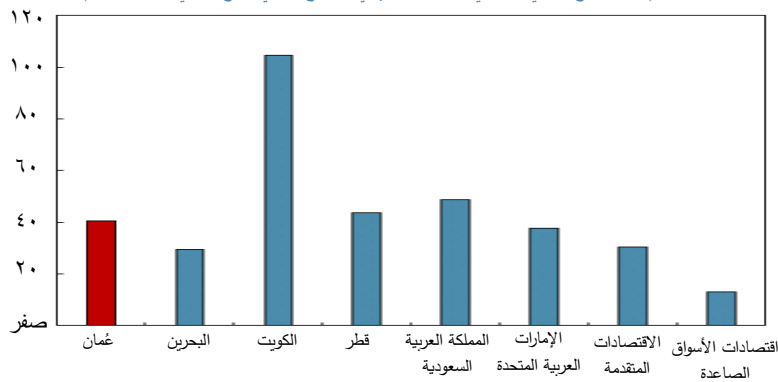


المصادر: السلطات العُمانية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بالنسبة لعُمان، النفقات الأولية مخصصا منها الإنفاق المرتبط بالهيدروكربونات. وأي تغير موجب (سالِب) في الإيرادات غير الهيدروكربونية أو في العجز الأولي غير الهيدروكربوني يشير إلى ارتفاع (انخفاض) في البند الممثل. وأي تغير موجب (سالِب) في النفقات الأولية يشير إلى انخفاض (ارتفاع) في هذا الوقت.

الشكل البياني ٢- سلطنة عُمان: النفقات الأولية، ٢٠٢٢

(% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني ومجموع إجمالي الناتج المحلي، حسبما ينطبق)



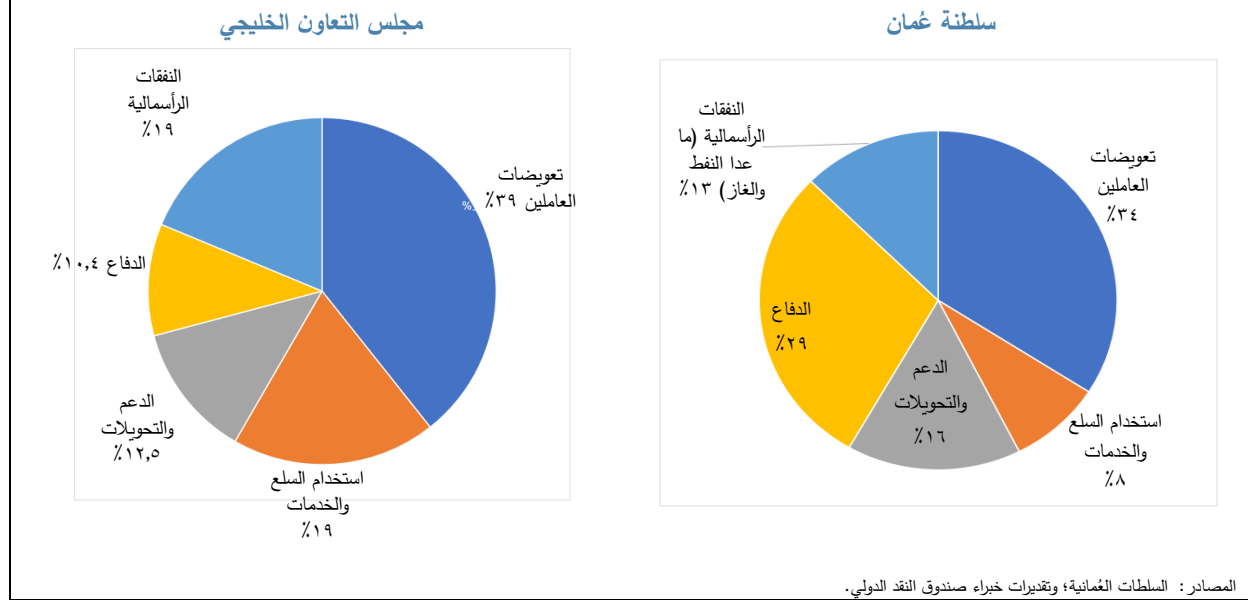
المصادر: السلطات العُمانية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣- وتهيمن تعويضات

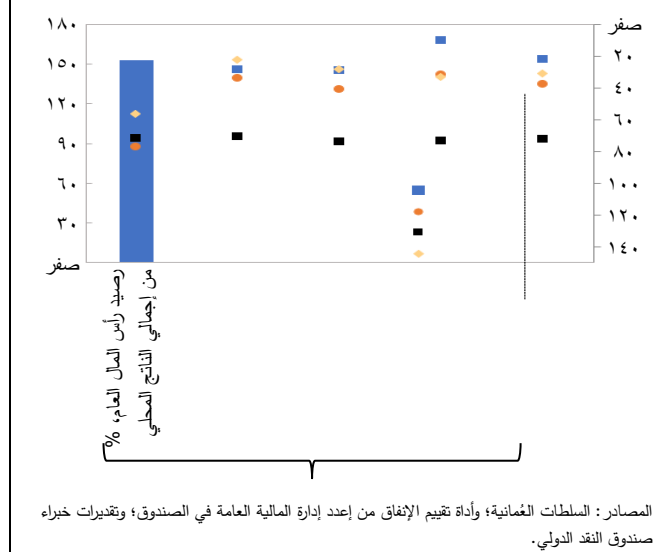
الموظفين والإنفاق على الدفاع على النفقات الأولية في سلطنة عُمان. وبنسبة ٣٤٪ من إجمالي اعتمادات الميزانية للنفقات الأولية، يمثل الإنفاق على تعويضات الموظفين في عُمان أكبر بند من بنود النفقات، وإن كان أقل قليلا من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ٣). ويستهلك الإنفاق على الدفاع ما يقرب

من ثلث اعتمادات الميزانية الأولية، وهو أعلى بكثير من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن إنفاق عُمان على الدعم والتحويلات، والذي يبلغ حوالي ١٦٪ من إجمالي النفقات الأولية، كبير أيضا مقارنة بمتوسط دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل البياني ٢- سلطنة عُمان ومجلس التعاون الخليجي: مكونات النفقات الأولية
(% من المجموع، المتوسط خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢)



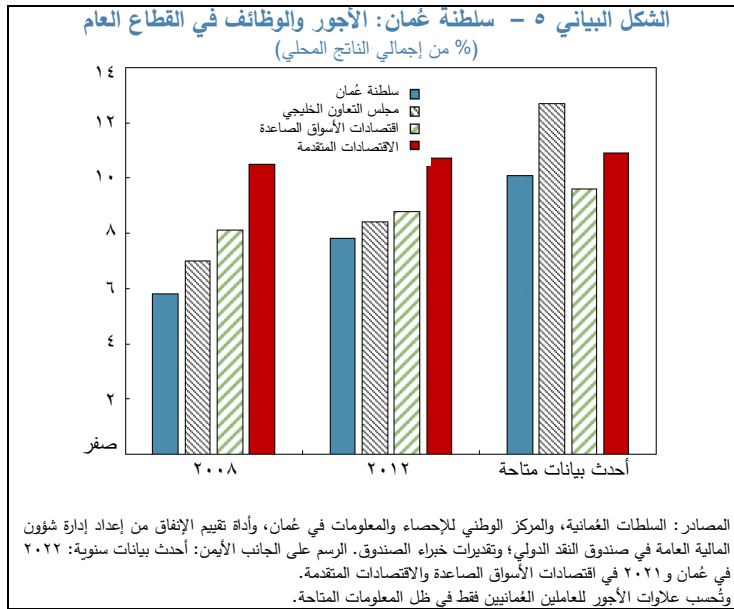
الشكل البياني ٤ - سلطنة عُمان: جودة رصيد رأس المال والبنية التحتية
(أحدث قيمة متاحة % من إجمالي الناتج المحلي ومرتبها)



٤- ويتساوى رصيد رأس المال في سلطنة عُمان وجودة بنيتها التحتية مع نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المتقدمة. ففي حين يبدو الإنفاق الرأسمالي على مستوى الحكومة المركزية منخفضاً - ٣٪ (٥.٣٪) من إجمالي الناتج المحلي (إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) في المتوسط سنوياً في ٢٠٢١-٢٠٢٢ - فإن استثمارات القطاع العام الأوسع كبيرة. وقد استثمرت المؤسسات المملوكة للدولة التابعة لجهاز الاستثمار العُماني وشركة تنمية طاقة عُمان معاً ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال نفس الفترة. وتتوافق هذه المستويات من الاستثمار العام مع تلك التي سجلتها دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والاقتصادات المتقدمة. وتشير التقديرات إلى أن مستوى الاستثمار العام المرتفع أدى إلى وجود رصيد كبير من رأس المال وبنية

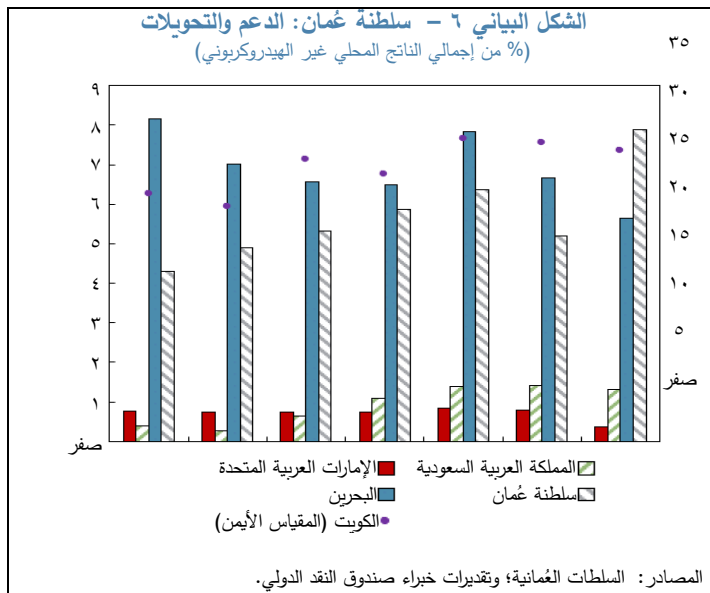
تحتية عالية الجودة (الشكل البياني ٤). وعلى وجه الخصوص، يبلغ رصيد رأس المال العام إلى إجمالي الناتج المحلي في سلطنة عُمان ١٥٠٪، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط في الأسواق الصاعدة ودول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المتقدمة. وبالمثل، فإن عُمان تحقق نتائج أفضل بكثير من الأسواق الصاعدة الأخرى وتحقق نتائج جيدة أو أفضل قليلاً من متوسطات دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المتقدمة فيما يتعلق بجودة البنية التحتية الشاملة والنقل الجوي والطرق والموانئ، مما يشير إلى أن الاستثمارات العامة تتم بمستوى عالٍ من الكفاءة (IMF 2015).

٥ - وهناك مجال لترشيد بعض بنود النفقات. تعويضات الموظفين. فبعد التوسع إلى حوالي ١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي



غير الهيدروكربوني في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، انخفضت تعويضات الموظفين إلى ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، عند هذا المستوى، فإنها لا تزال عند حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني أكبر من أدنى مستوياتها التاريخية. ومع توسع القطاع الخاص في البلاد، يُتوقع أن تتوفر وظائف أكثر وأفضل جودة في القطاع الخاص للعُمانيين، مما سيسهل تخفيض القوى العاملة في القطاع العام من خلال التناقص الطبيعي. كما ستؤدي الأحكام الواردة في قانون الوظيفة العامة القادم دوراً في احتواء فاتورة الأجور الحكومية.

٦ - دعم الطاقة. زادت الإعانات والتحويلات، التي كانت تمثل أقل من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني قبل الأزمة المالية العالمية بشكل حاد إلى متوسط يبلغ حوالي ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني خلال الفترة

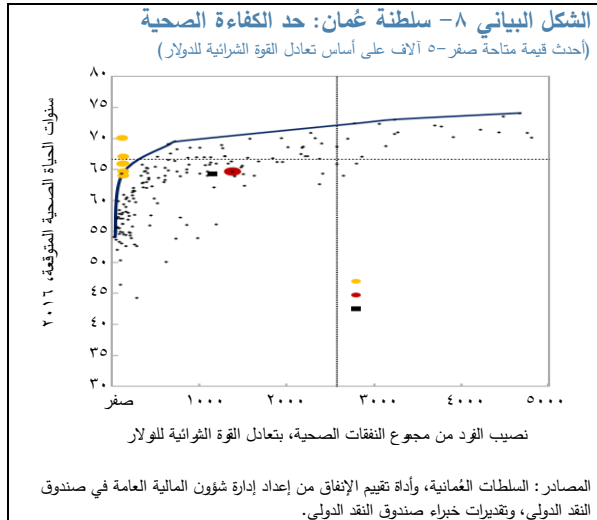
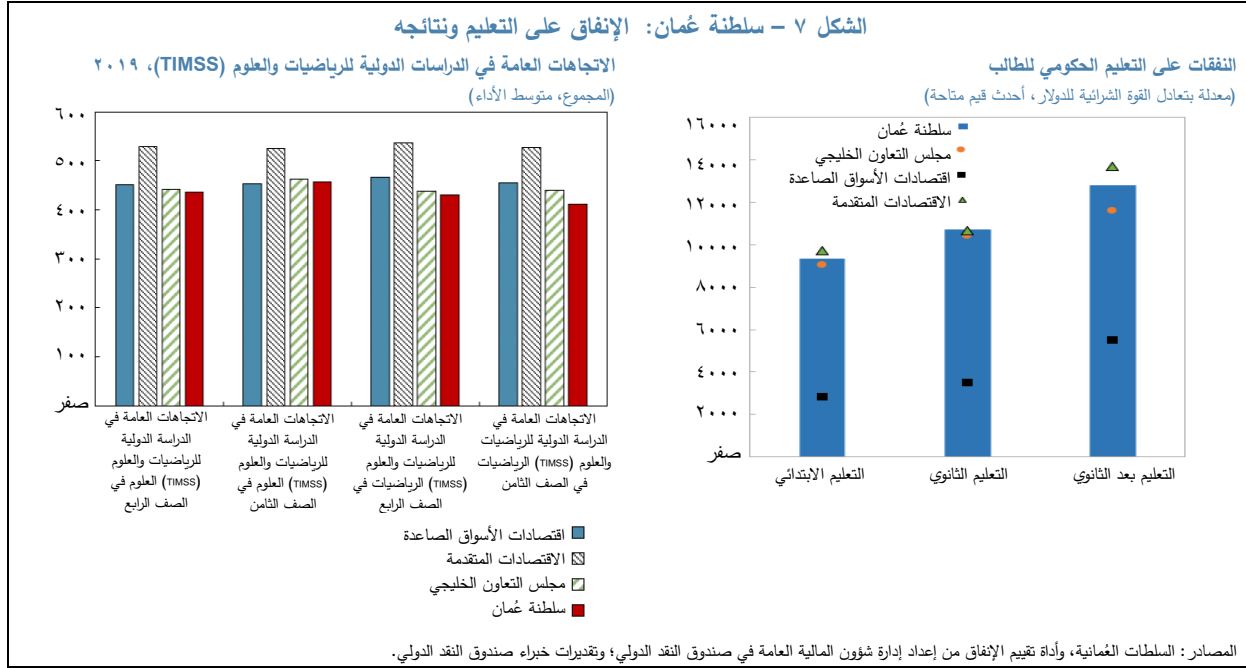


٢٠١١-٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، تم خفضها إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بحلول عام ٢٠٢١ قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى ٨٪ في عام ٢٠٢٢ استجابة لأزمة تكلفة المعيشة. وارتفع دعم الطاقة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني من ٢.٧٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٥٪ في عام ٢٠٢٢. وإلى جانب الدعم المباشر للطاقة المسجل في ميزانية الحكومة المركزية، هناك أيضاً إيرادات مالية ضائعة بسبب النفقات الضريبية الناتجة عن ضريبة القيمة المضافة الصفرية على منتجات الطاقة. ولا يزال ترشيد دعم الطاقة يمثل أولوية، ليس لتحرير حيز مالي يمكن إعادة تخصيصه للإنفاق ذي الأولوية وحسب، بل أيضاً للمساعدة في توفير الحوافز

اللازمة لتطوير إنتاج الطاقة المتجددة بسرعة في عُمان. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتحرك السلطات بشكل حاسم لرفع الحد الأقصى لسعر البترول وتسريع الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء غير المستهدف والاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعي المتجددة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

٧- الإنفاق على التعليم والصحة.

- يتساوى الإنفاق على التعليم مع نظيره في دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المتقدمة. غير أن ٩٠٪ من اعتمادات التعليم مخصصة للرواتب. وينصب التركيز في المقام الأول على التعليم الابتدائي والثانوي، أما الإنفاق الرأسمالي فمحدود. ويسجل النظام التعليمي في عُمان معدلات التحاق ممتازة (حوالي ١٠٠٪). وعلى الرغم من ذلك، فإن أداء الطلاب في الاختبارات الموحدة الدولية أقل من البلدان المقارنة. وقد يساعد تعزيز الكفاءة وإعادة تخصيص الموارد للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على تحقيق نتائج أفضل.



- وعلى النقيض من التعليم، لا تزال اعتمادات الرعاية الصحية العامة أقل من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المتقدمة. ويبدو أن هناك مساحة لتعزيز كفاءة الإنفاق على الصحة، حيث تقع عُمان تحت حد الكفاءة الصحية. وسيكون رفع المستوى تدريجياً - مدعوماً بترشيد الإنفاق غير ذي الأولوية - وكفاءة الإنفاق على الصحة مسألتين أساسيتين لتحسين النتائج الصحية، مما سيساعد في الحد من تكاليف المالية العامة على الأجل المتوسط إلى الطويل نظراً للتحول الديمغرافي المتوقع نحو كبار السن.

المراجع

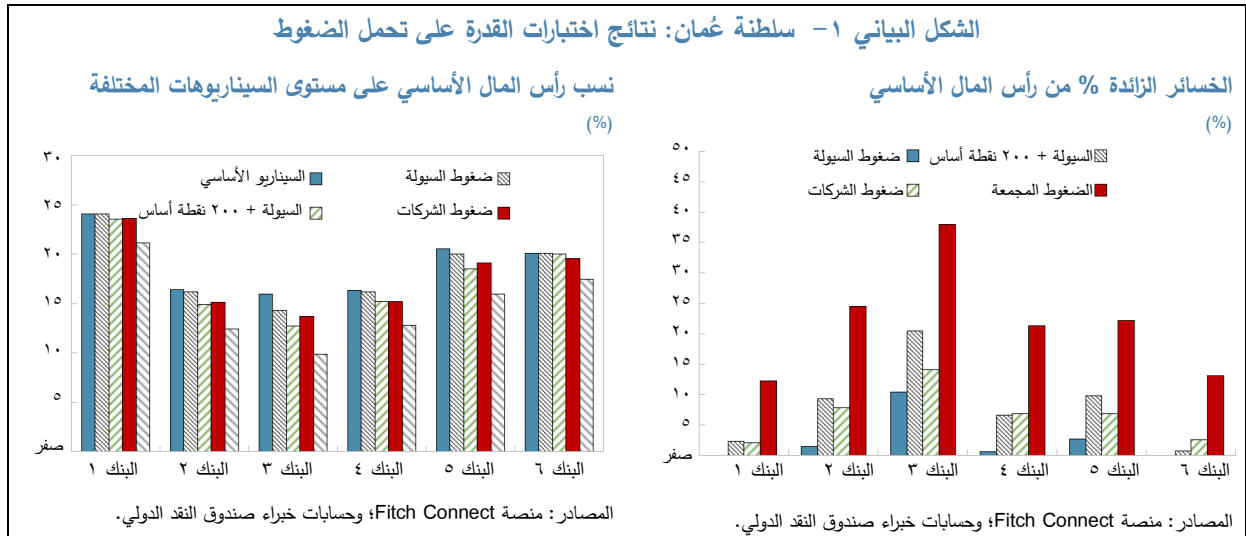
International Monetary Fund (IMF), 2015, "Making Public Investment More Efficient," IMF Policy Paper (Washington), <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/061115.pdf>

المرفق السادس - اختبار القدرة على تحمل الضغوط، والاستقرار المالي، والسياسات الاحترازية الكلية^١

١ - يجري البنك المركزي العُماني اختبارات سنوية للملاءة والسيولة ويتم نشرها في تقرير الاستقرار المالي الذي يصدره. وأشارت تقديرات السلطات في نهاية عام ٢٠٢٢ (تقرير البنك المركزي العُماني، ٢٠٢٣) إلى أن البنوك يمكن أن تتحمل تدهورا بنسبة ٨.٥٪ في القروض العاملة الحالية قبل انتهاك متطلبات رأس المال التنظيمي، مع وجود بعض من عدم التجانس بين البنوك. وفي اختبار للقدرة على تحمل انخفاض السيولة قائم على معدل تغطية السيولة، سيكون معدل تغطية السيولة في ٤ بنوك محلية أقل من ١ في حالة تعرض السيولة لضغوط شديدة.

٢ - ولاستكمال التحليل، أجرى خبراء الصندوق اختبارا للقدرة على تحمل الضغوط بما في ذلك سيناريوهات لحالات إجهاد مشتركة. وتمت محاكاة أربعة سيناريوهات لقدرة القطاع المصرفي وسط بيئة تشهد ارتفاع أسعار فائدة لفترة أطول باستخدام منهجية صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣). ويأخذ السيناريو الأول في الاعتبار حدوث صدمة سيولة من خلال تدفقات الودائع إلى الخارج، وهو ما قد يجبر بعض البنوك على تكبد خسائر رأسمالية على الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويضيف السيناريو الثاني زيادة قدرها ٢٠٠ نقطة أساس على أسعار الفائدة المستخدمة في السيناريو الأول. ويحاكي السيناريو الثالث قدرة قطاع الشركات على تحمل الضغوط، من خلال صدمة للربحية، وسط ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول. وتنتقل الضغوط التي يتعرض لها قطاع الشركات إلى القطاع المصرفي من خلال زيادة متطلبات المخصصات المرتبطة بارتفاع احتمالات تخلف الشركات عن السداد. وأخيرا، يتضمن السيناريو الرابع "المجمع" حدوث مجموعة من الصدمات تشمل ارتفاع أسعار الفائدة، وتعرض قطاع الشركات لضغوط، وصدمة سيولة.

٣ - وتتوافق تقديرات خبراء الصندوق بشكل عام مع نتائج البنك المركزي العُماني، ولكنها تسلط الضوء على الضعف الأكبر للبنوك العُمانية أمام صدمة السيولة وتعرض قطاع الشركات لضغوط معاً. ففي السيناريوهات الفردية لصدمة السيولة وتعرض قطاع الشركات لضغوط، يمكن للبنوك العُمانية أن تتحمل إلى حد كبير خسائر في أرباحها (الشكل البياني ١). وتبلغ الخسائر الزائدة أقل من ١٠٪ من رأس المال (باستثناء حالة واحدة)، وستخف نسب رأس المال الأساسي التنظيمي بأقل من نقطتين مئويتين، باستثناء حالة واحدة.



^١ إعداد توماس كروين.

غير أن سيناريو ينطوي على تعرض قطاع الشركات لضغوط وصدمة سيولة معاً وسط ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى خسائر قد تصل إلى ٤٠٪ من رأس المال التنظيمي. وسيتجاوز أحد البنوك، وهو البنك رقم ٣، الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التي وضعها البنك المركزي العُماني، وستتخفف نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى أقل من ١٠٪. وعلى نطاق القطاع، فإن البنوك الأكثر ضعفاً هي تلك التي لديها ربحية مسبقة ضعيفة (البنك ٣) ولديها حيازات منخفضة نسبياً من الأصول السائلة، التي يُستخدم كمؤشر بديل لها النقد والسندات (البنكان ٢ و ٤).

٤- **وبناء على بعثة المساعدة الفنية التي جرت في الآونة الأخيرة بشأن الأسواق النقدية والرأسمالية، يمكن إحراز مزيد من التقدم في اختبار القدرة على تحمل الضغوط.** فمن الممكن أن ينظر البنك المركزي العُماني في الاستعاضة عن تقديرات معدل التخلف عن السداد على مستوى الاقتصاد (تقرير البنك المركزي العُماني، ٢٠٢٣) بمنهجيات فرعية محددة القطاع وفئة القروض. ويسمح ذلك برصد عدم التجانس في الحساسيات الدورية لمعدلات التخلف عن السداد عبر القطاعات. وعلاوة على ذلك، يمكن تحديد معايير منهجيات تقدير حساسية معدلات التخلف عن السداد لمتغيرات الاقتصاد الكلي بقدر أكبر من المرونة باستخدام تقنيات الصندوق (٢٠٢٢)، بما في ذلك الطريقة التي وضعتها دراسة (Gross and Población (2019) لاختيار المنهجيات المرنة.

٥- **وينبغي أن ينظر البنك المركزي العُماني أيضاً في سيناريوهات أكثر ثراءً في عمليات اختبار القدرة على تحمل الضغوط، بما في ذلك الضغوط المشتركة المتعلقة بالسيولة والأسواق والملاءة.** إن نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط المنشورة حالياً في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العُماني تنظر في مخاطر الملاءة والسيولة بشكل منفصل. وتوضح دراسة (Copestake and others (2023) كيف يمكن أن تتفاعل مخاطر السيولة والسوق عندما تجبر صدمات السيولة البنوك على تكبد خسائر رأسمالية لم تكن لتتحقق في الماضي على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت خلال أوقات ارتفاع أسعار الفائدة. وعلاوة على ذلك، قد تُختبر قدرة تحمل بعض البنوك العُمانية الواردة في الشكل البياني ١ والتي يبدو أن لديها احتياطات كافية لتجاوز ضغوط السيولة أو الضغوط التي يتعرض لها قطاع الشركات في حالة حدوث مجموعة من الصدمات. وأخيراً، قد تنتظر السلطات في إدراج سيناريوهات تنطوي على ارتفاع أسعار الفائدة في أطرها الخاصة باختبار القدرة على تحمل الضغوط، نظراً لأن الزيادات السريعة في أسعار الفائدة يمكن أن تؤدي إلى خسائر رأسمالية على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وزيادة تخلف المقترضين عن السداد. ويكتسي ذلك أهمية بالغة بالنظر إلى النسبة المتزايدة من البنوك الإسلامية، والتي غالباً ما تكون أكثر عرضة لارتفاع تكلفة رأس المال بالقيمة الاسمية مقارنة بالبنوك التقليدية (Jobst and Sole, 2020).

٦- **وتشمل مجالات الإصلاح الإضافية تنفيذ إطار مساعدات السيولة الطارئة واستعراض الإطار الحالي للبنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي.** فالبنك المركزي العُماني تتقصد السلطة الصريحة لتقديم مساعدات السيولة الطارئة. وينبغي أن تعطي السلطات الأولوية لوضع إطار واضح للتعامل مع نقص السيولة في النظام المصرفي حتى تكون مستعدة للتعامل مع عدم الاستقرار المالي، في حالة حدوثه. ومن شأن توسيع مجموعة أدوات السيولة المتاحة للبنوك الإسلامية أن يسهم بشكل أكبر في تحسين إدارة السيولة في القطاع المالي والحد من مخاطر السيولة في هذه الشريحة من السوق. ومن المرجح أن يؤدي توحيد القطاع المصرفي من خلال عملية اندماج واحدة تمت الموافقة عليها واندماجين تجري مناقشتها إلى زيادة التركيز القطاعي. وعلى إثر هذه الخلفية، ينبغي أن تنتظر السلطات في ما إذا كان ينبغي تعيين المزيد من البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي بالإضافة إلى بنك مسقط. وأخيراً، ينبغي أن تنتظر السلطات في تفعيل هوامش الأمان المالية لمواجهة التقلبات الدورية التي تم تطبيقها في عام ٢٠١٤ عندما اقتضت ذلك الدورة الائتمانية.

المراجع

Central Bank of Oman (2023). Financial Stability Report. URL:

<https://cbo.gov.om/Documents/FSR%20REPORT%202023.pdf>

Copestake, Alex, Divya Kirti, and Yang Liu. 2023. "Banks' Joint Exposure to Market and Run Risk." IMF Working Paper.

Gross, Marco, and Javier Población. "Implications of model uncertainty for bank stress testing." *Journal of Financial Services Research* 55 (2019): 31-58.

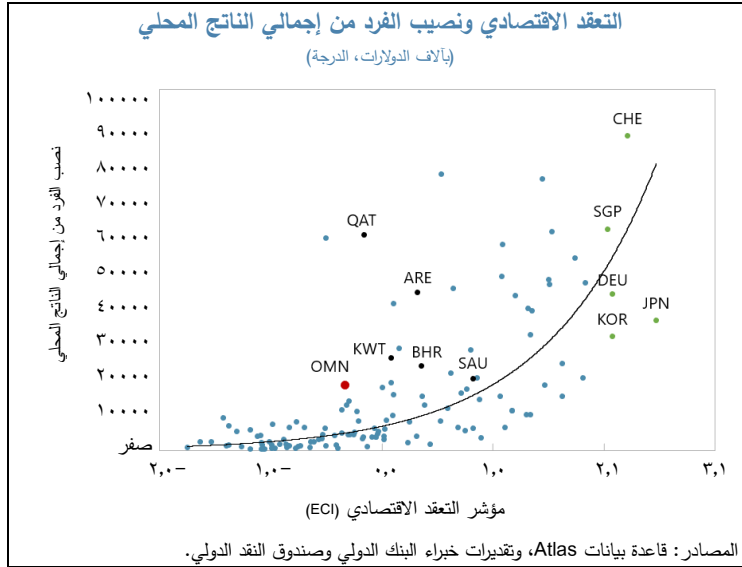
International Monetary Fund (2022). *The Global Bank Stress Test*. Money and Capital Markets Department. Departmental Paper. International Monetary Fund.

International Monetary Fund (2023). *Higher for Longer: What are the Macrofinancial Risks?* October 2023 Regional Economic Outlook Chapter 3. Middle East and Central Asia Department. 2023.

Jobst, Andreas, and Juan Solé (2020). "The Nature of Islamic Banking and Solvency Stress Testing- Conceptual Considerations." *IMF Working Papers* 2020.156.

المرفق السابع- تسريع التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان^١

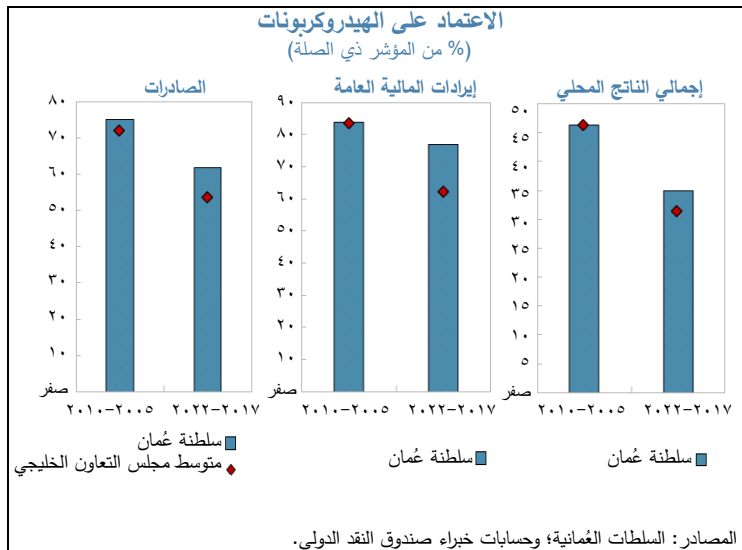
حققت جهود التنوع التي تبذلها سلطنة عُمان نتائج مهمة على مدى العقدين الماضيين. بيد أن التنوع نحو القطاعات الأقل إنتاجية أظهر حدوده في زيادة الإنتاجية ورفع النمو غير الهيدروكربوني. ويعد الارتقاء في سلم الجودة في القطاعات ذات الميزة النسبية ضروريا لتعجيل التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان. ومن المنتظر أن تتحرك استراتيجية التنوع المتعددة الجوانب والطموحة في هذا الاتجاه، ولكنها تتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية العديدة المسؤولة عن تنفيذها لتعزيز فعاليتها.



١- يؤدي التنوع الاقتصادي والتحول

الهيكل دورا بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية. وترتبط المستويات الأعلى من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتحول هيكل الإنتاج والتصدير التي تسمح للاقتصادات بالتوسع في مجالات المنتجات مع تحسين جودة المنتجات الموجودة. وتبين دراسة Cherif and Hasanov (2018) أن تطور الصادرات يعد عامل نمو قويا. كما تشير الدراسة إلى أن المؤسسات والتنمية المالية ورأس المال البشري تساعد على تحسين تطور الصادرات. وفي حين أن قاعدة الصادرات غير الهيدروكربونية في سلطنة عُمان أخذت في التوسع على مدى العقدين الماضيين، فلا يزال هناك مجال كبير لزيادة قيمتها المضافة.

أخذت في التوسع على مدى العقدين الماضيين، فلا يزال هناك مجال كبير



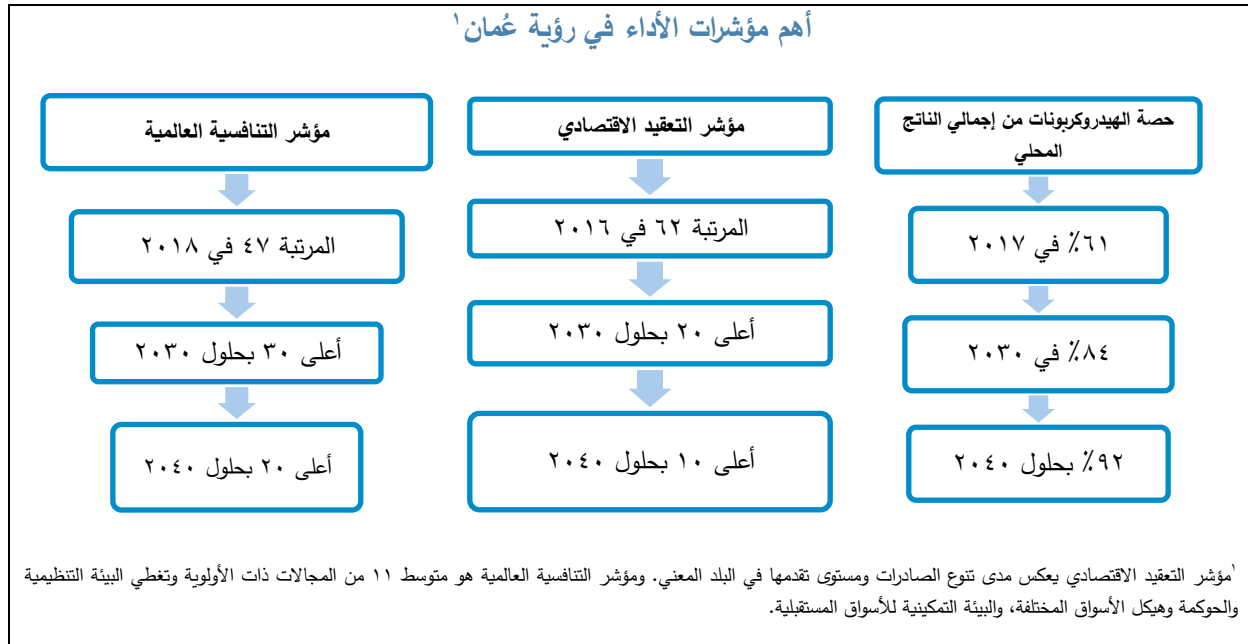
٢- وحققت جهود سلطنة عُمان في مجال

التنوع الاقتصادي نتائج مهمة خلال العقدين الماضيين. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن مقاييس التنوع في سلطنة عُمان متأخرة عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويعد توسيع قاعدة الإنتاج وحجم الأنشطة غير الهيدروكربونية من الأهداف الرئيسية لرؤية عُمان ٢٠٤٠. وتهدف السلطات إلى زيادة نسبة النشاط غير الهيدروكربوني إلى ٨٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٣٠ وإلى ٩٢٪ من إجمالي

^١ إعداد هيثم الطروق.

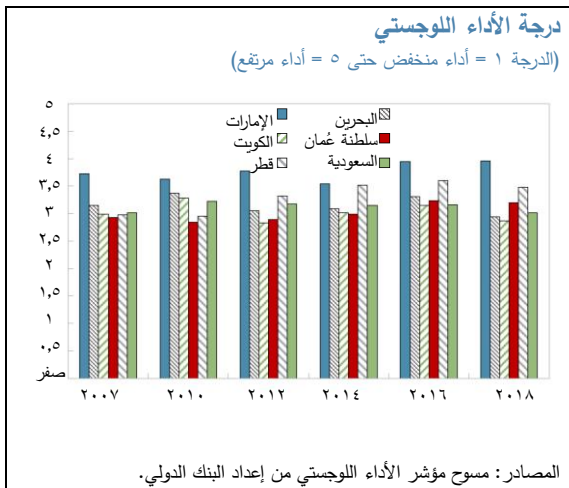
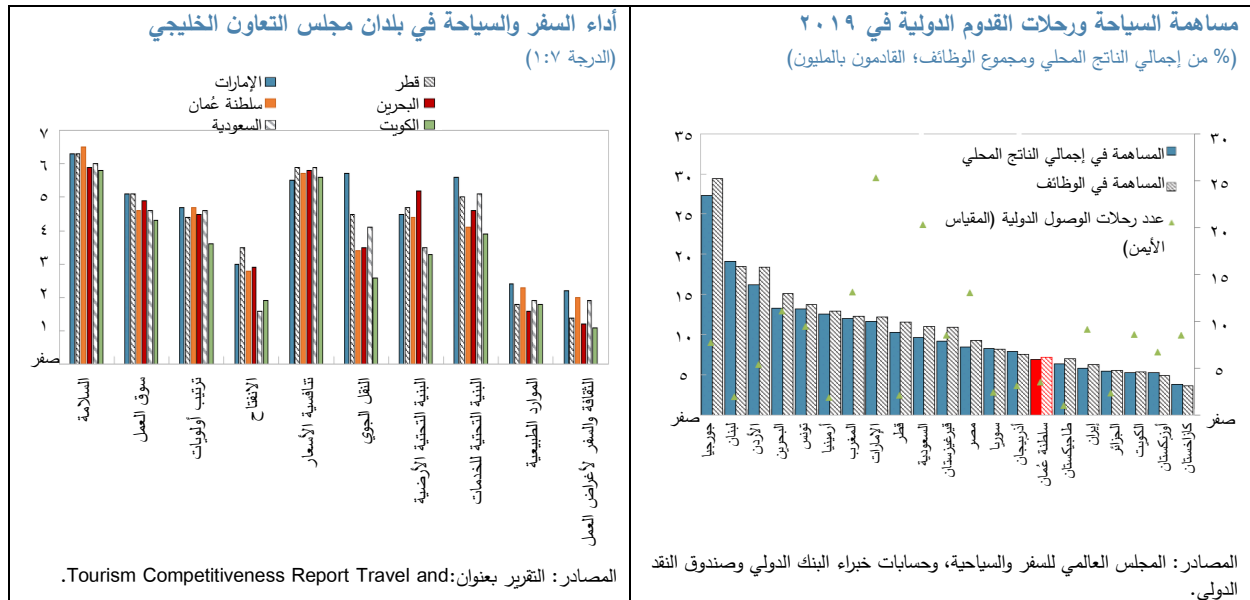
الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٤٠ (من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧)، مدفوعا بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى ما يصل إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٤٠ (من المتوسط التاريخي على عشر سنوات البالغ ٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي).

٣- **وحددت رؤية عُمان ٢٠٤٠ القطاعات الاستراتيجية الرئيسية لتحديد أولويات الاستثمارات.** وتهدف الرؤية إلى تنويع الاقتصاد عن طريق تعزيز قطاعات التصنيع والخدمات في سلطنة عُمان والتركيز على صناعات مثل المستحضرات الصيدلانية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأغذية والخدمات الكهروميكانيكية والمعادن والمواد المعدنية والخدمات مثل السياحة والخدمات اللوجستية. ومن خلال منهج متعدد الجوانب، تتخذ وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة الاقتصاد، وجهاز الاستثمار العُماني، والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (OPAZ)، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)، وشركة تنمية طاقة عُمان، من بين وكالات حكومية أخرى، مجموعة من التدابير لجذب الاستثمارات في هذه القطاعات من خلال تبسيط لوائح الأعمال وتعزيز الحوكمة والبيئة التنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة وإقامة روابط بين القطاعات ودخلها، وتعزيز المجموعات الاقتصادية، ودمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الصناعية حول المناطق التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.



٤- **ومن الممكن أن تصبح السياحة محركا مهما للنمو غير الهيدروكربوني في سلطنة عُمان بعد معالجة الاختناقات القائمة منذ فترة طويلة.** فقد بلغت مساهمة السياحة في الناتج في سلطنة عُمان ٦.٩٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩، في حين ساهم القطاع بنسبة ٧.٢٪ من إجمالي العمالة و ٤.٢٪ من إجمالي صادرات السلع والخدمات، وكلها من بين أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويُعزى ضعف الأداء بشكل رئيسي إلى الانخفاض النسبي في وصلات الرحلات الجوية، والرصيد المحدود من غرف الفنادق، وتواضع جودة الخدمات السياحية، والفجوات في المهارات والتنقل في سوق

العمل. ولذلك فإن تكثيف المبادرات الرامية إلى توسيع قدرة البنية التحتية للقطاع من قبل مجموعة "عمران" (إحدى الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني) من خلال مشروعات مشتركة مع مستثمرين دوليين، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتعزيز التسويق وبناء العلامات التجارية (بما في ذلك التسويق الرقمي) تعتبر بالغة الأهمية لتعزيز النمو في قطاع السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين جودة ومرونة القوى العاملة في القطاع، بالإضافة إلى توسيع نطاق الاستثمار لزيادة تنوع القطاع، سيساعد في تعزيز مساهمة القطاع في الناتج والإنتاجية والجاذبية للمواطنين. ويُتوقع أن يسهل قانون السياحة الصادر حديثاً إنشاء مواقع سياحية جديدة، وأن يساعد على تعزيز المنافسة في القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز التنمية الإقليمية في البلاد وتحسين القدرة التنافسية للقطاع.



٥- ويمكن أن يحقق قطاع الخدمات اللوجستية مكاسب كبيرة مباشرة وغير مباشرة من حيث النمو في سلطنة عُمان. ففي حين تقاس مساهمة قطاع الخدمات اللوجستية في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر من خلال أنشطة النقل والتخزين (٥.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢)، فإن روابطه القوية بالقطاعات الأخرى تجعل الخدمات اللوجستية ركيزة رئيسية للنمو الاقتصادي الشامل ومصدراً للعمالة في سلطنة عُمان. وتوسع رؤية عُمان ٢٠٤٠ إلى الاستفادة من قطاع الخدمات اللوجستية كعامل تمكين رئيسي للتنوع الاقتصادي والتكامل الإقليمي عن طريق توسيع نطاق أنشطة التخزين في التجارة الحرة. ومن خلال مجموعة أسيا، وهي

الذراع الاستثماري اللوجستي السيادي للبلاد، تسعى سلطنة عُمان إلى أن تصبح من بين أفضل ١٠ مزودي خدمات لوجستية متكاملة عالمياً. وفي حين أن تحقيق هذا الهدف يدعمه الموقع الاستراتيجي للبلاد، فإن سلطنة عُمان تواجه منافسة دولية شرسة

وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود لمعالجة الاختناقات في القطاع لتحقيق أهدافه. وعلى سبيل المثال، هناك مجال لزيادة تحسين كفاءة عمليات التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات الدولية بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية. ومن شأن تمهيد الطريق لیتولی القطاع الخاص دورا أكبر أن يساعد في تعزيز كفاءة قطاع الخدمات اللوجستية وتحسين آثاره الإيجابية على بقية الاقتصاد.

٦- وقد تسارعت الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد في السنوات الأخيرة. وإدراكا لحاجة سلطنة عُمان الملحة إلى تنويع مصادر دخلها مع تطور التحول في مجال الطاقة، اتخذ العديد من الإجراءات في مجال السياسات منذ عام ٢٠١٩ لتوسيع نطاق الأنشطة غير الهيدروكربونية وتطوير الأنشطة الهيدروكربونية في مراحلها الأخيرة. وتشمل الجهود الأخيرة ما يلي:

- **تعزيز البيئة التنظيمية:** جددت السلطات الإطار التنظيمي من خلال إصدار قانون الشركات التجارية، وقانون التخصيص، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي، وقانون الإفلاس، وكل ذلك في عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى قانون الاستثمار في عام ٢٠٢٢، وقانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل في عام ٢٠٢٣. كما أصدرت الهيئة العامة لسوق المال العُمانية لوائح بشأن المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠١٩ لتعزيز الشفافية وتحسين حوكمة الشركات. وبالمثل، كان برنامج الإصلاح المسمى "روابط" التابع لجهاز الاستثمار العُماني فعالا في غرس تحسين الأداء والحوكمة والإدارة في المؤسسات المملوكة للدولة. وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية في عام ٢٠٢١ لتعزيز الإطار التنظيمي للشركات التجارية. وبموجب قانون استثمار رأس المال الأجنبي أيضا، يُسمح أيضا بالملكية الكاملة لغير المواطنين والشركات ذات المساهمين الفرديين في معظم القطاعات.

- **إنشاء المؤسسات والمبادرات الداعمة الرئيسية:**

- **جهاز الاستثمار العُماني:** تأسس جهاز الاستثمار العُماني في يونيو ٢٠٢٠، وتم تكليفه بتولي مسؤولية إدارة الأصول الوطنية والدولية للبلاد. وينقسم جهاز الاستثمار العُماني إلى ثلاث محافظ فرعية هي محافظة الأجيال القادمة، وهي الذراع الاستثماري الدولي للبلاد؛ ومحافظة التنمية الوطنية،^٢ التي تدير الاستثمار المحلي؛ وصندوق "عُمان المستقبل" الذي تم إنشاؤه حديثا، والذي يركز على الاستثمارات في الأصول القديمة والجديدة، ويستهدف مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل دور جهاز الاستثمار العُماني في أجندة التنويع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشروعات المشتركة من خلال الشركاء الإقليميين والدوليين، وتحسين أداء وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة لرفع مساهمتها في النمو وتسهيل العمليات الاستراتيجية لسحب الاستثمارات، ودعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام الإيكولوجي لرأس المال الاستثماري في سلطنة عُمان.

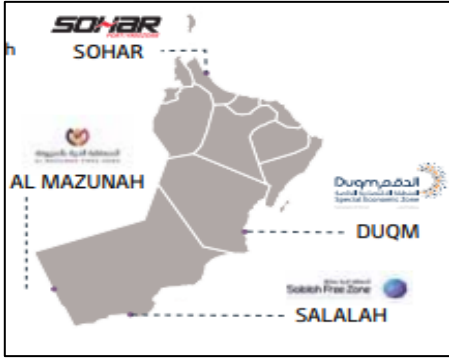
- **الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة:** تهدف مبادرات السياسات الأخيرة إلى تجديد دور المناطق الاقتصادية الخاصة للاستفادة منها كعوامل تمكين رئيسية للتنويع الاقتصادي والتنمية (انظر الإطار ١).

^٢ تضم محافظة التنمية الوطنية ١٠ شركات قابضة تغطي قطاعات الطاقة والتعدين والمعادن والنقل والبنية التحتية والمرافق والخدمات اللوجستية والخدمات العامة والسياحة والزراعة وصيد الأسماك، وشكل إجمالي نشاط المحافظة حوالي ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١.

- **وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار:** أُعيدت هيكله الوزارة في أغسطس ٢٠٢٠ لدمج ترويج الاستثمار ضمن اختصاصاتها، والتي كانت تديره في السابق الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. وتهدف إعادة الهيكلة إلى تمكين الوزارة من دعم تكوين الأعمال وتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات المستهدفة في سلطنة عُمان. ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار هي الجهة الحكومية المنفذة للبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر)، وقد أطلقت مؤخرا مبادرة "استثمر في عُمان" ومركز خدمات الاستثمار للمساعدة في تبسيط الإجراءات وتعزيز فرص الاستثمار.
- **وزارة المالية.** وزارة المالية هي الجهة الحكومية المنفذة للبرنامج الوطني للاستثمار المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة). وقد أُطلق البرنامج في يناير ٢٠٢٣ للبناء على برنامج خطة التوازن المالي (توازن). وبالإضافة إلى ترسيخ استمرارية المالية العامة، يهدف البرنامج إلى تطوير التكنولوجيا المالية والنظام القانوني والقضائي للقطاع المالي، ورأس المال البشري في القطاع لتحسين دوره في دعم إمكانات التمويل من أجل التنويع الاقتصادي، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **هيدروم.** قامت شركة تنمية طاقة عُمان بإنشاء شركة هيدروم التي تخضع لإشراف وزارة الطاقة والمعادن، والتي تم تكليفها بتسهيل استثمار الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان من خلال تحديد وتخصيص الأراضي المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى هيكلة مشروعات واسعة النطاق والإشراف على تنفيذها. وبهدف يتمثل في بدء إنتاج الهيدروجين في عام ٢٠٣٠، تم بالفعل توقيع ٥ عقود مع مستثمرين دوليين، باستثمارات ملتزم بها تبلغ ٣٠ مليار دولار.

الإطار ١ - المناطق الاقتصادية الخاصة في سلطنة عُمان

المناطق الاقتصادية الخاصة هي أراض محددة جغرافياً وتخضع لمتطلبات قانونية وتنظيمية مختلفة عن بقية الاقتصاد. ويهدف جذب الاستثمار الأجنبي، تستخدم الحكومات المناطق الاقتصادية الخاصة للتغلب على إخفاقات الحكومة والسوق في الاقتصاد الحدودي. وعلى سبيل المثال، تقوم الحكومات بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة للتغلب على أوجه القصور التي تعوق السوق والمتمثلة في جودة البنية التحتية، والبيئة التنظيمية المرهقة، والميل نحو الأنشطة غير القابلة للتداول.



وتعد المناطق الاقتصادية الخاصة في سلطنة عُمان عوامل تمكين رئيسية لأجندة التنوع الاقتصادي في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠. وتعود تجربة سلطنة عُمان مع المناطق الاقتصادية الخاصة إلى عام ١٩٩٣، عندما أنشئت المنطقة الحرة بالمزبونة لتحفيز التنمية الإقليمية. وأعقب ذلك إنشاء منطقتي صلالة وصحار للتجارة الحرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والتي أنشئت في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، كجزء من جهود الحكومة المستمرة لخفض اعتماد الاقتصاد العُماني على الأنشطة النفطية الاستخراجية ورفع النمو. وتوفر المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز تتجاوز تلك الموجودة في الاقتصاد الأوسع (الجدول ١ في الإطار). غير أن كل منطقة اقتصادية خاصة في سلطنة عُمان تخضع للتنظيم بموجب تشريعاتها التأسيسية.

ويجري تمكين الاستثمارات القطاعية المستهدفة في سلطنة عُمان من خلال تطوير المجموعات الصناعية في المناطق الاقتصادية الخاصة. وتشمل هذه المجموعات الإمدادات الطبية وصناعة المستحضرات الصيدلانية في صلالة؛ والمنتجات البتروكيماوية والبلاستيكية في صحار والدقم؛ وصناعة الأسماك والأغذية في الدقم؛ وقطاعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء وقطاعات الصلب الخضراء في الدقم وصلالة.

وتتقدم الجهود نحو توحيد الإطار التنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة من خلال الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. فقد تأسست الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في عام ٢٠٢٠، وتضم جميع المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع والمناطق الصناعية التسع (مدائن). وتم تكليف الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بتبسيط البيئة التنظيمية وتوحيدها وتعزيزها من أجل زيادة كفاءة بيئة الأعمال في المناطق الاقتصادية الخاصة والمساهمة في تعزيز قدرتها التنافسية الشاملة. وعلى سبيل المثال، يشهد العمل على توحيد اللوائح وخدمات المستثمرين تقدماً، مثل مشروع بوابة النافذة الواحدة، لتوحيد وتبسيط خدمات المستثمرين للشركات، بالإضافة إلى تخفيض رسوم التسجيل لجميع الشركات من ١٥٠٠ ريال عُمان إلى ٢٥٠ ريالاً عُمانياً. وتتضمن خطط ربط الاقتصاد الأوسع بالمناطق الاقتصادية الخاصة تخصيص ١٠٪ من قيم العقود للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قدرات الموردين المحليين لتعزيز الروابط الخلفية للمناطق الاقتصادية الخاصة - ولا سيما دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الصناعية حول المناطق التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وفرض حصة التعمين لرفع عمالة المواطنين في المناطق الاقتصادية الخاصة.

ولا تزال المناطق الحرة التي تركز على الخدمات اللوجستية آخذة في التوسع، بهدف مواصلة تطوير التكامل الإقليمي. وقد أنشأت السلطات مؤخراً مدينة خزائن الاقتصادية التي تحتوي على منطقتين حرتين جديدتين داخل المدينة. وستشرف الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على المدينة الجديدة والمنطقتين الحرتين التابعتين لها. وعلى غرار منطقتي التجارة الحرة في صلالة وصحار، ستكون شركة عُمان اللوجستية (أسياد) هي الكيان التشغيلي لمدينة خزائن الاقتصادية والمنطقتين الحرتين التابعتين لها. وبالإضافة إلى خزائن، أنشئت ٣ مناطق حرة في المطارات الرئيسية في البلاد (مسقط وصحار وصلالة). وستكون الحوافز في المناطق الحرة هذه مماثلة لتلك التي تمنحها المناطق الحرة الأخرى في سلطنة عُمان لجميع الشركات باستثناء الشركات المالية غير المؤهلة

للحصول على حوافز ضريبية. ومن خلال المناطق الحرة، تواصل سلطنة عُمان توسيع قنوات التكامل الإقليمي مع الاقتصادات المجاورة الأكبر. وعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية بقيمة ٣ مليارات دولار مع الإمارات العربية المتحدة لبناء شبكة سلك حديدية تربط المنطقة الحرة بصحار بالإمارات العربية المتحدة. كما تم التوقيع على مشروع بنية تحتية بقيمة ٣٢٠ مليون دولار مع الصندوق السعودي للتنمية.

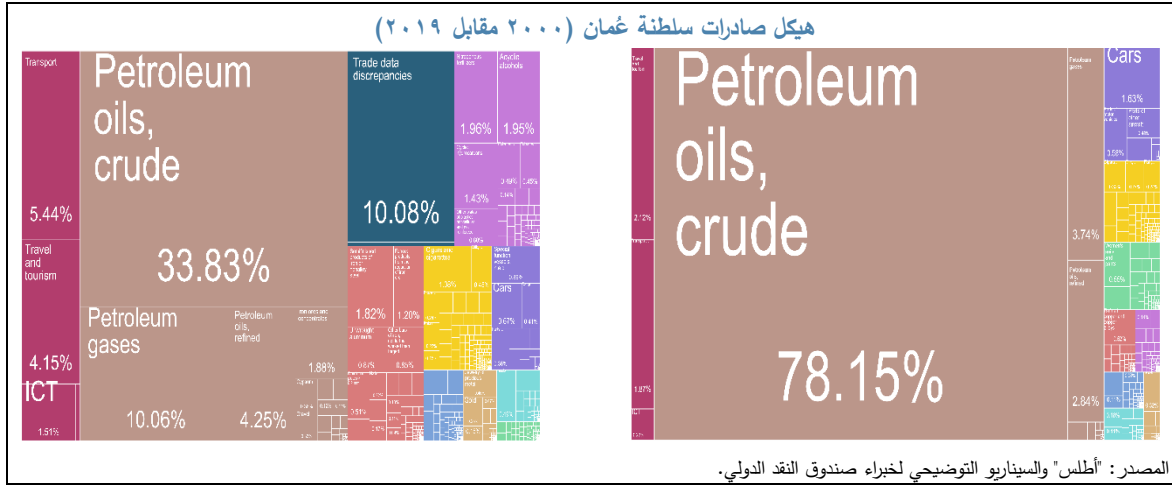
ملخص الحوافز

الأداة/السياسة	
المعدل الضريبي والجمركي	- إعفاءات ضريبية وجمركية لمدة تصل إلى ٣٠ عاما
إعادة توظيف الأرباح	يُسمح بإعادة توظيف رأس المال والأرباح بنسبة ١٠٠٪
الرسوم الجمركية	تأجيل بنسبة ٠٪ للسلع الواردة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة
التعمين	١٠٪ إلى ٢٠٪، مع مراجعة الحصص كل ٣ إلى ٥ سنوات
الملكية الأجنبية	يُسمح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ داخل المناطق الاقتصادية الخاصة
تصاريح العمل	عملية معجلة تُجرى من خلال كيان واحد
رأس المال التنظيمي	لا توجد متطلبات لرأس المال الصغير
حوافز السوق	الوصول إلى سوق دول مجلس التعاون الخليجي الأوسع من خلال الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي والوصول إلى أسواق الولايات المتحدة من خلال اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية لعام ٢٠٠٩
تسجيل الشركات	تسجيل النافذة الواحدة

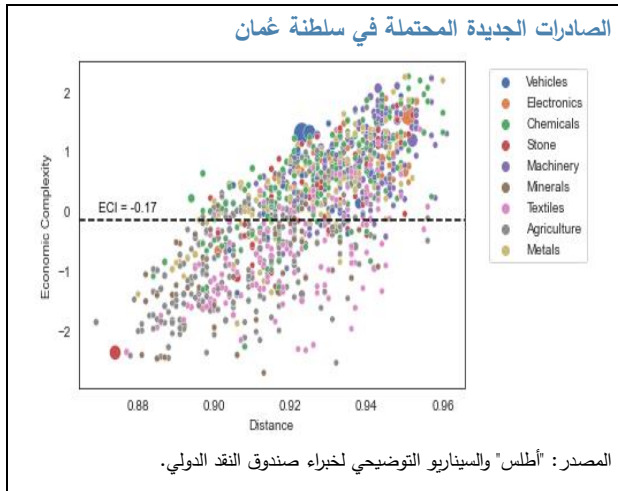
٧- وتوسعت قاعدة الصادرات العُمانية، ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. فقد تراجعت نسبة صادرات النفط الخام (الهيدروكربونات) إلى إجمالي الصادرات من حوالي ٧٨٪ (٨٠٪) في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٥٪ (٦١٪) في عام ٢٠١٩. وقد تم تعويض انخفاض نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات جزئياً من خلال زيادة نسبة صادرات منتجات البترول والغاز الطبيعي (من ٦٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٪ في عام ٢٠١٩). وكان التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان نحو تنويع الصادرات مدفوعاً، بحسب الأهمية، بالتوسع في المواد الكيميائية والمعادن والفلزات والخدمات اللوجستية والسياحة والخدمات المالية والمنتجات الزراعية والمركبات. ومع ذلك، تشير النسبة الصغيرة من الصادرات كثيفة المعرفة في سلطنة عُمان إلى مجال واسع للارتقاء في سلم الجودة وفرصة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.^٣ ويشكل توسيع قاعدة التصدير خطوة أولية مهمة في الرحلة نحو مرحلة متقدمة من التنمية حيث تصبح البلدان منتجة لمنتجات أكثر تخصصاً بعد إعادة تخصيص الموارد إلى قطاعات

^٣ تشمل الصادرات كثيفة المعرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير، والخدمات المالية، والنقل، والإلكترونيات.

أكثر إنتاجية (دراسة Lian and others, 2021) ومعالجة أوجه القصور الحكومية والسوقية مثل العبء التنظيمي،^٤ والبصمة الكبيرة للدولة في قطاعات معينة، وعدم تطور البنية التحتية، وانخفاض رأس المال البشري، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.



٨- **وينبغي أن تستهدف جهود التنوع التي تبذلها سلطنة عُمان إنتاج منتجات أكثر تعقيدا.** فمن شأن تقديم سلع ووظائف جديدة أن يعزز التعلم النشط وسلم الجودة، مما يجعل الاستثمار والعمالة أكثر إنتاجية ويزيد بالتالي الإنتاجية الإجمالية. وبينما تقوم عُمان برسم أجندة التنوع الخاصة بها، فإنه ينبغي توجيه التركيز نحو التفرع إلى منتجات أكثر تعقيدا في سلاسل القيمة العالمية. ووفقا لأداة تشخيص حيز المنتجات،^٥ هناك حاجة إلى أن تبذل سلطنة عُمان جهدا كبيرا لرفع إمكانات الاقتصاد نحو تصدير منتجات أكثر تعقيدا. ويعرض الرسم البياني العديد من منتجات التصدير المحتملة ذات مستويات تعقيد مختلفة. ويمثل حجم كل نقطة القيمة التجارية العالمية للمنتج. ويمثل المحور الصادي درجة تعقيد المنتج (مستوى متقدم من المعرفة والموارد)، في حين يمثل



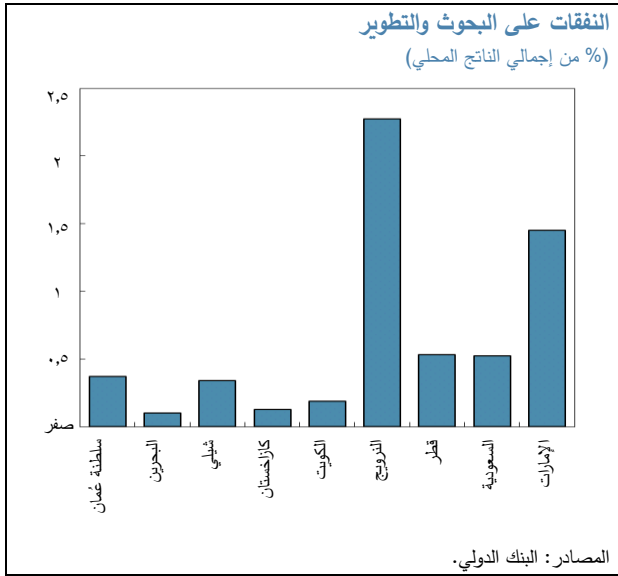
المحور السيني المسافة بين قدرات الإنتاج والموارد الحالية في عُمان والموارد والقدرات المطلوبة لإنتاج كل منتج. ويمثل الخط الأفقي المنقطع مستوى تعقيد الإنتاج الحالي في سلطنة عُمان (مؤشر تعقيد اقتصادي قدره -٠.١٧). والمنتجات التي ترد أعلى هذا الخط ستؤدي إلى زيادة التعقيد ومكاسب في الإنتاجية لسلطنة عُمان. والمنتجات التي ترد تحت الخط ستساهم بشكل سلبي في مستوى التعقيد في سلطنة عُمان. والقطاعات التي لديها القدرة على تحقيق زيادة في التعقيد والإنتاجية ومكاسب النمو في سلطنة عُمان هي قطاعات المركبات والمستحضرات الصيدلانية والآلات والزراعة والتصنيع. وفي حين حققت سلطنة عُمان

^٤ على سبيل المثال، تعد الحواجز غير الجمركية في عمان من بين أعلى المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي.

^٥ أطلس التعقيد الاقتصادي لمختبر النمو التابع لكلية كينيدي بجامعة هارفارد.

تقدما كبيرا في تنوع قاعدة صادراتها في هذه القطاعات، فإن مساهمة القيمة المضافة للبلاد في سلاسل الإمداد لا تزال محدودة، وتعتبر المعرفة، بما في ذلك زيادة تعزيز رأس المال البشري، وفجوات الموارد كبيرة. ومن شأن مواصلة بناء القدرات، وتعزيز البيئة التنظيمية، وجذب المواهب، وتحفيز المزيد من الاستثمار في البحث والتطوير أن تعزز الابتكار وتمهد الطريق لاقتصاد أكثر إنتاجية وتنوعا.

٩- وهناك حاجة إلى إصلاحات واسعة النطاق وتدابير مستهدفة في مجال السياسات لتنوع النمو واستمراره في سلطنة عُمان. وينبغي أن تهدف تدابير السياسات إلى معالجة الاختناقات ضمن إطار شامل يشرف على التفاعل بين السياسات المختلفة،



ويرصد إشارات السوق من سوق التصدير، ويجري مشاورات واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة لتأمين الدعم العام لتدابير السياسات. وينبغي أيضا استكمال السياسات القطاعية المستهدفة بمدخلات وسياسات أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق منافعه الكاملة. وتشمل هذه السياسات التكميلية استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز رأس المال البشري لتلبية احتياجات المشهد الاقتصادي المتطور، والبنية التحتية والخدمات اللوجستية عالية الجودة، والأسواق المالية المتقدمة (IMF 2015). ومن شأن تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المسؤولة عن أجندة التنوع أن يعزز فعالية جهود التنوع التي تبذلها الحكومة. كما أن مواصلة تعزيز المنافسة وتكافؤ الفرص بين مختلف القطاعات ستشجع على المزيد من المشاركة من جانب القطاع الخاص. ويشكل

زيادة الدعم المقدم للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة أمرا أساسيا لتحفيز الابتكار، وتطوير التكنولوجيات، ورفع الإنتاجية. ويتطلب ذلك جهودا تعاونية ضخمة من قبل مختلف أصحاب المصلحة، وخاصة الجهات الحكومية والمستثمرين الدوليين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يستند الدعم المالي المقدم إلى الشركات المحلية، مثل الدعم المتوخى بموجب برنامج "استدامة"، إلى الجدوى ويكمل جهود التنوع التي تبذلها المؤسسات الأخرى. وأخيرا، فإن توحيد الإطار التنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة سيزيل أوجه عدم اليقين ويشجع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة عبر المناطق الاقتصادية الخاصة. ومن شأن تعزيز الروابط الخلفية والأمامية للمناطق الاقتصادية الخاصة - ولا سيما مع الشركات الصغيرة والمتوسطة - من خلال تجميع الصناعات المحلية والدولية، وتسهيل الدعم للموردين المحليين وتعزيز رأس المال البشري، أن يساعد في دمج الاقتصاد العُماني الأوسع في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة تعزيز التنوع، وبالتالي يمكن أن يعوض خسائر الإيرادات المالية المحتملة الناتجة عن الإعفاءات الضريبية والجمركية في المناطق الحرة.

المراجع

Cherif, Reda, Fuad Hasanov. 2019. "The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy." IMF Working Paper WP/19/74.

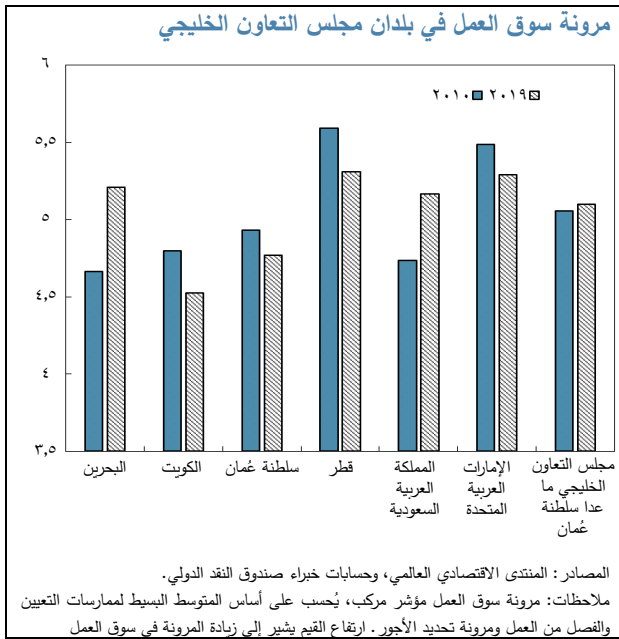
International Monetary Fund. (2015). "Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Considerations for the Fund—Staff Report," IMF Policy Paper (Washington).

Lian, Weicheng, Fei Liu, Katsiaryna Svirydzenka, Biying Zhang. "A Diversification Strategy for South Asia." IMF Working Paper WP/21/202 .

المرفق الثامن - قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل الجديدان^١

١ - قطعت سلطنة عُمان خطوات كبيرة في تعزيز الحماية الاجتماعية وتحديث لوائح العمل، مما يمهّد الطريق لسوق عمل أكثر شمولاً توفر الحماية الاجتماعية. ففي ١٩ يوليو ٢٠٢٣، أصدرت السلطنة مرسوماً سلطانياً بإصدار قانون الحماية الاجتماعية الذي يعيد تشكيل نظام الحماية الاجتماعية بصورة شاملة عن طريق دمج نظام الحماية الاجتماعية الذي تموله الحكومة مع نظام التأمين الاجتماعي، وتبسيط إدارة الحماية الاجتماعية والتأمين تحت مؤسسة واحدة. وتشمل هذه توفير مزايا غير قائمة على الاشتراكات مثل الدعم الأسري للأسر ذات الدخل المنخفض وإعانات شاملة للأطفال والإعاقة وكبار السن. وبعد أسبوع واحد، صدر مرسوم سلطاني بسن قانون العمل المعدل الذي يقدم إطاراً أكثر شفافية وحدائثاً ويتيح المزيد من الفرص للعمانيين في القطاع الخاص.

٢ - وهناك مجال للاستفادة من أوجه التآزر بين قانون العمل وقانون الحماية الاجتماعية الجديدين لتعزيز مرونة سوق العمل. ويقدم قانون الحماية الاجتماعية الجديد إطاراً منسقاً للتأمين الاجتماعي يعمل على مساواة استحقاقات المعاشات التقاعدية



للعاملين في القطاعين العام والخاص. وسيساعد ذلك في معالجة تجزؤ نظام المعاشات التقاعدية والقضاء على حوافز سوق العمل المشوهة التي قوضت تنقل العمالة عبر القطاعات في سلطنة عُمان. وفي الوقت نفسه، يتضمن قانون العمل الجديد أحكاماً تدعم المزيد من المرونة في سوق العمل عن طريق إدخال أساليب العمل من بُعد وحظر مصادرة أصحاب العمل لجوازات السفر. كما يمنح قانون العمل الجديد أصحاب العمل مرونة أكبر في فصل العمال غير المنتجين، مما سيدعم الإنتاجية ويعالج أوجه الجمود في سوق العمل^٢. وبالتالي فإن الآثار المجمعّة للتدابير الجديدة المنصوص عليها في قانون العمل وقانون الحماية الاجتماعية ستسمح بمزيد من المرونة في سوق العمل وتضمن حماية أوسع لحقوق العمال.

٣ - وسيساهم قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل

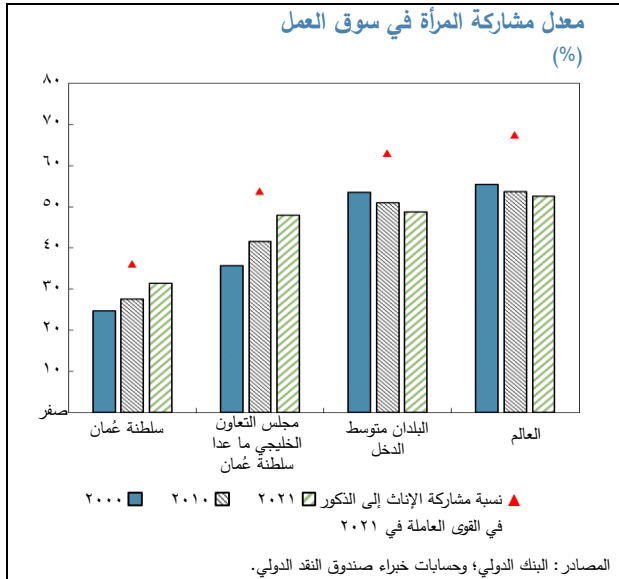
الجديدين في تحقيق استمرارية المالية العامة والعدالة بين الأجيال. فبموجب قانون الحماية الاجتماعية، سيتم دمج ١١ صندوقاً من صناديق المعاشات التقاعدية في نظام واحد يديره صندوق الحماية الاجتماعية المنشأ حديثاً. وستساعد هذه العملية على تبسيط إدارة نظام التأمين الاجتماعي وإدارته وتكاليفه مع ضمان تحقيق مكاسب أكبر من حيث الكفاءة والاستمرارية. وفي الوقت نفسه، تمت الاستعاضة عن صيغة المعاشات التقاعدية المكلفة التي تعتمد على الراتب النهائي بصيغة تعتمد على متوسط الحياة المهنية الكاملة، مما يضمن أن يكون نظام المعاشات التقاعدية أكثر قابلية للاستمرار وأكثر إنصافاً من الناحية المالية. ويقترن

^١ إعداد مؤيد إسماعيل.

^٢ على أصحاب العمل إخطار العمال غير المنتجين بالعوامل التي تؤدي إلى هذا التقييم ومنحهم فترة ستة أشهر على الأقل لمعالجة ضعف أدائهم.

ذلك بإدخال تخفيض اكتواري عادل للتقاعد المبكر في محاولة لتشديد معايير التأهيل السخية للتقاعد المبكر التي أعادت المشاركة في سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم نظام التقاعد الجديد آليات تصحيح أكثر ديناميكية وقدرة على التكيف مع الظروف الديمغرافية والاقتصادية المتغيرة.^٣ وبشكل عام، ستساعد هذه التدابير الجديدة على ضمان قدر أكبر من الاستمرارية على الأجل المتوسط إلى الطويل لنظام المعاشات التقاعدية، لأنها ستساعد في وقف العبء المالي المحتمل الذي كان من الممكن أن ينشأ على الأجل الطويل لو استمرت نظم المعاشات التقاعدية المجزأة الحالية. ومن ثم، يُتوقع أن يكون نظام المعاشات التقاعدية قابلاً للاستمرار بمعدلات الاشتراكات الحالية لمدة ١٠٠ عام دون تمويل حكومي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع المتوخى في النظم الاجتماعية التي تمولها الحكومة بموجب القانون الجديد سيساعد في دعم قبول الجمهور للإصلاحات المالية الجارية، مثل الإلغاء التدريجي للدعم، من خلال تخفيف أثر هذه الإصلاحات على الفئات الضعيفة، مما سيؤدي إلى مزيد من الدعم لاستمرارية المالية العامة. ومن ناحية أخرى، يقدم قانون العمل الجديد إجراءات أكثر صرامة للتعمين، بما في ذلك مطالبة أصحاب العمل بوضع خطط سنوية لتوظيف العمال الوافدين واستبدالهم بالإضافة إلى زيادة العقوبات في حالة عدم الالتزام بمتطلبات التعمين. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يزداد توظيف المواطنين في القطاع الخاص، مما سيساعد على احتواء فاتورة الأجور العامة، وتخفيف الضغوط الواقعة على الميزانية، ودعم استمرارية المالية العامة.

٤ - وستدعم الحماية الأقوى للمرأة بموجب قانون العمل وقانون الحماية الاجتماعية الجديدين الجهود المبذولة لتحسين



مشاركة المرأة في القوى العاملة. وعلى وجه التحديد، يمدد قانون العمل الجديد إجازة الأمومة من ٥٠ يوماً إلى ٩٨ يوماً، مما يجعلها متوافقة مع المعايير الدولية ويُقدم إجازة أبوة مدفوعة الأجر مدتها ٧ أيام. كما يتطلب القانون من أصحاب العمل توفير أماكن إرضاع مخصصة للنساء في المؤسسات التي بها قوى عاملة كبيرة من النساء، ويمنح العاملات، عند الطلب، إجازة بدون أجر لمدة تصل إلى عام لرعاية أطفالهن. وفي الوقت نفسه، يقدم قانون الحماية الاجتماعية الجديد مزايا تدعم المزيد من المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للمرأة. وتشمل هذه المزايا إعانات الناجين للأرامل والأيتام، فضلاً عن المزايا المقدمة للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تدعم النساء اللاتي يتحملن في الغالب عبء الرعاية في المنزل. ويضمن القانون الجديد أيضاً معاشاً تقاعدياً شاملاً لجميع

العُمانيين كبار السن بغض النظر عن وضعهم الوظيفي السابق. ومن شأن فصل المعاشات التقاعدية لكبار السن عن الاشتراكات السابقة القائمة على التوظيف أن يساعد في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية المرتبطة بانخفاض مستوى مشاركة المرأة في

^٣ على سبيل المثال، قانون الحماية الاجتماعية يمنح مجلس إدارة صندوق الحماية الاجتماعية المرونة اللازمة لتعديل فئات التأمين الاجتماعي الحالية بناء على دراسات التكاليف الاكتوارية. ويسمح القانون كذلك برفع الحد الأقصى للأجور الشهرية المستخدم في حساب المساهمات بالنسبة لتأمينات كبار السن والعجز والوفاء بناء على متوسط نمو الأجور.

القوى العاملة في عُمان. وبشكل عام، ستساعد التدابير المدرجة في قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل الجديدين على تعزيز بيئة عمل أكثر شمولاً تفتح فرصاً أكثر أمام المرأة للمشاركة في سوق العمل، وبالتالي تحسين مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة من المستوى المنخفض الحالي مقارنة بالنظراء الإقليميين والعالم.

٥- وتمثل إصلاحات نظام التأمين الاجتماعي وأسواق العمل مرحلة رئيسية مهمة نحو تعزيز المزايا المقدمة للوافدين في سلطنة عُمان. فقانون الحماية الاجتماعية الجديد يوسع نطاق تغطية نُظم التأمين الاجتماعي لتشمل العمال الأجانب، مما يوفر لهم إمكانية الحصول على العديد من المزايا، بما في ذلك إجازة الأمومة والأبوة، والإجازة المرضية، واستحقاقات التأمين

تغطية الحماية الاجتماعية للوافدين في القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	سلطنة عُمان	الكويت	البحرين	المنافع
						الشيخوخة والعجز والباقون على قيد
						إصابات العمل
						المرض
						الرعاية الطبية
						إجازة الأمومة
						البطالة
						الأسرة
						غير متاحة
						التأمين الخاص الإلزامي
						التزام صاحب العمل
						التأمين الاجتماعي

المصدر: منظمة العمل الدولية

ضد إصابات العمل بشروط مماثلة للعمال المواطنين. وعلاوة على ذلك، سيتم إحلال صندوق ادخار وطني تديره المؤسسة الوطنية الجديدة للحماية الاجتماعية محل النظام الحالي لتعويضات نهاية الخدمة، وسيتم توسيع نطاق تغطيته لجمع الاشتراكات وإدارة المزايا للعمال الأجانب في حالة التقاعد والعجز والوفاة، وعند عودتهم إلى وطنهم. وفي الوقت نفسه، سيتم تحسين مكافأة نهاية الخدمة للوافدين بموجب قانون العمل الجديد من خلال زيادة مستحقات نهاية الخدمة من راتب ١٥ يوماً عن كل سنة من السنوات الثلاث

الأولى إلى راتب شهر كامل عن كل سنة. وعلى خلفية هذه الإصلاحات الشاملة، سيتم تصنيف سلطنة عُمان من بين الدول الأكثر تقدماً في المنطقة في النهوض بالتأمين الاجتماعي للوافدين.

٦- ويمكن أن تكون مخاطر التنفيذ المرتبطة بالإصلاحات الجديدة المتعلقة بالحماية الاجتماعية وسوق العمل كبيرة. وعلى وجه التحديد، فإن المزايا الشاملة الكبيرة نسبياً لبعض النظم غير القائمة على الاشتراكات المنصوص عليها في قانون الحماية الاجتماعية الجديد يمكن أن تتطوي على عبء مالي متزايد ينبغي إدارته بعناية، بما في ذلك خلال الفترة الانتقالية حيث ستزيل الحكومة مزايا من النظام القديم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية دمج نُظم التأمين الاجتماعي المجزأة الحالية والمكونة من ١١ نظاماً في نظام موحد تديره مؤسسة جديدة واحدة يمكن أن تكون صعبة وتتطلب تنسيقاً وثيقاً بين العديد من أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، فإن دمج قواعد البيانات الخاصة بنظم المعاشات التقاعدية المختلفة وتحديد المستفيدين المستهدفين يمكن أن يشكل أيضاً تحديات لوجستية إضافية خلال الفترة الانتقالية. ومن ناحية أخرى، فإن إجراءات التعمين الأكثر صرامة المنصوص عليها في قانون العمل الجديد ستشكل مخاطر أعلى من حيث الامتثال والتشغيل على أصحاب العمل في القطاع

الخاص. وتشتمل هذه على تكاليف تشغيلية أعلى للتعامل مع متطلبات التدريب المتزايدة. ويمكن أن ترتفع ضغوط الأجور أيضا على خلفية الطلب المتزايد على المواطنين ذوي المهارات العالية لتلبية متطلبات تأميم القوى العاملة.